

الدكتور حسن خميس المبخ

التفكير العلمي في النحو العربي

الاستقراء - التحليل - التفسير



تأليف: د. هاشم محمد الأريكة
أكبر مكتبة ورقية



تليجرام مكتبة غوامر في بحر الكتب

التفكير العلمي في النحو العربي

الاستقراء - التحليل - التفسير



التفكير العلمي في النحو العربي

الاستقراء - التحليل - التفسير

تأليف

الدكتور حسن خميس الملقح



2002

رقم التصنيف : 415.10

المؤلف ومن هو في حكمه حسن خميس الملقح

عنوان الكتاب: التفكير العلمي في النحو العربي: الاستقراء، التحليل، التصدير

الموسم الرئيسي: 1- اللغة العربية

2- قواعد اللغة

رقم الإيحاء: 2116 / 10 / 2001

بيانات النشر: عمان، دار الشروق

● تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل المكتبة الوطنية

رمزك 6- 173 - 00 - 9957 ISBN

- التفكير العلمي في النحو العربي : الاستقراء ، التحليل ، التصدير .
- الدكتور حسن خميس الملقح .
- الطبعة العربية الأولى : الإصدار الأول ، 2002 .
- جميع الحقوق محفوظة ©



دار الشروق للنشر والتوزيع

هاتف : 4618190 / 4618191 / 4624321 فاكس : 4610065

ص.ب : 926463 الرمز البريدي : 11110 عمان - الأردن

دار الشروق للنشر والتوزيع

رام الله: المنارة - شارع المنارة - مركز جبل التجاري هاتف 02/2961614

نابلس: جامعة النجاح - هاتف 09/2398862

غزة: الرمال الجنوبي، قرب جامعة الأزهر هاتف 07/2847003

جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تعديله في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. No Part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

■ التنفيذ والإخراج الداخلي وتصميم الغلاف وقرص الألوان والأفلام :

دائرة الإنتاج / دار الشروق للنشر والتوزيع

هاتف : 4618190/1 فاكس 4610065 / ص.ب. 926463 عمان (11110) الأردن

Email : shorokjo@nol.com.jo

فهرس المحتويات

٥	فهرس المحتويات
١٣	المقدمة
١٥	التمهيد: خط البداية
١٧	التفكير العلمي في النحو العربي
١٧	إضاءة على مفهوم التفكير العلمي
١٩	بنية التفكير العلمي
٢١	الاستقراء
٢٢	التحليل
٢٤	الصياغة العلمية
٢٤	الموضوعية
٢٥	التنظيم المنهجي
٢٦	التفسير
٢٨	علمية النحو العربي
٢٩	التفكير العلمي ومناهج البحث
٢٩	من روايات تفعيد النحو العربي .. مثل من القدم الموروث
٣٠	من توصيف الدكتور نهاد الموسى .. مثل من الجديد المستحدث
٣٢	التفكير العلمي بين المعرفة والتنظير
٣٤	العقل العلمي .. هل كان الإناء فارغاً؟
٣٦	أصول النحو والبحث عن نظرية علمية للنحو العربي
٣٩	جناح الموروث النحوي
٣٩	القاعدة .. النحو
٣٩	التفعيد .. نظرية النحو ومناهجه

٤٠	البناء والمهندس .. للعرب والنحوي
٤١	النحو والتطور
٤١	النحو المتغير
٤٢	النحو الثابت
٤٤	سؤالات الدراسة
٤٦	الدراسات السابقة
٤٨	هوامش التمهيد
٥٣	الفصل الأول: الاستقراء النحوي
٥٥	الصواب النحوي في العصر الجاهلي
٦٠	الصواب النحوي في عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم -
٦٣	الصواب النحوي في عهد الخلفاء الراشدين والأمويين
٦٥	رعاية العباسيين نحاة العربية
٦٧	الاستقراء النحوي
٦٧	هدف الاستقراء النحوي في العربية
٦٩	نواة الاستقراء : العينة الأولية
٧١	مادة الاستقراء : العينة الموسعة
٧٢	الاستقراء النحوي في ضوء الاستقراء العلمي
٧٢	درجة الدقة
٧٣	درجة التعميم
٧٣	درجة التباين
٧٤	النجاح في الاختبار
٧٥	كفاية الاستقراء الناقص
٧٦	الشاهد النحوي
٧٧	العصمة اللغوية

٨١	الشخصية العلمية لعلماء اللغة والنحو
٨٢	الموثوقية
٨٥	المعرفة
٨٧	الموضوعية
٩١	التحقق والاختبار
٩١	الشروح اللغوية للنصوص الأدبية
٩٣	مجالس العلماء
٩٤	كتب الرد
٩٥	اختبار الأعراب
٩٧	هوامش الفصل الأول

١٠٥	الفصل الثاني التحليل النحوي
١٠٨	اللغة وسيلة
١٠٩	الطريق إلى تفسير الكلمة
١٠٩	التمييز بالمعنى المفرد والمستفاد
١١٠	المعنى المعجمي
١١٠	المعنى الدلالي
١١١	التمييز بالمبنى الصرفي
١١٢	تقسيم الفعل بين المعنى والمبنى
١١٣	الطريق إلى أقسام الفعل
١١٧	تقنين العلامات
١١٧	الطريق إلى تقنين العلامات
١١٨	المتغير علامة
١١٨	موقع العلامة
١١٩	العلامات العارضة
١١٩	العارضة للملازمة

١٢٠	علامات التصنيف المحايدة
١٢١	علامات الإعراب والبناء
١٢٧	خواصّ الكلم
١٢٧	الصحة والاعتلال
١٢٩	الجنس وثنائية المذكر والمؤنث
١٢٩	مقياس العلامة
١٢٩	مقياس المطابقة الحقيقية
١٢٩	مقياس الإشارة
١٣٠	تمييز الأسماء بدلالة العدد
١٣١	الاختصاص بالاقتران
١٣٤	الطريق إلى اكتشاف الجملة
١٣٦	بين نواة الكلمة ونواة الجملة
١٣٧	ثنائية الإسناد ونوعا الجملة
١٣٧	العمدة والفصلة
١٣٨	الإسناد بين الجواز والحقيقة
١٣٩	وضع المصطلحات
١٤١	تعريف المصطلحات
١٤٢	التعريف بالمثال
١٤٢	التعريف بالمعنى الوظيفي
١٤٣	التعريف بأصل التحويل
١٤٣	التعريف بالفضد
١٤٤	التعريف بالخاصية
١٤٤	خاصية المبني
١٤٤	خاصية الاقتران
١٤٥	خاصية الموقع الإعرابي
١٤٥	التعريف بالماهية

١٤٦	قوائد التعريف
١٤٦	الاستدلال
١٤٦	التفريع
١٤٧	الكليات للنحوية
١٤٨	اتجاهات تشكيل المادة النحوية
١٥٠	نحو المسائل
١٥٢	نحو الأبواب
١٥٢	نحو الأحكام
١٥٣	نحو الظواهر
١٥٤	الاستقراء والتحليل : جندل النص والقاعدة
١٥٥	نحو النص
١٥٦	نحو القاعدة
١٥٩	هوامش الفصل الثاني
١٦٥	الفصل الثالث: التفسير النحوي
١٦٩	تفسير تقسيم الكلام
١٦٩	التفسير الصرّفي
١٧٦	التفسير النحوي
١٧٦	تفسير أصول الاسم
١٧٧	فصل الشكل عن المعنى
١٧٩	الشبه
١٨٠	الاستبدال
١٨١	الشذوذ
١٨٢	تفسير أصول الفعل
١٨٢	إعراب المضارع .. منطقة الأعراف

١٨٢	تحول الفعل إلى اسم . الحاسية السياقية
١٨٣	الشذوذ
١٨٤	الضرورة الشعرية واللهجات
١٨٥	تفسير أصول الحرف
١٨٥	دعوى التركيب
١٨٥	الامتزاج بالاسم أو الفعل
١٨٦	الانفكاك وتفسير الاختصاص
١٨٦	الشذوذ
١٨٧	تفسير الجملة
١٨٧	الموجود في القوة والمختفي في الظاهر
١٨٨	الفضلة والمعاني الإضافية .
١٨٩	التقاطعات الإعرابية
١٩٢	الاستبدال المعجمي
١٩٥	التفسير بالضمائم الموقعية
١٩٦	الضمائم اليمنى
١٩٩	الضمائم اليسرى
٢٠١	التفسير بالتيابة
٢٠٢	التيابة عن الموقع
٢٠٣	الانتقال نحو اليمين
٢٠٤	الانتقال نحو اليسار
٢٠٥	التيابة عن المبنى الصرفي
٢٠٥	التيابة عن لولزم الموقع
٢٠٦	التفسير بالحلول والسداد
٢٠٩	التفسير بالتكويل التحوي
٢١١	أيس التفسير بنظرية العامل؟

- ٢١٣ _____ الاستدلال على العامل -
- ٢١٥ _____ العوامل اللفظية -
- ٢١٦ _____ العوامل المعنوية
- ٢١٧ _____ العوامل الناتجة عن معانيها
- ٢١٧ _____ بين عامل الباب وعامل المسألة -
- ٢١٨ _____ هل يقع الخطأ في التفسير العلمي؟
- ٢٢١ _____ هوامش الفصل الثالث
- ٢٢٤ _____ الخاتمة .. ختم النهاية الأول -
- ٢٢٥ _____ المصادر والمراجع -

المقدمة

التفكير العلمي وصف للانتقال المنهجي المثل للمدرس بين جزئيات القضية العلمية أو الحياتية الواحدة ، ذلك أنه يحول الإحساس بمشكلة علمية ما إلى عمل معرفي علمي يبدأ من تحديد المشكلة ، ثم تحليل معطياتها وجزئياتها ، ثم تفسيرها ، وهو بهذا التعميم إدراك بشري عام يسبق تقنين يكون Bacon له في عصر النهضة الأوروبية باسم المنهج العلمي .

والعلوم عامة تستمد قوتها وتربط مسائلها واستمرار بقائها من تمتعها بالخصائص العلمية الثلاث : الضبط في القواعد والقوانين ، والتفسير في الكلّيات والجزئيات التطبيقية والنظرية ، والتوقع لما يمكن أن يطرأ على المنظومة العلمية من تغييرات في المستقبل ؛ وهذه الخصائص الثلاث : الضبط والتفسير والتوقع خصائص مشتركة في بعض العلوم الموروثة كعلم النحو العربي ؛ ذلك أن قواعد النحو العربي ونظرياته ومناهجه وتاريخه مثال ناصع دال على التفكير العلمي الذي أدركه علماء العربية في بلادهم صرح النحو العربي

فالنحو العربي ظهر بعد أن اجتمعت المقدمات الضرورية لظهوره ، وجعلت من ضرورة تفهيد اللغة العربية مشكلة تستدعي الحل العلمي الناجع ؛ لأن اللغة العربية ركن من أركان الأمة العربية الإسلامية ؛ فحشد لشحاة الأوائل المشكلة ، واستخدموا تقنية العينة الأولية ثم العينة الموسعة في استقراء علمي مدروس للنصوص التي تصلح لاستخلاص القواعد منها بأساليب التحليل العلمي في فرز المسائل والأبواب ، وصياغة القواعد والقوانين ، وتنظيمها في ظل درجة عالية من الموضوعية العلمية ظهرت في براهمهم العلمية ، وسعه معرفتهم وتنويعهم لأساليب اختبار المادة المستقراة حتى اطعموا إلى نتائج تحليلهم وأهدوا للأمة علم النحو بشقيه : القاعدة والتفعيد

والتعريق بين القاعدة والتفعيد أمر أساسي في دراسة التفكير العلمي في النحو العربي ؛ فالتفعيد وسيلة إنتاج القاعدة ، ومنهج دراستها وتفسيرها ، وهو بهذا المعنى

الجزء المتعبر من النحو ، أما القاعدة فهي ثابتة ، إذ تستند إلى وصف الواقع الثابت من الاستعمال اللغوي الصحيح الذي لارتضاء العرب وعلماء الأمة العربية في عصر الاستقرار والاحتجاج .

وما هذا الكتاب إلا برهان علمي على أن النحو العربي قد استكمل شروط التفكير العلمي ، وخصائمه في منهج الاستقرار ، ومنهج التحليل ، ومنهج التفسير ، وليس المراد منه الدفاع عن النحو العربي - وإن كان هذا الهدف قد تحقق صمناً - لأن التجربة التاريخية أثبتت نجاح علم النحو العربي ومثابته في قواعده أي في الجزء الثابت منه . أما وسائل التعقيد فمن الوهم العلمي أن يظن بعض المطلعين على النحو العربي أن التعقيد جزء من القاعدة ، وأن تفسير النحو يعني تفسير قواعده ؛ فالقاعدة لا تيسر ، إنما يمكن تفسير منهج تعقيدها .

وقد حظيت بعض أفكار هذا الكتاب بمناقشات ممتعة مفيدة متخالفة حيناً ومتوافقة أحياناً مع الزملاء الأحرار الدكتور سهي فتحي والأستاذ الدكتور شكري الماضي والأستاذ الدكتور سعيد الريدي والدكتور أمان أبو صالح فلهم مني الشكر الموصول والثناء الموقر .

وبعد ، فالكتاب محاولة أولى في فهم النحو العربي وتاريخه ومفرداته من وجهة نظر التفكير العلمي ؛ حاولت فيه أن أحلل منهجية البحث النحوي في إطاره الموروث متوسلاً بمنظار منهج البحث العلمي الحديث في قراءة المنطلقات المنهجية الثلاث في النحو العربي : الاستقرار ، والتحليل والتفسير . والله الموفق للصواب في القول وفي العمل .

د . حسن حميس الملح

عمان

٢٥/٩/٢٠٠١م

التمهيد

التفكير العلمي في النحو العربي

خط البداية

إضاءة على مفهوم التفكير العلمي:

البحث في التفكير العلمي لأي علم من العلوم بحث في منهجيته العلمية وفلسفته العامة ، فهو بحث في عيار العلم ، ومعيار العلم : «عرضه الأول تفهيم طرق الفكر والنظر»^(١) بالعبور من قواعد العلم وقوانينه إلى منطلقاته التأسيسية وأسس المنهجية من غير اكفاء في تاريخ العلم ، أو وقوف عند جدل التبرؤ بمستقبله ؛ إذ يعدّ تاريخ العلم في منظور التفكير العلمي ممارسة لطرائق التفكير العلمي ومناهجه يتفاوت فيها العلماء والباحثون .

ومصطلح "التفكير العلمي"^٢ مصطلح إدراكي ، نستشر معناه من غير أن نستطيع تحديده 'حديداً دقيقاً' على نحو ما نحدد مصطلح الفاعل أو المفعول بكلمات دالة على كل واحد منهما ، تماز أول ما تماز بأنها قادرة على فرز مجال كل منهما فرزاً دقيقاً ، يؤمن به من الخلط بينهما .

فقد يستدل المعلم بشمك التلميذ من حل مسألة من مسائل الفيزياء بأنه ذو تفكير علمي . كما يلحق راكب السيارة بسمة التفكير العلمي بالسائق الذي تعادى أزمات السير عبر طرق مرهقة محتصرة . وإذا أعجب قارئ مشفّ بحث علمي في حقل ما ، علّق قائلاً : إن الباحث اتبع في منهجه التفكير العلمي ، وإذا أرادت مؤسسة علمية أن تعمر بنفسها أعلنت أنها تعلم طلبتها التفكير العلمي . فما التفكير العلمي؟

نحاور الدكتور فؤاد زكريا تأطير مفهوم التفكير العلمي في إطار محدّد إلى ربطه بسمة محدّدة تصلح علامة فارقة له ، وهي «أن يكون منظماً»^(٣) ، فالانتقال للمنظم من فكرة إلى أخرى ، ومن نقطة إلى أخرى ، ومن خطوة إلى أخرى ، يدلّ على التفكير العلمي والتنظيم ينشع من ترابط الخطوات بأن تُسَلِّم كل خطوة إلى التي يليها اقتصاءً أو استدراماً ، يمكن البرهة على صحته ، فالتفكير قرين التفسير بمعنى البرهنة - والتفسير متخّص على م صومر - عقلية ، أو مذكرات عقلية ، أو عليهما معاً .

وكلمة العلميّ منسوبة إلى العلم الذي هو في جوهره قوانين تجريدية لإنتاج المعرفة في حفل من الحفول ، كقانون الجاذبية في الفيزياء الذي نُسبت عليه معارف بشرية أدت إلى تطبيقات عملية كثيرة ، وما تزال تحمل وعداً بمزيد من العطاء ، ومثلها حلّ قوانين السحر العربيّ ، فنحن في تدريس السحر العربيّ نعلّم قوانين سحرية ، بوصفها بشوهد وأمثلة ، لتكون فيما بعد وسائل لإنتاج جعل صحيحة نحويّاً ، وصواباً تعصم من الوقوع في الخطأ ، ومقاييس نقيس بها صواب التركيب اللغويّ النحويّ من حطئه

إنّ تقييد التفكير بصيغة العلمية ، هدفه استبعاد أيّ تفسير لا يرتكز على قوانين العلم ونظرياته ؛ ذلك أنّ التفكير العلميّ ينبنى على التعامل المنظم مع الملاحظات والقوانين التي يمكن إثباتها بالاستناد إلى نظرية عامة^(٢) ولا يُشترط في التفكير العلميّ أن يؤدي إلى الصواب المطلق ، بل إنّ كلّ فكرة علمية لا تحمل في ثناياها ما يناقض المشاهدة والخبرة المؤيدة بالبرهان المنطقيّ ، أو التجريبيّ فكرة صحيحة سببياً^(٣) ؛ لأنّ الحكم المعياريّ "صواب" في البحث العلميّ نتيجة اتحاد مقننين معياريتين :

أولاهما : الانتقال المنظم المنبني على الترابط ، وإمكانية البرهنة بين خطوات البحث ، أي : صحة العلاقات بين خطوات البحث من حيث خطوات البحث العلميّ والتفكير السليم .

وثانيتهما : صحة القانون أو القاعدة التي تضبط كلّ خطوة على حدة ، أي : صحة المعلومة .

فالتفكير العلميّ ينبغي أن يتصف بصواب المنهج وصواب المعلومة معاً .

وقد شاع بين الباحثين استخدام مصطلح "البحث العلميّ" بديلاً مرادفاً على نحو ما لمصطلح "التفكير العلميّ"^(٤) مع أنّ بينهما فارقاً ، ذلك أنّ التفكير العلميّ مشاع بين البشر ، لا يستلزم بالضرورة تأهيلاً علمياً ، فيكفي أن يكون غير متناقض ، أو أن يكون معللاً تعليلاً يدركه المرء ببديهته العقل ، أو قرينة للمشاهدة ، ولا يشترط أن يكون وسيلة إلى الاختراع أو الاكتشاف . أمّا البحث العلميّ فهو تفكير العلماء والباحثين في مشكلته محلّلة بهدف إيجاد حلّ علميّ لها^(٥) .

وما دام التفكير العلمي أعم من البحث العلمي وأوسع فهو في مجال عمل الباحث والمختصين دراسة لمجموعة من المسائل البحثية في إطار علم محدد ، وليس تحسباً لسأله محدثة من ذلك العلم ؛ ذلك أنه بحث في الروابط المهيبة لمائل ذلك العلم لكشف مدى تنظيم تلك الروابط وعلاقتها بعضها ببعض ، ونظريتها العامة ، وفوايسها التفسيرية ، وقدرتها على التبرؤ بما يمكن أن تؤول إليه ظواهر ذلك العلم ، ولهذا حملت هذه الدراسة عنوان "التفكير العلمي في النحو العربي" لتكون دراسة استكشافية في الجباب النظري المنهجي من النحو العربي بمسائله المقنة في الكتب النحوية ، وبتاريخه الذي يمكن استجماع صورته من دراسة تراجع النحاة .

ودائرة مصطلح النحو في هذه الدراسة تحتوي ما عُرف بعلم الإعراب ، وبعدم الصرف ، فالإعراب هو التطبيق على القواعد العربية ، فيشمل جهات ثبوت الإعراب (المعرب) ونفيه (المبني) ^(١) أي أنه تحليل تطبيقي للقاعدة النحوية ، لأنه يعيد الجملة إلى صورة القاعدة المؤسسة لها ، وإعراب كلمة (زيد) في قولنا : "جاء زيد" فاعل ، وهذا الإعراب أمسّد كلمة (زيد) إلى قاعدة العاقل المجردة . والصرف - وإن كانت راحة استقلاله عن النحو تفوح منه - يتداخل مع النحو حد الاتحاد ، فعمل المصادر والمشتقات في النحو مبني على تصافر الشكل الصرفي للكلمة مع الشروط النحوية لعملها عمل الفعل ، والترجيح بين الحال والتبميز إذا التبا في بعض الحمل يمكن أن يكون بفعل الحال على الاشتقاق والتبميز على الجمود ، ومصطلحا الجمود والاشتقاق من مصطلحات علم الصرف

بنية التفكير العلمي

للتفكير العلمي بنية إحرائية يجدر بالباحث في أي علم أن يلتزم خطوطها العامة ، إن لم يكن يطبقها من غير أن يعي أنه يحتذي الأغوذج العلمي في التفكير ؛ لأننا سنبميز معرفة التفكير العلمي من تقنيه .

ولا سهو التفكير العلمي على مستوى البحث إلا بوجود اثنين معاً مشكلة لتأهل البحث ، وباحث بحث لها عن حل وفق منهج من مناهج التفكير العلمي .

وسية التفكير العلمي هرمية ؛ قاعديها تقنيات الاستقراء ، وواسطتها أساليب التحليل ، وذروتها التفسير . والاستقراء ، والتحليل ، والتفسير مراحلٌ ولكن مرحلة طرفها الخاصة بها^(٨) .

والاستقراء ، مهما تعددت أشكاله ووسائله ، يلور في فلك الوصف ، في حين يؤدي التحليل إلى التبيين والتفصيل ، ثم يأتي التفسير نظرية تعسر الاستقراء والتحليل أي الوصف والقانون ، لهذا يصح أن نقول : إن بنية التفكير العلمي الهرمية في الدراسات اللغوية المختلفة تطلق من الوصف ثم تفرز إلى قوانين مجردة ، ثم ترتقي إلى مستوى النظرية . والتوصل إلى النظرية الهدف الأساس للعلم^(٩) لأن النظرية بيان من المفاهيم المترابطة ، والتعريفات والمقولات التي تقدم نظرة نظامية إلى الحوادث -مع ما يقع تحت الاستقراء- بواسطة تحديد العلاقات بين المتحولات بهدف تفسير الحوادث والتنبؤ بها^(١٠) .

ولأهمية النظرية في التفسير يعدّ فلاسفة العلوم التفسير أسمى أهداف المشروع العلمي^(١١) ، إذ الاكتفاء بالوصف والتحليل غير كافٍ لاكتساب صفة العلم ، فإذا نظر أحداً إلى قلم رصاص في قارورة ماء بهاراً ، فسجد القلم مكسوراً . إن وصف هذه الظاهرة أن نقول : ينكسر القلم إذا وُضع في قارورة ماء بهاراً . والقانون المستنبط منها أن الخشب ينكسر في الماء بهاراً .

إن الاكتفاء بهاتين المعلومتين لا يخلق دائرة البحث ، فهناك -على الأقل- سؤالان : هل الانكسار حقيقي أم صوري؟ وما تفسيره؟

إن تفسير انكسار القلم بانكسار أشعة الشمس ضمان لصحة التجربة التي ثبت أن انكسار القلم صوري شكلي لا حقيقي .

وهذا المثال -على بساطته- ذو دلالات خطيرة في التفكير العلمي . منها أن الوصف معتمد الشكل أي المظهر ، والمظهر ليس بالضرورة دالاً على الجوهر ، ومنها أن القاعدة تجريده للوصف ، لأنها بعيدة إنتاج الوصف ، فإذا كان الوصف خادعاً كانت القاعدة كذلك ، ومنها أن التفسير يتجاوز الوصف والقاعدة معاً لأن هدفه الجوهر لا المظهر

إذن ، فهرم التفكير لا يكتمل إلا بثلاث طبقات : الاستقراء ، والتحليل ، والتفسير

١- الاستقراء

"لحاجة أم الاختراع" تختصر هذه الحكمة الموجزة فلسفة الاستقراء ، لأن الإحساس بوجود مشكلة ما يجعل الناس في حاجة إلى حل لها ، يسره الله سبحانه وتعالى على يد باحث ما ، فيتم التعرف على المشكلة وتحديد^(١٧) Indntifying بتكرار ملاحظتها والملاحظة تستند إلى الحس التجريبي في كل ما يقع في عالم المحسوسات ؛ فلو ظهر مرض جديد فجأة ، فإن الخطوة الأولى نحو الحل التأكد من ظهور المرض بمعاينة بعض المصابين ، لتلا يكون ظاهرة طبيعية متواترة .

والظاهرة قد تكون كبيرة فلا يمكن استقراء عناصرها كلها ، كاللغة مثلاً ، من هنا جاءت فكرة العينة ، والعينة تطبيق علمي للعبدأ القائل : إن جره الشيء ، يحمل صفات الشيء في جوهره ، والطبيب قد يطلب إلى المريض أن يحلل دمه ، ولا يمكن للإنسان أن يتبرع بدمه كاملاً من أجل تحليل طبي لأنه سيموت ، لهذا يكتفي فني المختبر بأخذ عينة من دم المريض على شكل قطرة أو قطرات ، ثم يقوم بتحليلها ، وكتابة تقرير بالنتيجة إلى الطبيب الذي لا يتواسى عن تعميم النتيجة ؛ لأن هذا الجزء دال على الكل بالصورة

لقد كان فني المختبر مؤهلاً لأخذ عينة الدم من المريض ، وهذا يعني أن الذي يجمع عينات المشكلة ينبغي له أن يكون مؤهلاً للقيام بهذا الجمع ، كما ينبغي لمحلل العينات أن يكون مؤهلاً لما سيقوم به .

وعند نقل التفكير الاستقرائي إلى النحو ، نجد أن النحو لا يمكن أن يولد اعتباطاً ، فثمة أسباب طبيعية يقبلها العقل وتزيد أحداث التاريخ ، تشير إلى بروز مشكلة ما ، جاء نفس النحو حلاً لها ، وقد أبنى هذا الحل في مرحلة الاستقراء على أخذ عينة لغوية منشوعة من لسان العرب وفق منهج مؤطر بمكان وزمان ، فلا يمكن أخذ العينة اللغوية اعتباطاً من أي قبيلة عربية بعض النظر عن المكان الذي تسكن فيه من جزيرة العرب ، تماماً كما كان محالاً على فني المختبر أن يأخذ الدم من أي مكان من جسم المريض ؛ لأن اختيار المكان له شروطه ومحدداته .

وحامع النعة الذي يمتك المعطيات الأولية لتقنين النحو مؤهل للقيام بهذه المهمة ؛ لهذا يغدو البحث في صفاته البحثية مطلباً من مطالب هذه الدراسة .

إنّ هذا الضرب من الاستمرار بحثٌ في أوليات العلم من حيث أسباب وضعه ، وعينه التي تُرى عليها ، وصفات فريق البحث الذي قام بجمع العينة من مكان محدّد شروط محدّدة . وهذا الضرب المؤسّس من الاستقرار لا ينقطع بعد ناء العلم لأنّ العلم ليس نهائياً في أحكامه ، من هنا يمكن أن تُحسّر نتائج الاستقرار بالعودة إلى عينة الاستقرار ؛ لهذا تستصحب العينة أهميتها مع الزمن وتتحول إلى شاهد ، لأنّ الخطأ في تحليل المادة المستقرة أمر ممكن وارد ؛ لهذا إذا قلّز لأيّ علم أن يتغنم ويتطور ، فإنه يحرص لاحتمار أحكامه وماتجه^(١٢) لأنّها أولاً ليست مطلقة ، وثانياً : قابلة للتطوير والتعديل .

ومن الاستقرار استقرار النتائج لا المقدمات ، فمما ينبغي للباحث في النحو العربي أن يأخذ به نفسه استقرار عينة من التراث النحويّ تصم بالضرورة أمهات الكتب النحويّة .

٢- التحليل

إنّ الهدف من دراسة المشكلة أهمّ محدّد لأساليب التحليل ؛ ذلك أنّ لتحليل العلميّ أساليب ووسائل متنوعة كثيرة ، تعدو دققة متشابكة معقدة كلما كان الهدف من تحليل عينة الظاهرة تهاورها الدائم لا مجرد حلّها المؤقت ، فالمزارع الذي يقطع القطعة الأولى من التين مثلاً ، يفرز هذه القطعة وفق الحجم أو درجة النضوج أو ما شابه ، أي أنّه يقوم بتصنيف العينة التي قطعها بما يظهر دقة تجانسها الداخليّ ، وإن كان اختلاف الحجم أو درجة النضوج لا يلغي انتماء الحبة الكبيرة أو غير الناضجة إلى ظاهرة نبات التين .

وهي الدراسات اللغويّة تكون المادة المستقرة -الحرثيات- أشبه بجيش صمم العدد لكنه مبشر ومنفرد^(١٣) ؛ لهذا يأتي التصنيف في مقدمة الإجراءات التحليليّة للمادة المستقرة

وبنية التصنيف هرميّة تبدأ من العامّ الكبير لتنتهي بالخاصّ الصغير ، وهذا ما يفسّر جعل النحاة أقسام الكلمة المدخل الأوّل للنحو العربيّ ؛ لذ يبدو واضحاً أنّ نحاة العربية انتقلوا بشكل هرميّ من تصنيف الكلمة إلى تصنيف الاسم والفعل ، حتّى إذا ما اطمأنوا إلى التصنيفات الأولى للكلمة انتقلوا إلى تصنيف الجملة وهلمّ جرّاً

والتصنيف لا يكون عشوائياً بل يتبع مبدأ علمياً ، وهو ضرورة الاشتراك في صفة ما
تجمع ما اشلف ، وتفرق ما اختلف ، فإذا أردنا أن نحلل المجموعات الآتية :

أ = ١٥ ، ٣ ، ٥ ، ٨ *

ب = ١٥ ، ٦ ، ٤ ، ٩ *

ج = ١٥ ، ٥ ، ٨ ، ٩ *

د = ١٥ ، ٣ ، ٧ ، ٢ *

هـ = ٢٥ ، ٤ ، ٨ ، ٩ *

فإذا استجد النتائج الآتية

المجموعة أ + ب + د تشترك في صفة العدد ١٥ *

المجموعة أ + ج تشترك في صفة العددين ١٥ ، ٥ *

المجموعة ج + هـ تشترك في صفة العددين ٨ ، ٩ *

ولمعة وجوه أخرى يمكن أن تشترك فيها هذه المجموعات ؛ فالتصنيف يجب أن يكون
قراراً قائماً على الاتصاف لا الافتراق ، فلا يمكن أن تجمع صفة الاسمية بين الكلمات
أريد ، جاء ، إن ، لكنها بالضرورة تجمع بين الكلمات «زيد ، كتاب ، ورقة ،
البحر ، ...» .

والصفة التي تجمع بين جريئات مؤلفة من المادة المستقرة تحتاج إلى تعريف يوضح
مفهومها أو ماهيتها أو وجه افتراقها عن غيرها من الصفات ، فتنشأ الحاجة إلى تعريف
الصفة المشتركة التي قد تصبح حداً عازلاً لكل ما ينضوي تحته .

ويرتبط باكتشاف الصفات المشتركة (مبادئ الفرز والتصنيف) ضرورة تعميم النتائج
على المادة كاملة لا العينة المستقرة فقط ، لأن التعميم Generalizing تعويض منهجي
عن عدم قدره على الاستقرار ، فإذا اكتشفنا مثلاً أن الأعداد الأولية ٣ ، ٥ ، ٧ لا
تصل القسمة بعير كسور إلا على نفسها لمكن أن نعمم هذه النتيجة ، فنقول : الأعداد
الأولية لا تقسم رياضياً من غير كسور إلا على نفسها ، ولا نحتاج في هذه الحالة إلى
سرد قائمة الأعداد الأولية كاملة .

إنَّ التعميم مدخل بناء القاعدة ، والقاعدة هي الطور الثاني من الفرضية ، إذ إنَّ القاعدة تكون أول الأمر فرضية عامة كافتراض أنَّ كلَّ فعل مضارع يستدئ بأحد أحرف كلمة (يأتي) رائداً على الجذر ، وهذا الافتراض يتحول إلى قاعدة بعد احتساره

واحتسار الفرضية ضرورة في التحليل العلمي لإثباتها أو نفيها ، فليس هناك خطأ في أن نثبت أن فرضية ما خطأ ، كما أن إثبات صواب الفرضية يرفعها إلى مستوى القاعدة ، وبناء القاعدة على اختيار جزئي يعني أنها تنصف بالتعميم ، وقد لا يهبط هذا التعميم المادة كملة ، لأنه ليس ممكناً في جميع الحالات^(١٥) لكنه مع هذا يبقى أقصى أهداف العلم^(١٦)

إنَّ وجود ما لا تصبغه القاعدة نتيجة مقبولة في التحليل العلمي بشرط أن تحصى للتفسير على نحو ما .

وتستقي القاعدة قوتها ومصادقيتها من ثلاثة مصادر تشكل روافد أساسية لإمداد القاعدة بطاقتها الإنتاجية ، وهذه المصادر الثلاثة هي :

أ- الصياغة العلمية

لصياغة القاعدة صياغة دقيقة فنَّ يقوم على التجريد ، والتمثيل الرياضي الرمزي ، واستعمال لغة المصطلحات المهنددة للدلالة ، وفَرَر القواعد في مستويات وطبقات ، والقاعدة العامة عبر القاعدة الخاصة ، فإذا أعلن السحاة أنَّ الأصل في الفاعل أن يكون اسماً ، فإنَّ صورة هذا الأصل هي القاعدة العامة أن يقال : الفاعل : اسم . . . إلخ ، أما إذا قيل : الفاعل : اسم أو ما هي تأويله . . . إلخ ، فإنَّ القيد الثاني "ما هي تأويله" يرس من القاعدة العامة بل هو من القاعدة الخاصة التي تظهر عند شرح الاسم ونمذلاته في باب الفاعل ، ذلك أنَّ الجمع بينهما جمع بين قاعدة عامة وأخرى خاصة في نسق واحد ، وهذا اسعراف عن متطلبات الصياغة العلمية للقاعدة .

ب- الموضوعية

وهي انعكاس لمدى صدق المحلل في تحليل الظاهرة ، ذلك لأنَّ الظاهرة محور الدراسة

قد تكون ذات صلة ما مع المحلل ، أو تكون للمحلل رغبة في الوصول إلى نتيجة معينة ، يستفيد هو نفسه من ورائها ، لهذا يُستحب أن يقوم بالتحليل العلمي فريق ، فالعمل الجماعي أدعى للموضوعية ، والصدق .

ويظهر أثر الموضوعية عند اختيار النتائج ، ولو أن نحويًا من المتقدمين أجاز من غير قيد أو شرط - ساء اسم المصنوع من الفعل الثلاثي الأجوف بالإتمام من غير حذف ، نحو "مذئبون" من الفعل "دان" وقيس عليها "مبيوع" من "باع" ، فإن كلمة "مبيوع" قد تكون على خلاف ما ورد في الاستقراء ، وهو "مبيع" فيأتي من بعيد النظر في أساس بناء القاعدة^(١٧) ، وهذا من أسرار المحافظة الشديدة على الشواهد التي بُني عليها النحو العربي .

ونقتضي الموضوعية Subjectivity إقصاء الخبرة الذاتية الشخصية للمحلل والباحث^(١٨) . فلا يظهر أثر الخبرة بأن يجعل من نفسه شاهداً على صدق نتيجة التحليل ، وإن كان موضوع البحث ينطبق عليه ؛ ذلك أن الفرق بين الأعرابي والنحوي - إن كان في عصر الاحتجاج كأبي الأسود الدؤلي وبعض تلامذته - أن الأعرابي يتكلم وفق الطبع والسليقة بعيداً عن التمكير بالقاعدة النحوية أو الخطأ والصواب في اللغة ، على حين يسبق التفكير النحوي المباري كلام النحوي ، لأنه يعلم أن عمله ضبط المباني اللغوية ، مما يجعل منه رقيباً لغوياً على نفسه .

وبس من الموضوعية أن يُدخِل المحلل العلمي هواء السياسي ، أو مذهبه الفكري إلى مادة البحث العلمي ؛ لأن الأصل في القواعد أنها تمثيل تجريدي للوصف ، فيكون قوام القاعدة وصف الأشياء وتقرير حالتها بصورة مجردة^(١٩) ما لم يكن .

ولا يستعني المحلل العلمي الموضوعي عن ثقافة معرفية واسعة تصلح عوناً له في عمله .

جـ- التنظيم المنهجي

سبقت الإشارة إلى أن التنظيم سمة التفكير العلمي السليم ، فإن نتائج التحليل العلمي سعي لها أن تساق على نحو منظم منسق ، وهذا التنظيم لا يكون إلا بإفراص

علاقته بين نتائج البحث يمكن البرهنة على صحتها عند التفسير ، تنظيم قواعد النحو العربي يعني خضوع هذا التنظيم كيفما كان إلى مبدأ «السببية العامة»^(١١) Universal Causality لأن التنظيم لم يتم اعتباراً بل تم وفق رؤية مسببة عامة تربط اللاحق بالسابق ، وتبرز الأنساق بين القواعد .

إن تنظيم نتائج التحليل يفتح باب الأسئلة اللماذية^(١٢) ، لأن المرء إذا تماها بما لم يتوقعه مسأل غالباً عن السبب ، ومع كلمة "لماذا" ندخل دائرة العلم الصحيح ؛ للبحث عن نظرية تحمي نتائج التحليل ، وتفسرها ، وتتوقع لو تنبأ بما يمكن أن يطرأ على الظاهرة العلمية من تغيير .

إن وضع النظرية الافتراضية أثناء التنظيم قد يحتاج إلى شيء آخر غير الاستقراء والتحليل ، وهو الموهبة^(١٣) .

٣- التفسير

التفسير فرع الإدراك ، فإذا كان الإدراك عقلياً فسيكون التفسير عقلياً متكئاً على القول ومشتقاً من نتائج تحليله ، وإذا كان الإدراك عقلياً متولداً بالاستنتاج العقلي القائم على تجاوز الوصف العقلي للظواهر التي يستقصيها فإنه سيكون عقلياً نظرياً .

ولا نعلم السبب الهرمي للتفكير العلمي أن التفسير لا يبدأ بالضرورة إلا عقب الانتهاء من الاستقراء والتحليل ، لأن التفكير بالتفسير يحتاج استقراء الظاهرة وتحليلها ، إذ يتم التفكير بتفسيرات أولية تأخذ صورها الأولى شبه المتكاملة عند تنظيم نتائج التحليل ، فنكون افتراضاً مفتقراً إلى السمي أو الإثبات أو التعديل ، ذلك أن التفسير تعويض عن جميع نتائج التعميم ، كما أنه تعويض عن نتيجة نقص القدرة التحليلية أحياناً عن البسط النام

ويأخذ التفسير صورة دائرة تتسع شيئاً فشيئاً ، تبدأ بالجزئيات ثم يبنى من هذه الجزئيات بعد تعميمها واختبارها والتحقق من قدرتها التفسيرية نموذج عام يسمى النظرية ، ويمكن أن تسمى الجزئيات التفسيرية نظريات ، على مقصد القول بالنظرية الصغرى الجزئية ، والنظرية الكبرى الكلية .

ولا يعني الأحد بالنظرية إنفاق تطبيقها ، كما لا يعني الاختلاف فيها ، أو في بعض حواشيها حتماً أي مادة الاستقراء ، أو نتائج التحليل ، فلو نظرنا إلى تناول بحاة العربية تطبيق نظرية العامل - وهي جزء من نظرية النحو العربي - لوجدنا اختلافاً في التطبيق ؛ إذ ذهب جمهور الكوفيين إلى أن العامل في المفعول المصب العمل والعامل جميعاً ، نحو : «صُرب ريدٌ عمرًا» . وذهب بعضهم إلى أن العامل هو العامل . . . وذهب حنف الأحرار من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية^(١٢) .

هذا لاختلاف شكلي إذ يصدر عن اتفاق على الأخذ بنظرية العامل ، وإن حدث اختلاف في التطبيق ؛ ومرد هذه السمة في التفسير عدم الاتفاق على البناء النظري للنظرية ، أو الخطأ في التطبيق ، أو عدم كل تعليل جزءاً من التفسير النظري ، مع أن التعليل قد يكون جزئياً لمسألة أو كلمة ، وقد يكون كلياً لظاهرة بكاملها ، فهو في الأولى اجتهد من الباحث ، لكنه في الثانية جزء من التفسير ، وعلى هذين هذا التوضيح نفهم قول أبي منصور الأزهري . «وكان أبو عثمان المارني ، وأبو عمر الجرهمي يحنظليان حلو سيبويه في النحو ، وربما خالفوه في العمل»^(١٣) فسبويه والمارني والجرهمي تجمع بينهم - وهم بصريون - نظرية في دراسة النحو .

ويشترط الباحثون في فلسفة العلوم ثلاثة شروط للنظرية الملائمة للظاهرة المراد تفسيرها ، وهي^(١٤) .

أ- يتعين أن تكون النظرية في مقولاتها كلها نتيجة منطقية لتحليل الظاهرة المراد تفسيرها ، فيجب أن تكون مشتقة من المعلومة المتضمنة في الظاهرة ، كاشتقاق نظرية العامل من ملاحظة ظاهرة التعمير الإعرابي في العربية .

ب- يسعى أن تشمل النظرية على قوانين عامة مشتقة من الظاهرة المراد تفسيرها ، يباط بها إحصاء الظاهرة كلها للضبط من جهة ، والتفسير من جهة أخرى ، كقول جمهور النحاة : «إن الأصل في الاسم الإعراب»^(١٥) إذ ينتج عن الأخذ به إحصاء الأسماء المبنية غير المعربة إلى تفسير يثبت اضطباطها في القانون النظري العام للاسم .

ج- على النظرية بكل مقولاتها أن تكون قابلة من حيث المبدأ للاختيار التجريبي أو

للملاحظة ، فقول جمهور النحاة : إنَّ الفعل المضارع المتَّصل اتصالاً مباشراً بـ «و»
المؤكد الجمجمة أو الثقيلة في محل رفع أو نصب أو جزم قولٌ يمكنُ احتسابه
تجريبياً ، إذ حذفَ حرفُ التوكيد يُظهِرُ علامة الإعراب المناسبة .

وسيفقدو هذا الهرم الثلاثي للتفكير العلمي بطبقاته الثلاث مفاصل هذه الدراسة
ومصولها ، سيكون الفصل الأول للاستقراء ، والثاني للتحليل ، والثالث للتعسير ، ولط
بتناول موسَّع حسب الطاقة للتفكير العلمي في النحو العربي .

علمية النحو العربي

ثمة صفات علمية تحقق ميزة العلم في أي معرفة ، ذلك أنه لا يخضع للميل والهوى
واختلاف الأنواق والخرافة ، وإن جاز أن يكون شيء من الاختلاف في نتائجه ، فقد
يكون راجعاً إلى الخطأ في تطبيق قوانينه ومعاييره ، أو إلى ما يسمى بضوابط التوجيه
التي تعني أن الخروج من القاعدة لا يكون إلا بقاعدة .

وقد رأى الدكتور غام حسان أن خصائص العلم المبسوط أربعة . أولها : الموضوعية
التي تتحقق بالاستقراء السافس ، ثم مبسوط نتائجها : الشمول بالآتكام على
مبدأ الحتمية في التعميم ، ثم تجريد الثوابت على شكل قوانين وقواعد تنتج المتغيرات
وثالثها : التماسك بأن يكون بين عناصر الموضوع المدرّوس ترابط عضويّ يتمثل بعدم
التناقض فلا تطن نتيجة بأخرى ، وبالتصنيف للسيطرة على مفردات العلم . ورابعها :
الاقتصاد بأن يستعمل بالأصناف من المفردات ، وبأن تقتصد القاعدة كل الخبرات التي
تنطق عليها^(٢٧) .

وقد تبين الدكتور غام حسان أن خصائص العلم المبسوط تنطبق على النحو ، فعدّ
النحو علماً^(٢٨) ، وقد قيل في تعريفه إنه «صناعة علمية»^(٢٩) .

إن اقتراب الدكتور غام حسان الشك من شية التفكير العلمي بالخصائص التي
حللها على النحو العربي لا يلعي أنه أهمل حصيحتين بحسب أنهما على قدر كبير من
الأهمية ، وهما :

١- البرهنة ، فالعلم ينبغي أن يكون قادراً على تقديم البرهان أو البراهين التي تجدد
مصداقيه دائماً ، لأن البرهنة تبعد الشك عن نتائج العلم .

٢ تكوين إطار نظري مرجعي للعلم "نظرية" تمثل المثالية للمنظمة للعلم في التعبير والتنبؤ والصسط .

وقد فسر الدكتور عمر الدين مجدوب هذا النقص في التصور عند عالم جليل في مثل ساحة الدكتور تمام حسان ، وصدق حماسه للسانيات والبحث العلمي المبهج بأنه من تأثير نسأل آراء بعض دعاة "النيسير" إلى مشروعه العلمي ، ولا سيما إبراهيم مصطفي في كتابه المشهور "إحياء النحو"^(٣٠) إذ خلط بين القاعدة والتعبد .

التفكير العلمي ومناهج البحث

لا تعارض بين بسية التفكير العلمي ومناهج البحث على تباينها وتمايزها ، ذلك أن خطوات أسلوب العلمي في التفكير تكاد تكون هي نفسها خطوات أي منهج بحثي مع وجود بعض التفاصيل التي قد تختلف باختلاف مناهج البحث^(٣١) بسبب مقتضيات المنهج أو طبيعة الرمان ومستوى التقدم ، لهذا سكتني بالوقوف على أمودجين من الدراسات النحوية : أحدهما قديم ، والآخر حديث .

من روايات تععيد النحو العربي .. مثل من القديم الموروث:

كما يُساق من روايات التععيد الأول للنحو العربي - على ما قد يكون فيها من عدم الدقة - أن علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه ورضي عنه - خطا الخطوة الأولى في تععيد النحو العربي ، فأملى على أبي الأسود الدؤلي - وهو من المتحققين بصحبته ومحبيه - جوامعه وأصوله ، من جعلتها أن الكلام كله ثلاثة أشياء : اسم وفعل وحرف^(٣٢) ، وقد علق ابن أبي الحديد على هذه الرواية قائلًا : «وهذا يكاد يلحق بالمعجزات ، لأن القوة البشرية لا تفي بهذا الحصر ، ولا تنهض بهذا الاستنباط»^(٣٣) .

ودكر عن أبي الأسود الدؤلي أنه قال : «فجمعت منه أي النحو أشياء ، وعرضتها عليه - أي علي الإمام علي رضي الله عنه - فكان من ذلك حروف النصب ، وذكر منها بن وأن ، وليت ، ولعل ، وكان . ولم أذكر (لكن) ، فقال لي : لم تركتها؟ فقلت لم أحسبها منها ، فقال : بل هي منها ، فزتها فيها»^(٣٤) .

إن استلحاق الإمام علي رضي الله عنه لأقسام الكلمة تصنيف قائم على الاستعراء على نحو ما ، قد يكون بالتفكير في شيء من العربية في القرآن وبعض كلام العرب ، دليل على ذلك أن ابن فلاح اليميني وهو من أسند وضع التحول للإمام علي رضي الله عنه استدلل على انحصار قسمة الكلمة في العربية بثلاثة أقسام بأربعة وجوه : أولها : الاستعراء^(٣٥) .

وأنمودح باب إن المروي عند أبي الأسود الدؤلي مبنية على الاستعراء على نحو ما ، ثم التصنيف وفق مبدأ الصفة المشتركة ، إذ لاحظ أبو الأسود الدؤلي سمتاً واحداً ينظم عامة التراكيب التي تنصدها "إن ، وأن ، وليت ، ولعل ، وكان" فجعلها زمرة واحدة ، وعندما عرضها على الإمام علي رضي الله عنه -إن صححت الرواية- تأكد له ذلك السمت بالملاحظة ثم راد عليها (لكن) بعد أن ثبت عنده اتصافها بذلك السمت .

فالإمام علي رضي الله عنه -وأبو الأسود الدؤلي طبقاً لبعض تقنيات الاستعراء والتحليل .

من توصيف الدكتور نهاد الموسى .. مثل من الجديد المستحدث

لأستاذي العزيز الأستاذ الدكتور نهاد الموسى دراسة مميزة ، نهج فيها نحو توصيف جديد للعربية في ضوء اللسانيات الحاسوبية ، جاء فيها مثل دال على حضور التفكير العلمي في منهج اللسانيات الحاسوبية ، وذلك عند توصيفه "الولو" في العربية ، استقرى مواقعها على صورة قاعدة ومثال ، مقال عن وقوع الكلمة يسار الواو .

عن اليسار

١- تقع قبل قد صدر القرار وقد وزعت الصحيفة

٢- تقع قبل لكن الاقتصاد مزدهر ولكن المديونية عالية

٣- تقع في فواتح الفقرات صرح وزير الخارجية

(في سياق النص) وأصاف الوزير

ويرى المراقبون .

ولم يختلف المؤتمر

٤- تقع قبل إما

إما أن تأتي إلينا ولما أن تأتي إليك

أنت حرّ في أن تكون إما قنّاناً وإما طبيباً .

٥- تقع قبل لا

لا في الصحيفة خير ولا تعليق .

وفي المثل : فلان لا في العير ولا في النفير

٦- يكثر مجيئها بعد (بين) هل تخرج العلاقات بين الشرق والعرب»^(٣٦)

من الواضح أنّ أستاذي الدكتور نهاد موسى قد صدر عن استقراء لمواقع الواو هي العربية ، آية ذلك الأحكام النقيصة التي ابتدأها بقوله "تقع" و"نكسر" . ثمّ جاء بمثال يوضح الحكم المقس ، فيكون قد تجاوز الاستقراء إلى التصفيف والتفتين والتعميم والتعطيم ، أي إلى التحليل .

ثم استثمر أستاذي توبيخه ليكون عياراً ودليلاً يميز الصواب من الخطأ ، فقال :

«ويكون من هذا أن يستوعب "المبار" للمواقع التالية يدلّ بها على أنّ الواو تكون مفحمة ، ويكون ورودها فيها من "الأخطاء الشائعة" :

• بين الفعل الماضي و"أن" ، كما في : سبق وأن ذكرنا

• بين "كما" والفعل ، كما في : تشكر المؤسسة وزارة الإعلام على عنايتها مشر احماثي كما وتشكر وزارة المخطوطات لدعمها المشروع .

• بعد "بل" ، كما في : لم يكتب المسؤول بتبنيه الموظف بل وطلب إليه الاعتراف عماً»^(٣٧) .

إن من نتائج تحليل المادة المستقرة الوصول إلى القانون أو القاعدة ، ومن وظائف القاعدة أنها عيار في مَبَرِّ الصواب من الخطأ ؛ فيكون أستاذي قد احتدى حدود السبيل العامة للتفكير العلمي مع أنه بقي ملتزماً بمتطلبات منهج علم اللغة الحاسوبية ، كما يعني أن التفكير العلمي أعم من المناهج ، كآته استخلاص كليّ منها ، أو كآتها توليد منه ، فقد قيل في تعريف للمنهج : إنه فنّ التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة^(٢٨) وقيل : إنه طريقة تنظيم اكتساب المعرفة العلمية^(٢٩) . والتنظيم علامة التفكير العلمي العارقة .

التفكير العلمي بين المعرفة والتنظير

لم يكن من وَكْدِ البحث أن يفسح شيئاً من مساحته للحديث عن جدل التفكير العلمي بين المعرفة والتنظيم لولا ضرورة الاحتراس من أمرين منهجيين ، يمكن أن يسبق أحدهما أو كلاهما معاً إلى ذهن بعض القراء ، فلا يقع كلامنا منه الموقع الذي نرجوه ، ونصبر إليه ، وهذان الأمرين هما :

الأمر الأول : كيف يُدرس التفكير العلمي في النحو العربي مع أن منهج البحث العلمي الحديث الذي تعارفه بعض الباحثين منهج غربي ، تُسبب ظهوره إلى الفيلسوف الإنجليزي فرانسيس بيكون F Bacon (١٥٦١-١٦٢٦) المتوفى في القرن السابع عشر الميلادي بعد أن كان النحو العربي قد قطع قروناً من تاريخه يسمو ويتطور ويترسخ ؟

الأمر الثاني : ليس من العظيمة والإنصاف الاستعانة بتنظير فلاسفة العلم في الغرب لتفكير العلمي ومنهج البحث العلمي الحديث ، لأن المسلمين سبقوا العرب إلى اكتشافه قبل عصر بيكون بقرون عديدة .

والأول يحمي تهمة الإسقاط ، والثاني يخفي تهمة جهل الذات الحضارية ؛ ولأجل هذين الأمرين لا بد من شيء من التنويه والتوضيح .

إن التنظير ليس من قبيل الاختراع بل هو أقرب إلى منطق إعادة الاكتشاف ؛ دلت أن المعرفة قد تكون متحققة بالفعل على سبيل الإدراك من غير أن يصريح بإطارها النظريّ النظري ، ثم يأتي من يصوغها على شكل منهج أو نظرية ، فتنسب إليه سمة

لا نعي أنها كانت محققة بالفعل قبله ، ولكن فضل المكتشف يكون بتسليط الضوء على الخائب النظري الذي لم يكن بعض الناس يعيرونه الاهتمام وهم يطبقونه خطوة خطوة ، و (بيكون) حول مألوف المعرفة إلى منهج في بيئته ومحيطه في إنجلترا نتيجة تعمّره بمطلق أرسطو ونقده ، وتحليله لبنية العلم^(٤٠) .

أما في العالم الإسلامي فقد كان التفكير العلمي معروفاً بالفعل عند الفلاسفة الذين أضاف بعضهم للمنطق الأرسطي الحدّ الرابع في القياس ، واشتروا التجربة والبرهان^(٤١) ، وتغيّر أسلوبهم العلمي بالانتقال من الملاحظة إلى الوصف ثم التحليل ثم القياس ثم الاستخلاص وفق رؤية إسلامية تجاه العلم والمعرفة ، فجمعوا إلى الدقة في التفكير ، والوضوح في العرض ، السلامة في الاستنتاج^(٤٢) .

وقد أشار بعض المفسرين إلى منهج التفكير العلمي عند تفسيرهم قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَفْعَلْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ [سورة الإسراء ، الآية ٣٦] ، فذكر أبو حيان الغرابي أنّ في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ ﴾ دليلاً على أنّ العلوم مُستعانة من الخواصّ ومن العقول ، وجاء على هذا الترتيب القرآني في البداية بالسمع ثمّ يليه البصر ، ثم يليه الفؤاد ، وأولئك إشارة إلى السمع والبصر والفؤاد ، وهو اسم للجمع المذكّر والمؤنث العاقل وغيره وعبر عن السمع والبصر والفؤاد بـ (أولئك) لأنها خواصّها إدراك ، وجعلها في هذه الآية مسؤولة فهي في حالة من يعقل^(٤٣) .

وقد سيّد قطب في ظلال هذه الآية : «وهذه الكلمات القليلة تقيم منهجاً كاملاً للقلب والعقل ، يشمل المنهج العلمي الذي عرفته الشرية حديثاً جديداً ، ويضيف إليه استقامة القلب ومراقبة الله ، ميرة الإسلام على المناهج العقلية الجافّة . فالنشيت من كلّ حبر ، ومن كلّ ظاهرة ، ومن كلّ حركة قبل الحكم عليها هو دعوة القرآن الكريم ، ومنهج الإسلام الدقيق ومتى استقام القلب والعقل على هذا المنهج لم يبق مجالاً للموهم والخرق في عالم العقيدة . ولم يبق مجالاً للأحكام السطحية والعروض الوهمية في عالم البحوث والتجارب والعلوم»^(٤٤) .

وليس من وكّد البحث الافتحار بأنّ الإسلام قد وضع أسس المنهج العلمي

الحديث ، وإنما تأكيد أن النهجية العلمية في التفكير يمكن أن تكون إدراكاً سابقاً على التشطير له ؛ كما يعني أننا مندرسون التفكير العلمي في النحو العربي بوصفه ممارسة مدركة عند علماء العربية على العموم ، وهذا ما استشعره الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في رده على الذين زعموا أن علماء العربية وقفوا موقفاً غير علمي تجاه اللغة ، فقال : «أما أن يقال بأنهم - علماء العربية - وقفوا من اللغة موقفاً غير علمي فلا ؛ لأن العلم لا يحدد بالعاية التي يرمي إليها أصحابه انتفاعية كانت أم غير انتفاعية ، بل بمقياسين اثنين ، هما : المشاهدة والاستقراء ، والاحتياط من جهة ، والصياغة العقلية من جهة أخرى ، فكلما دقت مناهج المشاهدة والصياغة وأفادت معلومات جديدة ، وكشفت بذلك عن أسرار الظواهر والأحداث ، كانت أخرى بأن توصف بأنها علمية»^(١٠)

العقل العلمي.. هل كان الإناء فارغاً؟

ما دام للتفكير العلمي تمثل قديم في عالم الإدراك ، وإلى أي مدى يمكن الذهاب في نسبة مشأ النحو العربي إلى العقلية العربية المسلمة بعيداً عن التأثير بالمناهج السابقة والتجارب الناجزة كتجربة النحو اليوناني؟

لقد كان هذا السؤال المصوغ بسؤال استنهامي صريح : هل كان الإناء فارغاً؟ محور حديث شائق تبادله مع صديقي العزيز الأستاذ الدكتور شكري الماصي قبل سنتين ، فاد إليه أما مفاجأ في القرن الثاني الهجري بكتاب ناضج في النحو ، فما سر هذا التصريح؟ وهل كان مفاجئاً؟ هل كان عقل العرب والمسلمين في مسات أيقظهم منه الإسلام وإذا هم يبدعون في شتى مجالات المعرفة حضارة عظيمة وارة الضلال على الإنسانية كلها؟

لقد اتفقت مع صديقي آنذاك أن هذا الإنجاز لم يكن مفاجئاً فهناك محاولات في التأليف النحوي لعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ / ٧٣٥م) ، ونعمسي بن عمر (ت ١٤٩هـ / ٧٦٦م) ، ولأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ / ٧٧٠م) ، وهذه المحاولات تثن فيهما يبدو بدايات التأليف ، أو لعل إنها الطريق الموصلة إلى الإنجاز الناضج في كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ / ٧٩٦م) .

لا مدّ لأنّ الإسلام هو الحافظ الأول لإبداع العرب المسلمين في العلوم كلّها ، والخافر مشجّع قويّ على إررار القدرات والمواهب ، لأنّ العقلية العلمية تبدو قديمة ، تظهر في إبداع العرب قبل الجاهلية في الجزيرة العربية والهلال الخصيب ، فهناك أحجار عن حصارات اليمس والعراق وبلاد الشام ، وهي حضارات ذات فضل على البشرية جمعاء ، ولا علاقة وجوبية استلزامية بين التفكير العلمي ودرجة التطور النفسي ، فالذي اكتشف الخبز أو النار فكّر بطريقة علمية ، لأنّ الأمم قد تمرّ بطور كلّ اختراع واجتهاد وإبداع ، ثم يستقرّ نشاطها الخلاق بل يتوقّف لعدة قرون ، ويتقهقر ، وقد يكتشف العالم أشياء ، ثم نحتفي ، ثم يعود شعب آخر إلى اكتشافه من جديد^(٤٦) ، فأهل اليونان وروما قدموا للبشرية إبداعات كثيرة توقّعت في العصور الوسطى إنّما ازدهار الإبداع العربيّ المسلم ، ثم ستأمنوا في العصر الحديث إبداعهم ، فالعقل الحديث لديهم في هذا العصر ما هو إلا إعادة تشغيل واكتشاف للذات

إذن ، فبداية العقل ، لم يكن الإناء فارغاً ، لأنّ العقلية العلمية موجودة ، لكن السؤال الخطير : لماذا يبدع الإنسان هنا ولا يبدع هناك؟ ولماذا أبدع في الأمس ولم يبدع اليوم؟

من الأخبار المروية أنّ الأكديين عندما هاجروا من الجزيرة العربية إلى بلاد العراق ، وراحوا السومريين فيها اشتبكوا معهم في صراع لغويّ ، بين اللغة الأكديّة ، واللغة السومريّة نتج عنه إحضاع الطلبة أدباً إلى حفظ قواعد النحو والمصطلحات اللغوية والأدبية بالاعتماد على ما تمّ إيجازه من معجمات لغوية ، منها معجم مقارن يثبت العلامة السماريّة وفي لفظها ما يقابلها في اللغة الأكديّة^(٤٧) .

إنّ هذه الأخبار عن عقلية علمية لغوية على نحو ما في العراق - والعراق مهد الدراسات اللغوية الأولى - تشير إلى أنّ التفكير العلميّ كان أمراً مدركاً في العراق ، وانحصار السومريّة والأكديّة من الحصارات الشرقية التي سبقته بالظهور انحصاراً نسبيّة ، من هذا نعلم هشاشة جعل النحو العربيّ في نشأته ومصطلحاته الأولى طلاء مدح اليونانيّ والمنطق اليوناني^(٤٨) ، ولا سيّما أنّ بحث مسألة استفادة انحصار اليونانية من حصارات الشرق القديم في العراق والشام ومصر من المسائل التي يتدرّج أن يتناولها الباحثون ، كأنّ الإناء قبل اليونانيّين كان فارغاً

إنَّ للإبداعَ شرطين : العقلية العلمية في التفكير ، والخافِر للوَدَي للإبداع . أمّا الأول
فقد كان موجوداً ، ولَمَّا الثاني فقد كان هو الإسلام .

أصول النحو والبحث عن نظرية علمية للنحو العربي

العلوم عند المسلمين مستفادة من الجواس ومن العقول^(٩١) وهو ما عُرفَ في تاريخنا
الثقافي باسم "السمع والقياس" ، فقد كان علم أصول الدين -حيثما يبدو- أول العلوم
التي اتحدت من السماع والقياس وما حُمِلَ عليهما مطلقاً منهجية في البحث
والتنظير ، ثم حاول النحاة تقليد علماء أصول الدين فاستعار بعضهم هيكل علم أصول
الدين ليكون مرجعية لهيكل نظري في النحو العربي^(٩٢) ، ولا سيما القياس^(٩٣) ، والنحو
كله قياس كما قيل^(٩٤) .

والسمع والقياس منهج عام في العلوم الإسلامية العربية كلها تقريباً ، وهو في هذه
العمومية غير قادر على التعبير عن خصوصية أي علم في الجوانب التنظيرية باستثناء
عدم أصول الفقه الذي تطور فيه منهج السماع والقياس ، فوضعت له أسس وضوابط
وقواعد أصولية توضحه وتضبط شروطه ، بل إن الفقهاء الأصوليين كتبوا فيه دراسات
مختلفة بحثت جوابه بحثاً مرجعياً عنه ، أمّا النحو ، فكتب علم أصوله قليلة ككتب
"الخصائص" لابن جني (ت ٣٩٢هـ / ١٠٠١م) ، وكرسالتني : "لمع الأدلة" و"الإعراب
في جمل الإعراب" لأبي السركات الأمازي (ت ٥٧٧هـ / ١١٨١م) ، وككتابات
"الاقتراح" للسيوطي (ت ٩١١هـ / ١٥٠٥م) وغيرها القليل^(٩٥) . ولم يتجاوز جمهور
النحاة السماع والقياس إلى وضع نظرية عامة واضحة المعالم للنحو العربي ، وإن كانت
النظرية مدركة تماماً في أذهانهم ، لكنها لم تتحول من إدراك عُرفي تعارفه اشتغفون
بالنحو إلى صياغة متكاملة يتجاذب أهل العربية الحديث فيها ، للتطوير والتعديل ، بل
إن في تاريخ النحو العربي ، اتحاداً بين صورتين : الأولى صورة النحوي المَعْلَم ، والثانية
صورة النحوي المُنْظَر ، فعالم النحو مُعْلَم لمستوى ما من النحو ، وكم كان المعلم مشوّهاً
لصورة النحوي في العربية أو مجسّلاً لها ، فالرّماني (ت ٢٨٤هـ / ٩٩٤م) قيل في ثلثه إن
صنّعه في النحو لا يفهمون منه شيئاً على حين قيل في مدح السيوافي (ت ٣٦٨هـ
٩٧٨م) إن طلبه يفهمون منه كل كلمة في النحو^(٩٦) . وكلاهما غير مدفوع عن تمبر
واقترار ووطنه ودكاه .

والثابت علمياً أنه ليس من شروط عالم اللغة أن يكون معلماً ، لأنّ التعليم من يحتاج إلى تدريب خاصّ ، بل إنّ للمعلّم المميّز إنساناً موهوباً بالتعليم ، لكنّ من شروط المعلّم أن يكون قابلاً لأراء عالم اللغة العلمية ومُدرِكاً لها^(٥٠) .

إنّ السؤال البسيط في شكله الجوهرى في أسعاده وخطورته هو : ما نظرية النحو العربى ؟ قد يتبادر إلى ذهن بعض العارفين بالنحو أن نظرية النحو العربى هي نظرية العامل ، ولكن ، أليس للنهج النظريّ القابع خلف تقسيم النحو إلى أبواب ، أو بسية الجملة ، أو لمكونات غير العاملة ، أو التحليل ، أو جدول السماع والقاعدة ؟

إنّ نظرية النحو أوسع من حدود نظرية العامل ، ولكن سحر نظرية العامل هوى العيون عن الجوانب النظرية الأخرى في نظرية النحو العربى ، وكم نسمع في المناقشات من يقول : « هذا يتعارض مع نظرية النحو » من غير أن يقع على تحديد دقيق جداً لمقصده بمصطلح « نظرية النحو » ؛ لهذا يترجّع في الذهن أنّ نظرية النحو مفهوم غريب ما يزال في حاجة إلى من يقدمه مكتوباً بلغة علمية ؛ ليكون محور نقاش بين الباحثين الذين سيفردون تلك الصياغة لنظرية النحو العربى بأرائهم المصيدة وصولاً إلى اتفاق أو شبه اتفاق على مفهوم نظرية النحو ، لكني لا نبقى بعض الدراسات أسيرة الخلط بين النحو ونظريته ، أي بين القاعدة والتفصيل .

وقد كان التعليم السبب الرئيسى في عدم انفصال نظرية النحو عن النحو ، أو عدم التمايز بينهما ؛ إذ إن كُتِبَ النحو العربى في عمومها كتباً تعليمية تقدم المادة النحوية درساً لمتعلّمين على مختلف مستوياتهم ، وقد يتخلل هذا الدرس ملاحظ نظرية هنا وهناك ، فيظنّ المتعلّم أنّه يتعلم النحو وحده ، وهو في الحقيقة يجمع إليه شيئاً من نظريته ، فإذا كان في الحساب النظريّ مسحة من الصعوبة ، جعلت تلك الصعوبة سبباً على النحو كلّ ، كما في انتقاد شروح الألفية والكافية والحواشي والتعليق

إنّ السّمة التعليمية لمعظم كتب النحو العربى تجعل من تجميع الخطوات النظرية لمشيّركه مع القاعد النحوية أمراً عسيراً ، لكنّ محاولة التجميع هذه أمر لا مفرّ منه إذا ما كانت هناك إرادة لاستشفاف حيوية البحث النحوى بشرط أن يعيد القراء الجديده صياغة صواب السماع وفق تصوّر واضح لشروط صياغة النظرية العلمية .

أما القياس فمشكلته أكثر صعوبة ، لأنه منطوق في كافة أنحاء النحو العربي عد
علائق واسعة مع علوم أخرى كالمنطق ، وأصول الفقه ، وعلم الكلام ، لأن علماء العرب
أمسوا إلى حد كبير بأن قواعد القياس قابلة للتطبيق في كل العلوم ما دامت معبته
بصورة الفكر لا مضمونه^(٥٦) إلى حد كبير ، وقد وُصف تفكير العرب في اللغة العربية
بأنه بصورة أساسية قياسي^(٥٧) .

وثمة سؤال تدعو إلى طرحه أفاق التعالقي العلمي بين تراثا نحوي وعم اللغة
الحديث الذي طوّره الحضارة الغربية ، وهو : لماذا استطاعت الحضارة الغربية بناء علم
للغة يوطر جوابها النظرية من غير أن يكون جزءاً من الدرس الصرفي أو النحوي في أقل
من أربعة قرون من نهضتها الأخيرة ، ولم تستطع الحضارة العربية الإسلامية طوال ما
يقرب من اثني عشر قرناً أن تقدم تأطيراً واضحاً للنظرية اللغوية بجوابها كلها؟

عندما ظهر كتاب سيبويه قبيل أول القرن الثاني الهجري تجربة عملاقة في التفكير
النحوي والصرفي والصوتي أدرك النحاة أنذاك أنه كتاب في تعليم التفكير العلمي في
اللغة عدا تعليم قواعد اللغة ؛ لهذا قال الماربي : من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو
بعد سيبويه فليستحي ، وكان المبرد يعبر عن دقة كتاب سيبويه بقوله لمن يريد درسه
عليه : هل ركب البحر؟

إن جمع سيبويه بين النحو ونظريته أمر طبيعي لأنه التجربة الباضعة الأولى ، ولكن
النحاة بعده استثمروه لأهدافهم التعليمية^(٥٨) ، فمنت جواب كتاب سيبويه التعليمية
في المؤلفات اللاحقة به بعده في حين بقيت الخطوط النظرية تنضج شيئاً فشيئاً ، ولم
يجع النحاة في استخلاص نظرية للنحو بعد كتاب سيبويه ، وإن حاول ابن جني في
الخصائص أن يسير في هذا الطريق ، لكن النحاة وقفوا عند محاولته أيضاً موقفهم من
كتاب سيبويه ، وهو موقف الانبهار .

ومألوف أن رمن الاسهار حين يسير ، ولكنه في تاريخ النحو العربي تمتد طويل ، وقد
مع هذا الانبهار النحاة من أداء واجب كانت الضرورة العلمية تدعو إليه ، عقيقت كتب
النحو على وجه الإجمال تجارب تعليمية ، ولو تجاوز بعض النحاة العناية التعليمية وحالة
الانبهار لكانوا قد فلتعوا للبشرية هيكلاً نظرياً لعلم اللغة من أمة أفرعت جل طاقنها في
خدمة كتاب الله سبحانه وتعالى ، ثم لغته الخالدة بحلوله

ولكن ، بما يروع شجرة الأمل ، ويبعد طيف النمنى والألم أن تشهد تواهر عند من الباحثين على دراسة التراث النحوي ، ومدارسته ، والاشغال به ، والاشغال به لاستشاف مسيرة النحو العربي يعيون مفتوحة على الماضي والحاضر ، ومتطلعة إلى المستقبل ، ولكن بعض الباحثين حطوا بين القواعد والتفعيد ، كما أشار إلى ذلك الدكتور كمال بشر^(٥٩) .

جناحا الموروث النحوي

لعل الاتفاق قد انعقد على أن الموروث من النحو العربي يتكون من قسمين . أولهما قواعد النحو العربي التي تمثل أحكامه الضابطة للصواب في التعبير اللغوي وثانيهما المحيط المنهجية التي تتمثل في مقولات الأصل والفرع والتعليل والباب والاحتصاص والعامل والإعراب والشكل والمصنوع و... إلخ ، وهذان القسمان جناحا النحو العربي في شكله الموروث .

القاعدة .. النحو

القاعدة وسيلة توب . الصواب في التعبير ومعياره فأحكامها تعليمية ، مثل القواعد التفصيلية لباب "الحال" مثلاً التي توضح مفهومه ، وحكمه الإعرابي ، وأشكاله التعبيرية ، وشروطه ، وحكمه في التقديم والتأخير . إلخ من الأحكام الخاصة بالحل في العربية ، وهذه الأحكام تعبير محدد رمزي صفاً ثبت بالسمع أي أنها تستند إلى اللغة باعتبارها مقلداً يحافظ على استمرار اللغة حية متداولة بين ألسنها

والقاعدة جزء لا يتجزأ من نسيج اللغة ، وهو الجزء الصابط لخواصها ، والمرشد إلى كيفية توظيفها ، وهي بهذا المفهوم "لا تيسر ولا تسهل" بالهدف ، أو الإجمال ، أو الاستعانة عن بعض جوانبها ؛ ذلك أنها تسري في جسم اللغة ، ولا تنفك عنها شئنا أم لم نشأ^(٦٠) ، ومجموعة المواضع هي التي تستحق اسم "النحو" .

التفعيد .. نظرية النحو ومناهجه

ومائل إنتاج القاعدة وتفسيرها متفكة عن القاعدة ، فالعامل مرفوع ، وكل بحث

بتجاوز هذه القاعدة بالعليل أو التفسير يعدّ من التفعيد لا من القاعدة ، ومن هه
التفعيد بحث شروط السماع وأبعاده وتلويحه ، أي أنّ التفعيد هو الجانب النظري في
للوروث النحوي- من السماع والقياس ، وهو الذي ينتمي إلى نظرية النحو وماهجه
فيكون مناط الاجتهاد ، ومدخل التيسير ، إذ قال الدكتور كمال بشر «إنما التيسير
العلمي الدقيق يكون في نظرنا بتيسير التفعيد»^(١١)

إنّ توكيد الفرق بين القاعدة والتفعيد توكيد لإمكانية وجود صعبين من «شعبيين
بالعربية أحدهما ينتمي إلى القاعدة النحوية ، والآخر ينتمي إلى التفعيد النحوي» ،
والفرق بينهما هو الفرق بين البناء والمهندس .

البناء والمهندس .. المغرب والنحوي

قد يستطيع البناء بحبرته أن يبني غرفة صغيرة ، أو أن يقيم بيتاً صغيراً ، ولكنه لا
يستطيع بخبرته مهما طالت أن يبني بناية ضخمة هي عشرين طابقاً ، لهذا تراه ينفذ
تعليمات المهندس بدقة . إنّ الفرق بين المهندس والبناء أنّ المهندس يعرف عنه كلّ شيء ،
في البناية ، يعرف علة الطول والمساحات والمقاسات وعلاقتها بالرسم وغيره ، أمّا البناء
فهو مُنفذ لا يستطيع أن يجري حسابات دقيقة يحدّد نتائجها توزيع المساحات
والمقاسات ؛ ذلك أنّ المهندس يصدر في عمله عن تصوّر نظري علمي لتأسيس البناية ،
أمّا البناء فلا يملك سوى الخبرة مع شيء من المعرفة القليلة غير المؤسسة على نظرية
علمية دقيقة

إنّ التفرقة بين البناء والمهندس حاصلة على وجه المقاربة بين النحوي والمغرب ، فقد
كان ابن هشام (ت ٨٧٦هـ / ١٣٥٩م) يزل معلمي النحو منزلة المغربيين الذين يتفنون
صنعة الإعراب ، لأنها العلم الذي يعرفون ، ولذلك كان من المألوف أن يصفوا من غير
قصد في الخطأ والخلط ، لأنهم قلما يسيهون على صوابية قواعدهم التي يعلمونها ، فهم
يحفظون القواعد ويطبّقونها على أمثلة مقلّودة على قدّ القاعدة ، وإن قال أحدهم إنّ
المعرب يتبع المعرب في أربعة من عشرة^(١٢) ، لم يتفكّر في أمر الأعراس الأربعة في نحو
«في النحو كتابات كثيرة» ، أو «جاءت رجال كثيرة» ، لأنّ عمله تعليم القاعدة النحوية ،
أمّا النحوي فهو يدقّ في القاعدة كأنه يجري اختباراً لمعرفة صوابيتها في الصنعة

والتطبيق ، لهذا فالمشتعلون بالعربية صنفان : معربون ونحويون أي محتصون في النحو ومحتصون في نظرية النحو ، وبالضرورة يجيد الثاني صنعة الأول لكن الأول لا يشترط فيه أن يتجاوز المعرفة العامة بأسرار صنعة الثاني .

وعمل المدقق في آراء "بعض النحاة" في المطولات النحوية ، أو القارئ في كتب برجم النحاة لن يجد صعوبة كبيرة في التقاط أمثلة تدلّ على أنّ "بعض النحاة" يشتمون إلى طبقة "المعربين" لا طبقة "النحاة" ، لأنّ النحويّ مهتمس لغة لكنّ المعرب بناءً لغويّ ، وشأنك بين المهندس والبناء على فضل الاثنين معاً ، وهذا الذي يفسّر تناقص آراء "بعض النحاة" مثل أبي العباس ثعلب^(١٣) ، وهو الذي كان يقول : قال الفراء ، وقال الكسائي ، فإذا سئل عن الحقيقة والحقيقة في ذلك لم يعرف في النظر ؛ إذ لم يكن مستخرجاً للقياس ولا مطالباً له^(١٤) .

النحو والتطور

لا مرأى في أنّ اللغة كائن حيّ ، تسري عليها سنّة التطور والتغير ، ولا مرأى في أنّ القاعدة النحوية ظلّ للغة ، فإذا تغيرت اللغة لو طرأ عليها تطور تاريخي ما فإنه ينبغي - من الناحية النظرية - للقاعدة النحوية أن تسير هذا التطور ، لكي تبقى حيّة في استعمال ، لا يشعر الذين يتقيدون بها بنوع من المرّة اللغوية عمّا يسمعون في محيطهم اللغويّ ، وهذا الكلام صحيح إذا كانت اللغة راوية النظر والتحليل ، لكنّ لو نظرنا إلى التطور من راوية القاعدة النحوية فسجد أنّ القاعدة بوصفها معياراً تمثل كايحاً من كوابح التطور اللغويّ ؛ لهذا فالتطور - ولا سيما في النظام النحويّ - بطيء ، نتيجة دراسة القاعدة سلطنة ما يجب أن يكون لا ما هو كائن بالفعل أحياناً مع أنّ التطور حاصل كيف دار الأمر ، لهذا تبدو أنظمة النحو على شكلين :

١- النحو المتغير :

وهو النظام النحويّ الذي تستجيب قواعده لما يطرأ من تغيير في استعمال اللغة من الناحية النحوية ، فنحصر القاعدة فيه إلى التطور والتعديل والريادة والإلغاء وغيرها من نتائج إعادة النظر في مصنافيه ما تتجده القاعدة النحوية ، ولعلّ من الأمثلة الدالة على

هذا الشكل من الأنظمة النحوية فُحَو اللغة الإنجليزية ، فاللغة الإنجليزية المستعملة في أيامنا هذه تختلف نوعاً ما عن اللغة الإنجليزية التي كانت سائدة قبل ستة قرون في الدلالة والنحو وربما في شيء من الأصوات ، نستدل عليه بما يسمى بالأحرف المهملة صوتياً في اللغة الإنجليزية مثل حرف التاء (T) في كلمة (hsten) فهو لا يلعط ، لكنّ الذي يقلب على النظر أنّه كان في الأصل ملفوظاً مكتوباً ، فحصل تطوّر في اللفظ من غير أن يوازيه تطوّر في الكتابة .

ولا يمي هذا أنّ اللغة الإنجليزية اليوم تختلف جذرياً عن اللغة الإنجليزية الشكسبيرية مثلاً ، ولكن قراءة لغة شكسبير كما كتبها فيها صعوبات كثيرة تتجاوز صعوبة معاني الكلمات .

إنّ سرّ تقبّل القاعدة للتغيير البطيء في مثل هذا الشكل من النحو أنّ لغته غير مرتبطة بثوابت تمنع إجراء أي تغيير جذريّ على القاعدة .

٢- النحو الثابت

وهو النظام النحويّ الذي يكون الأصل في قواعده المبنية على الوصف والاستقراء عدم الاستجابة لما يطرا من تغيير في استعمال اللغة من الناحية النحوية ، فتضعف القاعدة فيه إلى إعادة النظر في أساليب تعميدها لا في داتها ، كما في قواعد النحو العربيّ ، ذلك أنّها مرتبطة بثابت يقوم عليه كيان الأمة ، وهو القرآن الكريم^(١٥) لهذا ، م تزال القواعد النحوية تؤدي وظيفتها في إنتاج كلمات وجمل صحيحة لا تختلف عمّا يألعه المرء في القرآن الكريم أو الكتابات المعاصرة في الشعر والنثر ، فما يزل المعامل مرفوعاً والمفعول منصوباً ، والمضاف إليه مجروراً .

والشبهة التي تثار في هذا النحو ، الاختلاف -إلى حدّ غير كبير- بين اللهجات الدارجة واللغة الفصيحة ، فيقال إنّ اللهجات العربية تتخفف من قواعد الإعراب ، وهذا خلط خطير بين اللغة الفنيّة التي تعبّر عن وجدان الأمة في ميادين الحياة واللغة الإحصاليّة التي تستخدم أداة للتواصل السريع بين المتخاطبين في نطاق محدود من الموضوعات ؛ لأنّ اللهجات الدارجة قاصرة عن الارتقاء الحضاريّ في التعبير ، أبة دلت

أنَّ المواطن العربيَّ إذا تعرَّض إلى سؤال من صحفي فإنه يحاول بصورة تلقائية الحديث باللغة العصبية وإن كان لم يدخل مدرسة أو جامعة في حياته ، وتزداد هذه التلقائية عندما يتحدث مع أجنبيٍّ أعجمي يتقن شيئاً من اللغة العربية ، عدا أنه يفهم العصبية العصبية من غير الحاجة إلى "مترجم" ، وأحط ما في اللهجات أنها تفرق ، ومن أحسن ما في النحو الموروث أنه يوحد ، وشتان بين التفرق والتوحد .

وبسبب تساقط التراث العربي الإسلامي مع قواعد النحو العربي كان التطور فيه محدوداً جداً ، ويتمثل في بروز ظاهرة ، وأقول أخرى ، فمثلاً كان من الشائع أن يقع المفعول لأجله بعد فعله الذي يعلّله فيقال : "درست النحو حباً فيه" واختلاف السحاة في تقديم المفعول لأجله لعدم شيوعه في النصوص التي بنيت عليها القواعد السحوة وإن كان موجوداً كقول الكعبيت :

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب

ولا لعباً مني ونو الشيب بلعب؟

إذ قدّم المفعول لأجله (شوقاً) على الفعل (أطرب) ، ويظهر لي من غير إحصاء أن بعض الشعراء - ولا سيما في الشعر الحر - يقدّمون المفعول لأجله^(٦٦) بما يعني نحو هذه الظاهرة

وبكلمة أخرى فإن رحمة الأمة في اختلاف أئمة النحو ، فقد ترجّح رأياً بصرياً أو كوفيّاً كتب له الشيوع كتقديم خبر (ليس) عليها نحو قولهم : "كاذباً ليس زيد" ، فكلُّ تطور نحوي يستند إلى شيء مسموع مقبول إن لم يتعارض مع سنن العربية ، كتقعيد باب المصدر الصناعي في الصرف ، فثمة شواهد فصيحة قديمة يمكن أن تُحمل على المصدر الصناعي مثل "الجاهلية" و"الرهبانة" وغيرها ، وقد شاعت شيوعاً جعل مجمع اللغة العربية في القاهرة يرى أن حاجة العلم ماسة إلى المصدر الصناعي للتعبير عن المفاهيم العلمية الحديثة ، فأصدر قراراً بقياسية المصدر الصناعي على ما ورد من كلام العرب^(٦٧) .

ويمكن أن يكون التغيير في النحو الثابت في اقتراح تسميات جديدة كتسمية (بائب المفعول) التي حلّت محل المصطلح القديم (فاعل ما لم يسم فاعله) .

إنَّ الوحدة اللغوية في التراث العربي الإسلامي هي التي شجعت بعض الأدباء على استحضار رموز الماضي كاستحضار الروائي نجيب الكيلاني شخصية عمر بن الخطاب رضي الله عنه في رواية (عمر يظهر في القدس) إذ كانت الألفة الدعوية حاضرة بين عمر بن الخطاب رضي الله عنه من القرن الهجري الأول، وشخصيات الرواية من العصر الحديث.

وكان الشاعر المصري حافظ إبراهيم قد استحضر شخصية جاهلية وهي شخصية (الكاهن سطيج) في مقامته أو روايته (ليالي سطيج) وحاوره وناقشه وجعله يتقل بيننا من غير أن يستشعر بونا لغوياً.

فلو لم يكن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، والكاهن سطيج يمثلان اللغة العربية شيئاً لا يختلف عن اللغة العربية في واقعنا المعاصر لما كان لاستحضارها مسوغ مقبول، فلو أراد أديب ما أن يستحضر في رواية خيالية شخصية (نبوخذ نصر = بختنصر) لكان عليه أن يستحضر دلالة الشخصية لا لغتها لأن (بختنصر) لم يكن يتكلم العربية، وهذا يعني أن النحو ما يزال يفرض سلطان قواعده على المتحدثين بالعربية والكاتبين بها، وإن كنا نسمع صوتاً ناشزاً بين مدة وأخرى هنا أو هناك.

سؤالات الدراسة

الحكم على الشيء فرع تصوّره، فلا يمكن أن تقع أحكامنا على شيء ما واقعها من الصواب إلا إذا كانت مستندة إلى فهم صحيح سبباً للشيء المحكوم عليه، لهذا ليس من الإنصاف لأنفسنا أو لثرائنا اتخاذ موقف الدفاع أو الانتقاد من غير فهم صحيح وثبت وروية، والفهم لا يكون صحيحاً إذا كان يمثل وجهة نظر الباحث الذي يدرس الموضوع، لأن وجهة النظر حكم، والفهم في جوهره صورة الإدراك الصحيح سبباً للموضوع قبل الحكم عليه وبيان وجهة النظر فيه، ذلك أن فهم الموضوع - وهو في هذه الدراسة جناح الموروث النحوي: القاعدة والتعبد - هو القاعدة الأساس التي ينبغي أن تكون مرجعية الباحثين جميعاً. قدامى ومحدثين في الحكم على الموروث النحوي، لهذا تفصح هذه الدراسة صفحاتها لعرض فهم يمتاز بالنسبية لبية التفكير العلمي في

انحو العربي، وميزة النسبية احتراص لازم للفهم؛ لأنّ الفهم المطلق تجاوزاً لسمات
انقصور في الكم والكيف في العقل البشري، وهذه النسبية هي التي تفتح باب
الاحلاف المستمر الذي يجعل العلم في حركة دائمة من النشاط البحثي

والسؤال الرئيس في الدراسة ينظر إلى بنية التفكير العلمي على أنها فراغات أو
حانات ملؤها العلوم المختلفة بالشروط التي تحافظ على التوازن بين عمومية بنية التفكير
وخصوصية مادة (علم) التفكير، فكيف تدرج نواة العربية وهم يعلون صرح النحو
العربي في تفكيرهم العلمي من اللواضعات النسبية للاستقراء العلمي إلى المشي في
حقول العرب واستخلاص نظرية تفسيرية لبنة لغة العرب الفصحاء مروراً بسلسلة من
إجراءات التحليل العلمي؟

وليست إجابة هذا السؤال إلا انعكاساً لصورة يمكن وصفها بـ "الأدبية" فلو اجتمع
نواة العربية في صعيد واحد يتناقشون في المسالك المبهجة التي سلكوها في سبيل
النحو العربي، فهل يمكن أن يكون محصلة نقاشهم إجابة عن السؤال الرئيس الأول؟

لعلّ كل واحد من الجوابين: النفي أو الإثبات وارد محتمل، بما يعني أننا أمام
فرضية التحقق من إثباتها إيجاباً، وقيام الأدلة على نفيها إيجاباً، وللتحقق من
الفرضية على الاحتمالين يجزئ الدراسة أجراء نحسب أن فيها تكاملاً، فنحص كل
جزء على حدة، حتى إذا ما اكتملت الأجزاء تكاملت الصورة، وانتهت هذه الدراسة
على وحد معلق بمشيئة الله سبحانه وتعالى أن يكون الحكم التفصيلي للموضع ميداناً
لدراسة أو دراسات لاحقة، أما الحكم الأولي الجزئي فسوف تغلت كلماته في هذه
الصفحة وتلك من صفحات الدراسة لتكون مسارات على طريق الدراسة اللاحقة.

والسؤالات التي نتحقق فيها من فرضية الدراسة هي:

- هل نمة خطة منهجية تهدي بها علماء العربية الأوائل وهم يجمعون مادة بحوث
الأولى في تحديد المكان والزمان والأشخاص وبناء العينة؟

- ما مواصفات جامع اللغة؟

- ما مواصفات صاحب اللغة الذي تؤخذ منه اللغة؟

- ما دور مؤسسة الدولة في دعم مشروع بناء النحو؟

- كيف قُرِرتِ المادّة اللغويّة التي قام العلماء باستقرائتها؟

- ما نتائج فرز تلك المادّة؟

ما أسس النظام التفسيريّ الذي استتبطه النحاة لتفسير نتائج تحليل المادّة الدعويّة تحليلًا نحويًا؟

إنّ هذه السؤالات الفرعيّة وغيرها مما سكتنا عنه اختصاراً لا اختصاراً همّ علميّ مؤرّق لنا لسببين :

أولهما : خطورة الأحكام التي يمكن أن يقيّم على ضوءها النحو العربيّ إن بُنيت على جهل بالإجابة الصحيحة نسبياً عن هذه السؤالات أو على الخطأ في الفهم

ثانيهما : عدم إجابة بعض الدراسات التي وقفنا عليها عن هذه السؤالات كلّها أو بعضها

وقد قرئ هذين السببين وجود دراسات جادة تطمح أن تكون دراستنا يؤذن الله استكمالاً لها بفعل الزمن أو بسبب تجاوز تلك الدراسات لمجور أو أكثر - حسب ما رأى كاتبوها (والفضل كلّ الفضل للمتقدّم)

الدراسات السابقة

جعل الدكتور فؤاد زكريا* التراكمية* أولى سمات للتفكير العلمي^(١٨) ، إذ إنّ المعرفة العلميّة لا تبدأ من فراغ ، واهتداء الدراسات بمجموعة من الدراسات اللغويّة الحديثة ليس علامة نقص فيها ، ولا هي دراستنا هذه ، لأنّ النقص «إنّما يكمن في تلك النظرة الفاصرة التي تصوّر أنّ العلم الصحيح هو العلم الثابت والمكتمل»^(١٩) وأنّه ليس بالإمكان أمدح ما كان ؛ لهذا فكلّ دراسة تمتّ إلى تاريخ النحو العربيّ بظواهره وأهمّيه ومصادره رافدٌ من روافد هذه الدراسة ، مثلها مثل الدراسات المتعلقة بأصول النحو العربيّ ، أو دعوات تيسير النحو وتجديده .

والدراسة مدبّنة بشكر مضاعف للدراسات التي كان فيها خلط أو نقص أو سوء فهم

من وجهة نظرنا- لأن اكتشاف العيوب طيل على معرفة الصواب ، وقد يكون شيء من الصواب من مألوف ما اعتاده المرء ، فعندما يرى من يجانبه يترك ضرورة هذه واجبا يتحتم ظهوره في الدراسة ، بل إن مُجانبية الصواب أحيانا حافز من حوافز الكتابة عند الباحثين بشكل عام

وقد أعادت هذه الدراسة من عدد من الدراسات الحديثة هذا مصادر النحو العربي الأصول التي تظهر في الحواشي وقائمة المصادر ، ولكن الاعتراف بالمصطلح يدعو إلى ذكر عدد منها ، من ذلك بعض دراسات الدكتور علي أبو المكارم ، مثل : أصول التفكير النحوي ، وتقويم الفكر النحوي ، وتاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري ، وبعض دراسات الدكتور محمد خير الحلواني ، مثل : المفصل في تاريخ النحو العربي قبل سيبويه ، والخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإصناف ، وبعض دراسات أستاذي الأستاذ الدكتور نهاد الموسى ، مثل : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، والعربية . نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية ، هذا دراسات أخرى للباحثين مثل الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح ، والدكتور إبراهيم السامرائي ، والدكتور حمزة من قبلان المريني ، والدكتور عز الدين مجدوب ، والدكتور عبد الله الخثران ، والدكتور سعيد الربيعي ، والدكتور محمود سيمان ياقوت ، وغيرهم ممن كانوا بدراساتهم مشاعل تهدي إلى الصواب ، والله أعلم بالصواب؟

هوامش التمهيد

- (١) الغزالي، معيار العلم، ص ٥٩.
- (٢) فؤاد زكريا، التفكير العلمي، ص ٨.
- (٣) انظر في صعدة "العلمية" ما كتبه فوزي الشايب، في كتابه "محاضرات في اللسانيات"، ص ٢٠.
- (٤) انظر رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي، أساسياته النظرية وممارسته العملية، ص ١٤٨.
- (٥) انظر مثلاً:
- رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي، أساسياته النظرية وممارسته العملية، ص ٣٠، ٢٦.
- محمود سليمان ياقوت، منهج البحث اللغوي، ص ٩٦.
- محمد زيان عمر، البحث العلمي: مناهجه وتقنياته، ص ٤٤، ٤٦.
- (٦) للتوسع، انظر المقدمة التي قدم بها الدكتور فؤاد زكريا، كتابه التفكير العلمي، ص ٧-١٨.
- (٧) الدسوقي، حاشية الدسوقي على مفتي اللبيب، ج ٢، ص ٤٥٩.
- (٨) انظر: تيريس مور وكرستين كارلخ، فهم اللغة، ص ١٢.
- (٩) انظر رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي، أساسياته النظرية وممارسته العملية، ص ٢٨.
- (١٠) المرجع نفسه، ص ٢٨.
- (١١) انظر ما كتبه مجموعة من المختصين في كتاب: قراءات في فلسفة العلوم، ص ٢٣، ٢٥، ٣٥.
- (١٢) انظر: روبرت دي بوجرانده، النص والخطاب والإجراء، ص ٧٤.
- (١٣) انظر: عبد المنعم بليغ، صناعة التقدم، ص ٢٢.
- (١٤) انظر قوله ببيكون المشهورة في وصف الجراثيم فيما ذكرته عنه الدكتور عيسى طرifi الحلوي، في كتابها: فلسفة العلم في القرن العشرين، ص ٧٢.
- (١٥) محمد زيان عمر، البحث العلمي: مناهجه وتقنياته، ص ٤٤.
- (١٦) المرجع نفسه، ص ٤٤.
- (١٧) انظر مثلاً الصيغة التي أثارها بعض النحاة على أبي العباس المبرد لأنه أجاز إنعام اسم مضمون من الفعل الأجوف الثلاثي عند الضرورة، إذ لم يدق بعض النحاة في اشتراط المبرد الضرورة فعمله بعضهم بالشذوذ والخطأ.
- انظر المبرد، المقتضب، ج ١، ص ١٠١-١٠٣ ثم تذكر في مناقشته المحقق محمد عبد الحنان عضيمة، موقف بعض النحاة من المبرد في هذه المسألة في حاشية الصفحات المشار إليها.
- (١٨) انظر رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي، أساسياته النظرية وممارسته العملية، ص ٢٢.
- (١٩) انظر رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي، أساسياته النظرية وممارسته العملية، ص ٢٢.
- (٢٠) المرجع نفسه، ص ٣٣.
- (٢١) انظر ص ١٢٣ وفصل "الأسئلة اللماذية" الذي كتبه سافيان بروميرجر ضمن كتاب قراءات في فلسفة العلوم

- (٢٢) انظر: عبد النعم بالبحر، صناعة التقدم، ص ٢١.
- (٢٣) أبو البركات الأنباري، الإنصاف، ج ١، ص ٧٨-٧٩.
- (٢٤) الأزهري، تهذيب اللغة، ج ١، ص ١٩.
- (٢٥) انظر في هذه الشروط ما كتبه مؤلفو كتاب قراءات في فلسفة العلوم، ص ٢٧-٢٨.
- (٢٦) انظر: الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص ٨٢.
- (٢٧) انظر: تمام حسن، الأصول، ص ١٤-١٩.
- (٢٨) انظر المرجع السابق، ص ٦٣-٦٧.
- وانظر محمد حسن عبد العزيز، مدخل إلى علم اللغة، ص ٢٥-٦٢ [د بحث السمات
لصورية فلدراسة العلمية، وهي الوضوح والدقة والتنظيمية والموضوعية، وهي شروط أساسية
في وصف الدراسات اللغوية بأنها علمية
- (٢٩) محمود فحاح، الإصباح في شرح الاقتراح، ص ٢١. وانظر سائر حدود النحو فستجد أن جلها
يعرف النحو بأنه "علم"، المرجع السابق، ص ٣٠-٣٣.
- (٣٠) انظر تحليل الدكتور عمر الدين مجدوب لمشروع إبراهيم مصطفى وتام حسن، في كتابه
المنازل النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، ص ١٣-٢٤، ٣٧-٤٨.
- (٣١) انظر محمد زيان عمر، البحث العلمي: منهجه وفنائه، ص ٤٧.
- (٣٢) انظر في هذه الرواية مع اختلاف في الألفاظ والصوغ ما ذكره أبو البركات الأنباري في كتابه
نزهة الألباء، ص ١٨. والفنطري في كتابه: إنباء الرواة، ج ١، ص ٣٩.
- (٣٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ٢٠.
- وقد عدّ الحيدرة اليماني هذا التقسيم المروي عن الإمام علي رضي الله عنه أول الأدلة على
صحة انقسام الكلام إلى ثلاثة أقسام
- انظر كتابه: كشف المشكل في النحو، ج ١، ص ١٦٧-١٦٨.
- (٣٤) انظر الرواية عند السيوطي في رسالته: الأخبار المروية في سبب وضع العربية، ضمن كتاب
وسائل في الفقه واللغة، ص ١٦٣.
- (٣٥) انظر: ابن فلاح اليماني، المنى في النحو، ج ١، ص ٨٠.
- (٣٦) مهدي الحوس، العربية: نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية، ص ١٤٣.
- (٣٧) انظر المرجع السابق، ص ١٤٦-١٤٧.
- (٣٨) انظر: عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، ص ٤.
- (٣٩) يميني طريف الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين، ص ١٣٤.
- (٤٠) انظر في تحليل منهج العلم عند يكون ودوره فيه ما كتبتة الدكتور: يميني طريف الخولي في
كتابها: فلسفة العلم في القرن العشرين، ص ٦٣-٧٥.
- (٤١) راجع ما وصفا في تور علي سامي النشار في كتابه: مناهج البحث عند مفكري الإسلام
واكتاف المهج العلم الحديث في العالم الإسلامي، ص ٢٥٢-٢٥٧.

- (٤٢) انظر ما كتبه مؤلفو كتاب "تاريخ العلوم العام - العلم القديم والوسيط"، ص ٤٥٥ ثم انظر ما كتبه الدكتور عبد الحليم متصر في كتابه "تاريخ العلم ودور العلماء العرب في تقدمه"، ص ٩٠
- (٤٣) أبو حيان الغرناطي، تفسير البحر المحيط، ج ٦، ص ٣٢.
- (٤٤) سهد قطب، في ظلال القرآن، ج ٥، ص ٣٢٦
- (٤٥) عبد الرحمن الحاج صالح، المدونة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في لعالم العربي، ضمن كتاب: تقدم اللغات في الأقطار العربية، ص ٣٧٤.
- (٤٦) انظر المرجع السابق، ص ٣٦٩.
- (٤٧) انظر: عامر سليمان، التراث اللغوي، ضمن كتاب: حضارة العراق، ج ١، ص ٢٨٩. و انظر عبد الواحد علي، العلوم الإنسانية في حضارة العراق القديم، مجلة صدى التاريخ، ج ٧، ص ١٢ أكد الدكتور جواد علي أن البابليين ولغبرهم من أهل العراق أساساً في النحو ودراسة اللغة انظر كتابه: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج ٩، ص ٥٠
- (٤٨) لا ننكر استفادة النحو العربي من المنطق بعد نشأته الأولى في القرن الرابع الهجري عندما بدأت ترجمة الكتب اليونانية تزدني ثمارها، لكن بحث هذا التأثير في القرن الثاني الهجري بل في القرن الأول على عهد أبي الأسود الدؤلي مجاوزة لمفاهيم التفكير العلمي في سيرة العلوم ومسيرتها.
- انظر في هذا الخطأ المنهجي ما كتبه الدكتور كبس فير ستيغ، في كتابه "عصر يونانية في الفكر اللغوي العربي"، ص ١٦٩، ١٧٠، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٢ إذ طلق يبحث عن أي تشابه عام أو خاص بين النحو العربي والنحو اليوناني في المنهج أو التقسيمات أو المصطلح أو التاريخ مابداً كل ذلك إلى تأثير النحو العربي بالنحو اليوناني ولسفته ومنطقه
- (٤٩) أبو حيان الغرناطي، البحر المحيط، ج ٦، ص ٣٣.
- (٥٠) ثمة دراسات عديدة تناولت أصول النحو وفق رؤى مختلفة انظر مثلاً:
- أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم.
 - نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، حسن خميس الملقح.
 - أصول النحو العربي، محمود سليمان ياقوت.
 - محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي.
- (٥١) انظر دراسة الدكتور سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي مشأته وتطوره
- (٥٢) انظر دفاع أبي البركات الأنباري عن القياس في كتابه: لمع الأحلة، ص ٩٥-١١١.
- (٥٣) انظر في تطور فكرة الأصل والفرع دراستنا: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص ٢٧-٢٠
- (٥٤) انظر رواية أبي البركات الأنباري في مقداره نجاح السيوطي والفارسي والرمكني في التعليم، في كتابه: نزعة الألباء، ص ٢٣٤.
- (٥٥) انظر: ماريو ماي، أسس علم اللغة، ص ٢٥٤

- (٥٦) يُسمى طريق الخولي ، فلسفة العلم في القرن العشرين ، ص ٥٥
- (٥٧) جوريف شاخت ، تراث الإسلام ، ج ١ ، ص ٢١ .
- (٥٨) نظر في اعتراض المتأخرين من النحلة كتاب سيويه ليتوافق وأهدافهم التعليمية ما كتبه الدكتور مدزي الوهر ، في كتابه : جملة الشرط عند النحلة والأصوليين العرب في ضوء نظرية الحق العالمي لنشومسكي ، ص ٧٩-٨٠ .
- (٥٩) وأكثر ما يبرز هذا الخلط في قضية التفسير . انظر : كمال بشر ، اللجة العربية بين الوهم وسوء الفهم ، ص ١٥٠
- (٦٠) انظر المرجع السابق ، ص ١٥٠ .
- (٦١) انظر المرجع نفسه ، ص ١٥١
- (٦٢) انظر : ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص ٥٦١ .
- (٦٣) تتبع آراءه في المطولات مثل شرح المفصل لابن يعيش وجمع الهوامع للسيوطي ولا سيما في مسائل العمل
- (٦٤) انظر : الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ، ص ١٤١
- (٦٥) انظر : أنور الجندى ، أعطاء المنهج الغربي الواحد في العقائد والتاريخ والحضارة واللغة والأدب والاجتماع ، ص ٢٥٥-٢٥٧ .
- (٦٦) راجع هذا الخلاف عند السيوطي ، جمع الهوامع ، ج ٢ ، ص ١٠١
- (٦٧) نظر : محمد سالم معين ، تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن ، ص ٣١٥-٣٤٧
- (٦٨) انظر : فؤاد زكريا ، التفكير العلمي ، ص ٢١-٣٠
- (٦٩) المرجع نفسه ، ص ٢٦

الفصل الأول

الاستقراء النحوي

ليس من معقول الأمور ، ولا سيّما في العلم ، استقراء ظاهرة ما بلا مقدمات أدت إليها ، أو أسباب مهّدت السبيل إلى دراستها ، ذلك أن توجّه الجهود نحو أيّ عمل علمي منظم ، تفسيره المقبول للعقول هو الفضد ، وإذا عُرف السبب بطل المحب ، فالدهول إلى تاريخ النحو العربي في نشأته الأولى وتكوّنه الأولى من غير دراسة مستأنية لروايات نشأته دهول أعزل غير متماس ونواميس التفكير العلمي في البحث اللعوي ، وهو مظهر من مظاهر "التحيّز اللعوي"^(١) لهذا يقتضي الإصاف العلمي وعدم التحير إلى لعنتنا العربية أن نستضيء جواب من حالة الصواب النحوي في العصر الجاهلي قبل الإسلام ، وفي زمن الرسول -صلى الله عليه وسلم- ثم في زمن الخلفاء الراشدين ، وخلفاء بني أمية وبعض خلفاء بني العباس في أول دولتهم ؛ لكي لا نبدا الدراسة بصوء كثيف على نحن في القرآن الكريم يرداد ، ونحو في العراق يُشاد

الصواب النحوي في العصر الجاهلي

لم يكن العرب في جيرانهم في العصر الجاهلي قبل الإسلام دماً عربياً خالصاً ، إذ كان بينهم أحباش وفرنس وروم -بعضهم من أصل عربي- ويهود ، وغيرهم ، لهذا كانت حو صرهم مثل مكة المكرمة والمدينة المنورة (يثرب) مكاناً تتفاعل فيه اللغات واللهجات بصمت ، فلا يعقل أن تتلاقى اللغة العربية بأيّ لهجة كانت مع لغة الفرنس أو الحبش أو الروم من غير أن يحدث شيء من مبادلة التأثير ، وإن كان بالضرورة تأثيراً خفيفاً في اللغة العربية بسبب التفوق العددي والسيادي لأسائها على غيرهم من الأقوام غير الناصقة بالعربية أصلاً ، علما أن بعض قبائل العرب كانت تتاحم^(٢) الروم أو الفرنس في الشام والعراق من غير انعزال أو انفلاق ، كما يعني التأثير بلغة الفرنس أو الروم آنذاك .

وقد كان العرب يتجرون في الشام والعراق واليمن^(٣) ، فيتحدثون مع أهلها عرباً أو غير عرب ، ثم يعودون .

إن رحلة الاتجار باب من أبواب تأثير لغة العرب بلغات الأقوام المجاورة لهم ؛ وهذا

يشير إلى وجود ثابتين منهجيين لهما دورهما في دراسة الصواب الحوئي في العصر
خاهلي الأول . وجود عناصر غير عربية بين العرب في جزيئتهم ، والثاني : محاطه
العرب أثناء التجارة لأمم باطقة بغير عربيتهم على حدود الجزيرة العربية ويضاف إلى
هذين الثابتين أن الجزيرة العربية بالمفهوم الجغرافي الذي يضم اليمن لم تكن لسد
واحدًا ، فـعربية حمير جنوبي الجزيرة لم تكن كـعربية قنائل الوسط أو الشمال مثل
قريش ، قال أبو عمرو بن العلاء (ب ١٥٤هـ / ٧٧٠م) «ما لسان حمير وأقاصي اليمن
اليمن بلساننا ولا عربيتهم بعربيتنا»^(١)

يستق من هذه الثوابت الثلاثة أسئلة أحسب أنها على جانب كبير من الموضوعية
في البحث ، هي :

- كيف كان غير العربي يتعلم العربية في الجزيرة ، ولا سيما إذا كان ممن استرقه
العرب ؟

- ما تأثير وجود غير العرب في أبناء العرب الناشئة ؟

- كيف تأثى لأهل الشام والعراق وفارس فهم كلام العرب أثناء تبادل التجارة ؟

لعل الذي يسبق إلى الذهن أن العبيد من غير العرب يتعلمون العربية تدريجياً
بسبب الخلطة ، كما قد يتعلم العربي اللغة الإنجليزية إذا أقام في الولايات المتحدة
الأمريكية - مثلاً - مدة طويلة سبياً ، ويبدو هنا الاحتمال مقبولاً ، لكن ذلك الأعجمي
من يصل إلى درجة عالية من الدقة في التعبير اللغوي دفعة واحدة ؛ لهذا سيحظى مرة
بل مرات ، ويصعد من يقيم كلامه ويصححه بناءً على السليقة والطبع ، فالعربي غير
الصغير يحمي لسانه بالسليقة ، بل ويصحح من يحظى ، لكن الطفل الصغير من أساء
العرب إذا شب بين الخواري غير العربيات أتى له أن يصحح إذا أخطأ ، بل أتى له أن
يحمي لسانه من التأثر بلغة الجواري ؟ لهذا كان معظم القرويين يرسلون أساءهم إلى
البادية من أجل الرصاعة في بيئة أكثر نظافة يمكن أن يسمو فيها الطفل نحواً لعبوناً
وحسباً ، إذ يتعلم العربية من الأعراب العبيدين عن بيئة الخواصر ، وما فيها من
مداخل اللهجات واللهجات ، كما في تربية الرسول صلى الله عليه وسلم في بني
سعد عند حلقة السعدية^(٢) . وليس بلازم من التربية في البادية أن يعود العربي

فصيحاً كامل الفصاحة ، إذ الفصاحة درجات ، «وليس العرب متساوين»^(٦) فيها ، حتى ذهب أبو حيان إلى أن الفصاحة من مواهب الله تعالى^(٧) .

فإرسال الأتاء إلى النادمة لس حلاً جذرياً لمشكلة عدم نقاء اللغة في الحواضر ، وبكس صروب من صروب تسكين الألم بفي إلى حد ما بحاجة المرء إلى الشعور بفوقه لعته وسلامتها .

وثمة ظاهرة ثابتة لافتة في العصر الجاهلي قبيل الإسلام ، وهي وجود المعلمين والكتابة^(٨) ، فالمعلمون يحكم مهنتهم بصوتون الخطأ في المعلومة ولغة المعلومة أما الكتابة فتعلمها يحتاج إلى شيء من الإدراك النحوي للفرقة في العلامة الإملائية بين (عمرو وعمر) ، أو (مؤمنو ولم يؤمنوا) أو (يرجو ولم يرح) ... إلخ من الظواهر الإملائية التي لها علاقة بالمنظومة النحوية على نحو ما .

«وكانت الكتابة في الجاهلية تدرس وتعلم في الكتاب»^(٩) ، وقد روي «أن بعض اليهود قد علم كتاب العربية ، وكان يعلمه الصبيان بالمدينة في الرمن الأول ، فجاء للإسلام وفي الأوس والخزرج عدة يكتبون»^(١٠) ومن أمثال العرب المشهورة التي تشير إلى معرفتهم الكتابة في رمن بعيد قولهم : «إنا حذش الخدوش أوش»^(١١) .

وثمة مدارس (مراكز) تعلم العربية على نحو ما في الحيرة وعين التمر في العراق^(١٢) ، وقد ذكر الطبري أنه «حين نزل خالد بن الوليد الأسار راهم سأي أهلها يكتبون العربية ويتعلمونها»^(١٣) .

ووجود المعلمين والكتابة وتعليم العربية لا يعني بالضرورة وجود مرحلة نحوية واحدة لهم جميعاً ، لها مصطلحاتها وتقسيماتها ، ذلك أن هذه اليهود كانت فردية أو شبه فردية لا تدعمها دولة ، بل إن التعليم قد يكون قائماً على الخبرة بلغة العرب لا على الانتكاه على رؤية منهجية لعلم النحو ، فالنحو بالمعنى الاصطلاحي لم يكن موحوداً قبل الإسلام ، لأن الدواعي إلى ظهوره لم تتكامل ، لكن إرغاصات المشكلة النحوية كانت موحودة في العصر الجاهلي .

وهذا الكلام لا يقدح في تميز العرب بالفصاحة والبلاغة ، إذ قال أبو حيان الرباطي (٧٤٥هـ / ١٣٤٤م) : «وليس العرب متساوين في الفصاحة ، ولا في إدراك المعاني ، ولا

في نظم الشعر ، بل فيهم من يكسر الوزن ، ومن لا ينظم ، ولا بيتاً واحداً ، ومن هو مقلد في النظم ، وطباعهم كطباع سائر الأمم في ذلك ، حتى فحول شعرائهم يعاونون في الفصاحة ، وينفتح الشاعر منهم العصيدة حولاً يسمي فصائده الحوليات ، فهم محتشمون في ذلك^(١٤) ، يدل على هذا أن قريشاً لما رأت أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يريدون ويكثرون ، نظرت أعلمها في السحر والكهانة والشعر وهو عتبة بن ربيعة فأرسلته إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - يكلمه ، فقرأ عليه من سورة "قصص" ما علم منه أن القرآن في أعلى درجات الفصاحة ، وليس بشعر ولا كهانة ولا سحر^(١٥) .

ورصف الوليد بن المغيرة لقريش القرآن ، فقال : «إن له لحلاوة ، وإن عليه لعلوة ، وإن أعلاه لمثمر ، وإن أسفله لمعتق . . . فخالقوه ، وقالوا : هو شعر ، فقال : والله ما هو بشعر ، قد عرفنا الشعر هزجه وبسيطه قالوا : فهو كاهن ، قال : والله ما هو بكاهن . . . (١٦)

فقريش ميزت عتبة بن ربيعة والوليد بن المغيرة في معرفة الشعر والفصاحة ، وهذه المعرفة لها أصولها عندهما ، كما أن قريشاً لم تصل كلها إلى هذا المستوى من إدراك الفصاحة ، وإن كان بعضها غير مدفوع عن تمكن من البلاغة والفصاحة ، فإذا كان من شهدت له قريش بعلم الشعر والكهانة والسحر قد عجز عن النيل من القرآن ، وأقر بتميزه ، فكيف سائر العرب بل سائر الأمم؟

وأمر اللهجات (اللهجات) في الجاهلية يدعو للتفكير^(١٧) ، فثبوت النون في الأفعال الخمسة رفعا ونصبا وجرماً لمة ، والمطابقة العددية بين الفعل المقدم والماعل المؤخر (أكلوني البراعيث) لمة ، والقصر في الأسماء الخمسة والأسماء المثناة لمة ، ودو الطائفة لمة ، وما الحجازية لمة ، وعدم حذف حروف العلة في جزم المضارع المعتل الآخر لمة ، . . . إلخ من اللهجات (الشاذة) في النحو العربي ، فلو استعمل شاعر لمة (أكلوني البراغيث) أيكون قد ارتكب خطأ في عَرَفِ اللغة الأخرى ولا ميمًا إذا سمعه من لا يعرف لهجته (لعمري)؟

إن اختلاف اللغات العربية في العصر الجاهلي في بعض الظواهر النحوية يدل على وجود مشكلة نحوية على مستوى اللسان ، أحسب أن العرب عالجتها بشكل عملي غير

مقصود ، وهو اللجوء إلى معايير اللغة المسيطرة^(١٨) عند الحاجة إلى التواصل مع القبائل ، وهو العلاج الذي أتى المشكلة النحوية تحت السطح ، لأن القبائل العربية في معالحتها لهذه المشكلة لم تصل إلى درجة الإحساس بضرورة وجود علم يركز إليه العرب كافة في ضبط لغتهم .

ويسدو أن الشعراء كانوا أكثر فتات المجتمع الجاهلي حرصاً على سلامة اللغة ، وتخوفاً من الخطأ فيها ، لهذا كانوا يتقنون كلامهم كما في تنقيح رهير شعره في حول كريت ، وكانوا يرجعون إلى الصواب إذا ما عيب عليهم شيء من شعرهم كما في ظاهرة الإقواء ، فلما سمع النابغة خارية تغنيه من شعره - يقصد التنبيه - قوله^(١٩)

أمر آل مية رائح أو معتدي عجلان ذا زادٍ وغير مزودٍ
رغم الجوارح أن رحلتنا فداً وبذاك حدكنا الغراب الأسود

فعل إليه ، وعافه ولم يرجع إليه^(٢٠) .

والإقواء في البيت الثاني ليس لحنا محبباً لأنه من مقتضيات المطابقة بين الصفة والموصوف ، ولكنه خطأ عروضي في فن القافية يدل على عدم توازن الشاعر بين متطلبات القاعدة النحوية من جهة ، والماعدة العروضية من جهة أخرى .

ونراجع الشعر عن الإقواء بسرعة أحد الأسباب التي أبقت صفة السلامة اللغوية في الشعر ، ومن ثمّ صلاحيته ليكون مادة من مواد الاستقراء فيما بعد ، إذ لو تساهل الشعراء كلهم لاهلكت موارد الكلام ، بل لشاع اللحن بكثرة قبل الإسلام ، فمن طبيعة الشاعر أن يسعى إلى التميز في الأداء اللغوي عدا الصورة الشعرية ، لكي لا يكون كلامه مضاهياً كلام عوام الناس ثم لا يتماطون صنعة الكلام المنظوم ، من هنا كان الشعر المشكّل الأول للغة الأدبية^(٢١) الفصحى الواحدة ، وإن تحلّل بعضه فلتات من اللهجة الأصلية للشاعر مثل إجراء الاسم الموصول (الدين) مجرى جمع المذكّر السالم في لهجة . يل^(٢٢) والجر بـ "متى"^(٢٣) وغيرهما من مباسم لهجة هذيل مثلاً

إذن ، فهناك ساط نحوي غير علمي في العصر الجاهلي نشأ بسبب الاختلاط ،

وتفاوت العصاحة ، وتعدد اللهجات (اللغات) ، والحرص على السلامة النحوية للماشئة في الحواضر ، وللشعراء في نظم الكلام ، ولم تظهر حاجة ملحّة إلى تحوّل هذا النشاط إلى علم مُقنّن - وإن قال ابن فارس بذلك^(٢١) - فبقي غير علمي ، وبقيت المشكلة النحوية تحت السطح .

الصواب النحوي في عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم -

ب نزول القرآن الكريم على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بلسان عربي مبين حدث تحوّلان كبيران في المسألة النحوية ، سيكون لهما أثرهما البالغ في توجيه الدراسات النحوية للعربية ، وهما :

أ- ارتباط اللغة العربية بالإسلام ارتباطاً وثيقاً لا انفصام بعده ، ذلك أن اللغة العربية لم تعد لغة قوم يتواصلون بها تتغير بتغيرهم ، وتسمو بنموهم ، ويمكن أن تموت وتندرس بونهم ، بل أصبحت لغة دين عالمي ، لا يفرق بين العربي والأعجمي إلا بالتقوى . وزد من قوة هذا الارتباط أن المعجزة القرآنية التي تحدى الله سبحانه وتعالى بها البشر أجمعين عرباً وصحفاً تتجلى في نسق التعبير القرآني المعجز حقاً ، قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ [سورة البقرة ، آية ٢٣] ، وقال : ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنْ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [سورة يونس ، آية ٢٨] .

ولا ريب أن قريشاً قبل أن تسلم لو وجدت في القرآن مطمناً لغوياً في المستوى الصرفي أو الصوتي أو النحوي أو الدلالي أو الأسلوبى لأذاعت به ، ففي آيتين متتاليتين من سورة طه ، وهي مكية بلا خلاف^(٢٢) ، تعبيران نحويان رأى السحابة فيهما شذوذاً عن معيارهم العام فيما بعد ، وهما في قوله تعالى : ﴿ فَتَنَارَعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ وَأَسْرُوا النّحْوَى ﴾ قالوا : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ ﴾ [سورة طه ، الآيتان ٦٢-٦٣] ، قصه إجراء العمل مجرى لغة "أكلوني البراغيث" في قوله "أسروا" ، وفيه لغة القصر في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ ﴾ .

إن سكوت قريش عن أيّ لزم صريح في لغة القرآن الكريم اعترافاً منها بأنه نصيح

صحيح في اسمه اللغوي جار وفق اللسان العربي للكوف ، وإن كان فيه شيء مما عده
الحجة شديداً ، بل إن اللقب أن قريشاً في اعتراءاتها على الرسول صلى الله عليه
وسلم ، لم تعدح في فصاحته ولا في فصاحة القرآن الكريم الذي أنزله الله تعالى عنه
هداية لها وللعالمين .

ب- لم تكن اللغة العربية قبل الإسلام تتبع كياناً سياسياً موحداً ، بدافع عنها
ويرتقي بها ، ويحافظ عليها ، لأنها إذ ذاك كانت لغة قبائل متفرقة في جزيرة العرب ،
نكتها بحري الإسلام أصبحت لغة الدولة الإسلامية الأولى في المدينة المنورة ، وأصبح
أمر حمايتها والحفاظ عليها واجباً من واجبات تلك الدولة ، ولا سيما أن أساس الدولة
القرآن الكريم الذي لا يجوز ترجمته كما هو ، ولا يجوز تحريفه أو تغيير سمته لمراعاة أي
تطور يطرأ على اللغة العربية لاحقاً .

إن هذين التحولين هما اللذان سيؤثران أكلهما فيما بعد عندما تنهيا الظروف
ولأسباب للتعبير العملي عن ارتباط اللغة العربية بالإسلام ، وأهمية وجود الدولة في
الحفاظ على اللغة والدفاع عنها ، وحينئذ ستظهر الجهود اللغوية في مستويات اللغة كلها .
عسى أن من عاجل نتائج هذين التحولين مسألة الكتابة ، إذ أدن رسول الله صلى الله
عليه وسلم لم كان كاتباً من أسرى بدر أن يفدي نفسه بتعليم عشرة من صبيان
المسلمين الكتابة والقراءة^(٢٦) ، وهذا الإذن له دلالات عدة ، منها :

١- أن إتقان كتابة العربية أمر مهم في الإسلام ، تخرص عليه الدولة الإسلامية ،
فالرسول -صلى الله عليه وسلم- وهو رأس الدولة آنذاك- حث عملياً على
الكتابة والقراءة عندما حمل تعليمهما من وسائل فداء أسرى بدر رغبة في نشر
الكتابة والقراءة بين المسلمين ، لأن من وسائل حفظ اللغة وحمايتها إمكانية
كتابتها وقراءتها ، عدا وجود دعوة صريحة إلى الكتابة في القرآن الكريم ، وهي
آية التثنية^(٢٧) التي لم أستطع أن أحتد على وجه الدقة زمن نزولها ، ولكن العمل
بمقتضاها يقتضي معرفة الكتابة .

٢- أن الذين قاموا بالتعليم لم يكونوا بالضرورة معلمين ، يتحدثون من التعليم مهمة
لهم ، لهذا فإن قيامهم بمهمة التعليم سيكون اجتهداً محصاً منهم بكمية التعلم

مع اعتماد الخبرة الشخصية في تفسير بعض القضايا الإملائية في الكتابة والقراءة .

٣- أن تعليم الكتابة مستدعي ملحوظات نحوية كعدم تنوين المصوغ من الصرف ، بل إن نظام الكتابة العربية يطرح أسئلة تفتح باب التفكير النحوي كالو والرة في عمرو ، وكالألف الفارقة بين جمع للذكر السالم عند الإضافة في حالة الرفع والأفعال المخرومة والمنصوبة عند اتصال ولو الجماعة بها ، وكألف الوصل والمقطع ، وكإثبات أحرف العلة وحذفها لأسباب مختلفة ، هذا الطواهر الصوتية كالإدغام والإبدال . ولا تعلم كيف كان من يقوم بالتعليم يواجه هذه الأسئلة إلا أن المؤكد أنه كان يقدم إجابة على نحو ما .

ويسبب إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - مجموعة من الأحاديث في فصل العربية والإعراب والحث على إصلاح اللسان ، وهي في جملتها تدعو إلى إعراب القرآن عند قراءته ، وتجنب اللحن ، وتعلم العربية ، وسامها النحو ، فاللسان زينة الإنسان ، ورافات من المرومة ، وهو من الجمال في الرجل ، كما في الأحاديث والأخبار التي مهد بها أبو بكر الأباري (ت ٣٢٨هـ / ٩٣٩م) لكتابه "إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل" (١٨٣) إذ عد من تمام معرفة إعراب القرآن ، ومعانيه وعريبه معرفة الوقف والابتداء فيه (١٩) ، فقد «جاء عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وعن أصحابه وتابعيه رضي الله عنهم من تفصيل إعراب القرآن ، والحسن على تعليمه ، وذم اللحن وكراهيته ما وجب به على قراء القرآن أن يأخذوا أنفسهم بالاجتهاد في تعلمه» (٢٠) .

وقد أفرد الطوفي (ت ٧١٦هـ / ١٣٥٩م) في كتابه "الصعقة العصبية في الرد على منكري العربية" فصلاً في الدلالة على فصل علم العربية من الكتاب والسنة والآثار وصريح العقل (٢١) ، جمع فيه عدداً من الآيات والأحاديث والآثار والأخبار ، ليس إلى صياغة منطقية لعلاقة علم العربية بعلم العقيدة ، فقال : «وإذا ثبت أن من شروط المعية الحقيقية معرفة أصول العقيدة ، فقد أجمع الأصوليون والعقهاء على استبعاد أصول العقيدة من ثلاثة أشياء : علم الكلام . . . والعربية . لنوقف فهم معاني كلام الله وسنة رسوله عليها . . . ومعرفة شيء من الأحكام الفرعية . . .» (٢٢)

والحقيقة أن الأحاديث المسندة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في فصل الإعراب والحث على تجنب اللحن لم نصح ، فهي موصوعة أو منكروه أو ضعيفة^(٣٣) ، وهي مطهر من مظاهر التحيز اللغوي^(٣٤) ، والسؤال الذي يلح علينا : ما الهدف من وضعها؟ وهل وصفت من غير تحقق مضمونها في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم؟

لعل الهدف من وضع هذه الأحاديث هو التنسيع على المتساهلين عمقائيس الصواب اللغوي الذين لا يتحرجون من كسر قوانين اللغة في السحر والصرف يربط إيمان الإعراب بمعنى إفادته حقه السحوي والصرفي بالشواب الديني ، وتدل هذه الأحاديث - عدا الأخبار والآثار - على وجود اللحن وجوداً لا يجعل منه ظاهرة سلبية متعشبية ، فرأى الدكتور حمزة بن قبلان المريني : «أن هذه الأخبار والآثار بمجموعها تدل على أن اللحن لم يظهر بتأثير الأعاجم ، بل إن العرب أنفسهم ، وقبل أن يحتلوا بهم ، كان في أدب بعضهم نقر أن خروج عن قوانين لغته ما أصبح يعد خطياً فيما بعد»^(٣٥) .

واحال أن عدم تفعيد السحر أيام الرسول صلى الله عليه وسلم راجع إلى أن حدود الدولة الإسلامية آنذاك لم تصل إلى الاختلاط بغير العرب اختلاطاً كبيراً في العراق والشام ودرس يستدعي تفعيد العربية ، بما يعني تأجيل مشروع تفيد العربية وتفعيدتها نتيجة عدم الحاجة الملحة لذلك آنذاك .

الصواب النحوي في عهد الخلفاء الراشدين والأمويين

ابتداءً من عهد الخلفاء الراشدين برزت حقائق تاريخية وصمت المشكلة اللغوية مستوياتها كلها أمام الخليفة ، من هذه الحقائق أن الإسلام قد سط سلطانه على بلاد الشام والعراق ومصر وفارس وغيرها ، وهذه البلاد لم يكن أهلها كافة مصحاء يتقنون العربية إيماناً أعراي الجزيرة العربية لها ، ومن الحقائق أن الدولة الإسلامية قد بدأت تستقر لتطلق في ساء حصارها بعد اتساع رقعتها ، ودخول الناس عرماً وعجماً في الإسلام أنواجاً

ومن الحقائق بروز التصور الديني للعلاقة بين الإسلام والعربية ، قال الطومني : «الله يعسى كلف عباده بما صمّن كتابه من الأحكام ، وشرع لهم فيه من بيان الحلال والحرام ،

وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ببيانه ، فسيئته بالسنة ، وهما أعني الكتب والسنة - عربيان ، وهما أصل الشريعة ومعتملتها ومصدرها ومرورها وعمادها ومستند ، إذ الإجماع والقياس - عند الفائلين - مكوئهما دليلاً ثابتان بهما ، فهما فرع عليهما ، نارعان في الخفصة إليهما ، ولا يمكن امتثال مأمور الله تعالى في كتابه ، ورسوله عبه السلام في سنته ، إلا بعد معرفة مقتضاها ، ولا يمكن فهم مقتضاها إلا بمعرفة اللغة التي وردا بها . وهي العربية ، وحيث أن امتثال التكليف الواجبة منوطة على معرفة العربية ، وما توفت عليه الواجب ولم يتم إلا به وكان مقدوراً فهو واجب ، كالوصو ، في الصلاة . . . وأقرب من هذا أن الأعاجم من أمة محمد صلى الله عليه وسلم يجب عليهم معرفة القدر الذي يهمهم به ما يجب عليهم من أحكام الشريعة من اللغة ، لكونه شرطاً في إمكان الامتثال للأوامر^(٣٦) .

فمشرع الدراسات اللغوية المتنوعة مُستند إلى هذه الحقائق إضافة إلى التحوئين اللذين طرا على العربية بظهور الإسلام ، ولكن المصادر التاريخية المتنوعة تربط شاة الدراسات اللغوية ، ولا سيما النحو ، بفضية اللحن ، وهو ربط غير علمي ، قد يكون سببه رغبة المؤرخين في إصعاء النقاء المطلق على العربية قبل اللحن ؛ إذ كان شوء النحو ضرورة من ضرورات تدعيم باء الدولة الإسلامية بعد استقرارها واتساعها ودخول غير العرب في دين الله أفواجا^(٣٧) . بليل أن روايات شاة النحو العربي بمجمتها ترتبط بشخصية خليفة أو أمير أو وال يرجع إليه أبو الأسود الدؤلي .

شاة رواية تشير إلى أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أمر أن لا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة ، وأمر أبا الأسود ، فوضع النحو^(٣٨) .

وثمة روايات تشير إلى أن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - رسم لأبي الأسود الدؤلي منهاج النحو ، وأمره بانتجائه^(٣٩) .

وثمة رواية يكلف فيها زياد بن أسه أمير البصرة أبا الأسود بوضع النحو^(٤٠) . وأخرى جعل التكليف صادراً من عبيد الله بن زياد والي البصرة إلى أبي الأسود الدؤلي^(٤١) .

وليس من وكه هذه الدراسة تحقيق واضح النحو العربي ؛ إذ يظهر أن الرواء تلاحوا في الخبر ، فنسبه كل واحد منهم إلى عهد لغاة أرادها^(٤٢) .

ولم تكن نشأة النحو معزولة عن نشأة سائر الدراسات اللغوية ، فثمة شخصيتان متعصرتان سارنا بشكل عملي وعلمي في مسار التقنين العلمي للدراسات اللغوية ، وهما عبدالله بن عثام -رضي الله عنهما- المتوفى سنة (٦٦٨هـ / ٦٨٧م) وأبو الأسود الدؤلي المتوفى سنة ٦٦٩هـ / ٦٨٨م ، أما الأول فأتجه إلى المعاني والدلالات فكان «أول من توجه إلى التفسير اللغوي»^(٤٦) للقرآن الكريم ، يساعده في ذلك إحاطته بالآثار الأدبية التي يمثلها الشعر وروايته^(٤٧) . وأما الثاني فتوجه إلى المباني والتراكيب .

ويبدو أن أبا الأسود الدؤلي كَوّن فريق عمل لغوياً تحت إشرافه من تلاميذه^(٤٨) الذين حفظت لنا الكتب أسماء بعضهم ، مثل : عنبسة الفيل ، وميمون الأقرب ، ونصر بن عاصم ، وعبدالرحمن بن هرم ، ويحيى بن يعمر^(٤٩) ، عدا عطاء وأبي حرب أبي أبي الأسود الدؤلي^(٥٠) وهم من أوائل النحاة ، وبعضهم قلّد أستاذه فكان له تلامذة يتعلمون منه ويتابعون مسيرته جيلاً بعد جيل حتى برز نجم الخليل بن أحمد الفراهيدي في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري .

ويُهيّا لي أن البصرة منذ أيام أبي الأسود الدؤلي كانت أشبه بمركز بحث علمي ، فيه فرق بحث علمية ، تعمل بجذ على بناء صرح النحو العربي ، حفظت لنا كتب التاريخ والترجم أسماء بعضهم ، لأن المؤكد أن ثمة مشتغلين بالنحو غاب عن التاريخ السحوي ذكرهم لتطاول الأمد ، وعدم وجود مؤلفات نحوية لهم ، وأحسب أن جهود هؤلاء الباحثين لمدة قرن من الزمان تقريباً كانت بشمول من الدولة الأموية التي كانت تعمل بعقيدة راسخة في سبيل حماية العربية المصحى ترقباً لنشأة -بمضي اكتمال الإثراء- النحو العربي الصامع لكسب العربية على قواعد سليمة^(٥١) .

ثم أكملت الدولة العباسية رعاية المشروع وعموله ابتداءً من سنة ١٣٢هـ / ٧٤٩م

رعاية العباسيين نحاة العربية

عُرف عن العباسيين عامة حُبهم للعلم وأهله ، وشجيعهم العلماء بالهبات والعهدا والصلات ، وحرصهم على تقرب صفوة العلماء منهم حتى كانت قصورهم مستديبات علم تجمع العلماء من شتى المناطق في مجالس علمية رفيعة المستوى يتباحث فيها العلماء بعض مسائل العلم بحضور الخليفة ومشاركته كالرشيد والمأمون .

وعامة علماء قصور العباسيين صنفان . علماء الدين الإسلامي كالمفسرين والمحدثين والقراء والأصوليين والفقهاء . وعلماء اللغة : كاللغويين والنحاة والصرفيين عدا الأدباء والشعراء .

إن حرص معظم حلفاء العباسيين على تقريب هؤلاء العلماء والأدباء والشعراء منهم ، وعقد مجالس علمية لهم في قصورهم يحمل دلالة واضحة على رعاية الدولة العباسية لهم ، ومباركتها لمشاريعهم العلمية ، وإدراكها أن إمرار رعايتها وعنايتها بعدمه الدين الإسلامي ولعمته ضرورة من ضرورات المحافظة على أسس الدولة ، وأهنت الإسلام ، ثم لمته ؛ لهذا استحضر الخلفاء العباسيون الكسائي ، والفراء ، والأصمعي ، واليزيدي ، وأبيه ، والمارني ، وابن السكيت ، والمبرد ، وثعلباً ، وغيرهم ، ولهم معهم مجالس مذكورة^(٤٨) ، عدا أن بعضهم عمل في تأديب أبناء الخلفاء وتعليمهم ، فالكسائي علم الرشيد والأمين من بعده^(٤٩) ، وكان أبو محمد يحيى بن المعيرة البهردي مؤدب المأمون^(٥٠) .

وبلغ من أهمية إدراك المأمون للمسألة الحيوية أنه أمر العراء أن يؤلف ما يجمع به أصول النحو ، وما سمع من العرب ، وأمر أن يُفرد في حجرة من حُجر الدار ، ووكل به جوارى وخداماً يقمن بما يحتاج إليه حتى لا يتعلق قلبه ، ولا تشرف نفسه إلى شيء ؛ حتى إنهم كانوا يؤدونه بأوقات الصلاة ، وصبر له الوراقين ، وأقرمه الأبناء والمصنفين ، وكان يُملئ الوراقون يكتبون ، حتى صُفِّ "الحدود" هي سنتين ، وأمر المأمون بكتابه في الخرائن^(٥١) .

فالمأمون هياً للعراء كل أسباب البحث العلمي ، وكفاه كل ما يحتاج إليه مدة سنتين مع أن العراء كان شديد طلب المعاش فلا يستريح في بيته^(٥٢) .

لعل من دلالات تأليف العراء كتاب "الحدود" حرص الدولة العباسية على وجود كتاب تعليمي في النحو ، فيه منهجية واضحة في تغيير أبواب النحو بعضها من بعض مع عناية مصطط حدود الأبواب ، ويربط هذه الحدود بأمثلة (شواهد) دالة بما سُمع عن العرب ؛ لهذا قال ثعلب غير مرة : "لولا الفراء ما كانت عربية ، لأنه حَفَصَها وصَطَّها ، ولولا الفراء لسقطت العربية ، لأنها كانت تُتَسَارَعُ ويدعيها كل من أراد"^(٥٣)

وهكذا فإن تاريخ المسألة اللغوية من العصر الجاهلي إلى القرن الهجري الثالث في العصر العباسي تاريخ حافل بجهود لغوية متنوعة نحسب أنها تمت بمنهجية علمية قائمة على الاستقراء ، ثم التحليل ، ثم التفسير في الغالب الأعم ؛ لأنها لم تكن جهود أفراد يدرو أنفسهم الخدمة العربية بقدر ما كانت توجهات أمة جعل الله اللغة العربية لغة قريتها المحرر بدليل شجيع الخلفاء الموصول بجهود البحث اللغوي في مختلف مستوياته تشجيعاً جعل اللغويين والسحاة ينفرعون لعملهم العلمي من غير أن ينشعلوا بأي هم آخر من هموم الدنيا ، بل إن كتب التراجم لا تذكر لكثير من السحاة واللغويين عملاً يعتاشون منه سوى العمل اللغوي .

الاستقراء النحوي

الاستقراء لغة : التتبع من استقرت الشيء إذا تتبعته واصطلاحاً هو الحكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته . وقيل : هو تصفح الجزئيات لإثبات حكم كلي لا ينحصر من السامع^(١) فيكون الاستقراء تتبعاً منهجياً لجزئيات ظاهرة ما تتبعاً استقصائياً ويسمى بالاستقراء الكامل ، أو جزئياً ويسمى بالاستقراء الناقص ، والاول منهما عزيز بادر صعب تحقيقه في الدراسات النحوية التوصل إلى قوايين مطردة أو شبه مطردة بظواهر الجزئية للغة عامة لا استقصاء الشواهد والأمثلة ؛ فالحو علم بقوايين وقواعد توصفها الشواهد وثبت صحتها لا العكس .

والاستقراء وسيلة ، والأصل في الوسائل أن يستعملها مستعمل مؤهل في شيء ما تعرض ما استعمالاً ماساً ، فيصبح من شرط النجاح في استعمال الوسيلة أن يكون المستعمل ناجحاً في استعمالها ، وأن يكون الشيء المستعمل فيه الوسيلة قابلاً لتأثر تلك الوسيلة ، وأن يكون المعرض في النهاية مما يمكن تحقيقه بذلك الوسيلة .

هدف الاستقراء النحوي في العربية

لم يصح السحو مشكلة حقيقية نستلزم التقنين والتعبد إلا بعد ظهور الإسلام وبرز القرآن الكريم باللغة العربية ؛ إذ حصل ارتباط اسلامي ، أصبحت العربية بوجه من بوارم الإسلام ، وكان الهم الأول للمعنيين بالعربية سلامة القرآن الكريم في سبانه

اللعويّ نحواً وصرفاً وصوتاً ودلالة ، ولتحقيق هذه السلامة كان الصواب المنهجى في الاستمرار أن يطلق من النصّ القرآنيّ لا من لغات العرب أو لغة قبيلة بعينها ، فيكون الهدف من الاستقراء تفصيل نحو للعربيّة يتوافق مع عربيّة القرآن الكريم التي رأى اللعويّون الأوائل أنّها عتلت العربيّة الفصحى الجامعة للعرب على اختلاف قبائلهم ، وتباعد أماكن سكنتهم داخل الجزيرة العربيّة بدليل فهم العرب العام لنصّ القرآن الكريم .

وعمل إلى أن القرآن الكريم لا يمثل لغة قبيلة بعينها ، فمعه ظواهر صوتيّة وصرفيّة ومعويّة ودلاليّة وأسلوبية^(٥٥) من عدّة لهجات عربيّة كلّها شابّ كاف ، نحو "ما" الحجازيّة و "ما" التميميّة ؛ لهذا يوافق الدكتور أحمد محمد قنّور في قوله : « ومن هذا يبدو خطأ من يطالب السحاة واللفويّين بتسجيل كلّ لهجة على حدة »^(٥٦) ، ردّاً على الدراسات النحويّة انطلقت من نصّ واحد واضح مفهوم لتقنين نحو واحد واضح مفهوم يمتاز بواحدة من مبررات النصّ القرآنيّ وهو أنّه جامعٌ موحدٌ ، فلو قعد السحاة واللفويّون كلّ لهجة على حدة لكان لدينا بدل النحو الواحد أسماء عدّة ، هوّفق أيّ نحو سيكون تعليم العربيّة بماية فهم النصّ القرآنيّ ؟

لقد قادّ بعض البصر عن انطلاق الدراسات المعويّة من النصّ القرآنيّ الذي تتمثّل فيه عدّة لهجات قادّ بعض الباحثين إلى انتقاد الاستقراء الحويّ ، فقال الدكتور حلمي حبيب « ولكنّ ، ثمة خطأ أساسي وقع فيه هؤلاء العلماء عندما حكموا هذه المبادئ الثلاثة - الجنس (العروبة) والمكان والزمان - في المادّة المعويّة المسموعة ، وهو خلطهم بين المستويات اللغويّة المختلفة التي كانوا يأخذون عنها ، إذ اعتبروا كلّ ما يسمعه يسمي إلى مستوى واحد هو العربيّة الفصحى ، ولم يفتنوا إلى أنّ ما يسمعه يسمي إلى مستويات متعدّدة ينبغي التفرقة الخامسة بينها . هناك مستوى اللغة المعصيّة أو المشتركة ، وهناك مستوى اللهجات ، وهناك مستوى الاستعمال اللعويّ في بيت معينه . . وهكذا أصبحنا نقرأ في كتب النحو عن "ما" الحجازيّة ، و "ما" التميميّة »^(٥٧)

وقد أحد الدكتور محمد يوسف حبيب على محاولة سيويه المبكّرة في الكتاب

عيبين مسهحين ، منهما «أن هذه المادة تنتمي إلى أكثر من عصر بحيث تتوزع تاريخياً على أكثر من ثلاثة قرون ، وهو حيز زمني يجعل المادة غير متجانسة ، تارة لاختلاف المكان أو السنة ، وتارة لاختلاف الرمان أو العصر الذي قبلت فيه»^(٥٨) .

إن حديث النحاة عن "ما" الحجازية و "ما" التميمية انعكاساً لتمثل هذين الشكلين من عمل "ما" في القرآن الكريم ، فلو كانت "ما" في القرآن الكريم على شكل واحد حجازي أو تميمي لما عثي النحاة أنهم بالحديث عن الشكلين ، وتفسير كل واحد منهما ، ولا سيما أن التجانس المطلق حرافة ، قال جون ليونز تحت عنوان حرافة التجانس Fiction of homogeneity : «وهي التلخيص أو الافتراض بأن أعضاء جماعة لغوية معينة يتكلمون جميعهم اللغة نفسها» فمن المعروف أن هناك حواراً واضحاً إلى درجة ما في طريقة النطق accent ، وفي اللهجة dialect في كل الجماعات اللغوية في العالم ، ذلك إذا استثنينا الجماعات الصغيرة جداً منها^(٥٩) ولذلك عندما نصف المادة النحوية بالتجانس فإننا نقصد التجانس السببي لا المطلق^(٦٠) ولا يبعد أن يكون التجانس التاريخي كالحرافة ، لأن اللغة لا تتطور دفعة واحدة في وقت واحد في كل أماكن وجودها

نواة الاستقراء: العينة الأولية

من المألوف في الاستقراء قبل تحديد حجم العينة تحليل نواة تحليلاً أولياً يتم على إثره الإعداد لدراسة العينة الموسعة الممثلة للظاهرة ، ويمكن تسمية هذه النواة بالعينة الأولية ، ولا شك أنها في الدراسات النحوية القرآن الكريم ؛ لهذا كان اللغويون الأوائل في حلهم من قراء القرآن الكريم ، مثل أبي الأسود الدؤلي ، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج ، وعبد الله بن أبي إسحاق الحصري ، وعيسى بن عمر ، وأبي عمرو بن العلاء ، والكسائي ، ومعيد عن الظن أن يتخبر هؤلاء القراء النحاة من لغات العرب ما يخالف قراءتهم للقرآن الكريم بنية وتركيباً^(٦١) .

من أهم النتائج الأولية لتحليل السواة - النص القرآني - ما يأتي :

١ القرآن الكريم نص عربي في لغته ، فكلماته عرصة وضعاً أو استعمالاً أو وصفاً

واستعمالاً ، ولغته ليست هجينة مؤلفة من لعين أو أكثر لبعدها عن التأثير
بلغات الحوار الجغرافي للجريده كالفارسيّة والحبيشيّة والسبطيّة والسريانية
وغيرها^(٦٢)

٢- القرآن الكريم نصّ مُعَرَّبٌ إعراباً مطّرداً ، فيطرد فيه رفعُ الفاعل ونصب المفعول ،
وجزّ المضاف إليه ، وما شابه من ظواهر العربيّة في الإعراب .

٣- ثمة ظواهر تركيبية غير مطّردة في القرآن الكريم ، مثل : لغة أكلوبي البراعيث

٤- القرآن ثابت بالقل الصحيح عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تنقاه وحياً
عن طريق جبريل عليه السلام .

نقد حدد اللغويون الأوائل والنحاة مادة الاحتجاج وفق النتائج السابقة ، فعلى هذي
النتيجة الأولى استبعد اللغويون الأوائل والنحاة لغات القبائل المجاورة لغير العرب ، قال
ابن فلاح اليمسي (ت ٦٨٠هـ / ١٢٨١م) : «فساد لغة همدان ، وحمير ، والأزد ،
وحولان من عرب اليمن مجاورتهم لبي حام . وفساد لغة لحم ، وجذام ، وعسّان
لمجاورتهم القبط بمصر والنصارى بالشّام . وفساد لغة تغلب ، والنمر بن قاسط لمجاورتهم
للروم . وفساد لغة نعيم ، وعبد قيس لمجاورتهم فارس . وفساد لغة بكر بن وائل ، وبني
خنيفة لمجاورتهم للبط . وفساد لغة طيء لمجاورتهم للروم بالشّام»^(٦٣) وهذا الاستبعاد
مشروط بمجاورة غير العرب ، فبعض هذه القبائل كبني نعيم كانت تنتشر على مساحة
كبيرة من الجزيرة العربيّة ، لهذا تكون المجاورة شرط الاستبعاد لا التميميّة مثلاً .

وعلى هذي النتيجة الثانية استبعد اللغويون والنحاة اللهجات العربيّة التي تساهلت
بالإعراب وأحلت به كلهجات أهل الحضر عامّة ، قال ابن جنيّ «كلام أهل الحضر
مضاهٍ لكلام فصحاء العرب هي حروفهم ، وتاليفهم إلا أنهم أحلّوا بأشياء من إعراب
الكلام المصحيح»^(٦٤) والخطر على لغة أهل الحضر معلول بفساد الإعراب ، قال ابن
حنيّ . «ولو علّم أن أهل مدينة يافون على فصاحتهم ، ولم يعترض شيء من الفساد
بلغتهم ، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الدير»^(٦٥) .

وعلى هذي النتيجة الثالثة حرص اللغويون والنحاة على البحث عن شواهد تؤيد
الظواهر التركيبية غير المطّردة في القرآن الكريم وعزو هذه الشواهد إلى فائلها .

وعلى هذّي النتيجة الرابعة اهمّ اللغويون والحاة بصحة الشواهد النحوية ، فالشاهد الموضوع ليس حجة ، لأنّ هذه الشواهد شواهد على صحة الظواهر اللغوية عامة في انفراد الكرم ، ولهذا لم يكن -إن صحّت الرواية- أبو عمرو بن العلاء -أحد القراء- يحجّ بأي بيت إسلامي . قال الأصمعي : «حسب إلى أبي عمرو عشر حجج ، فم أسمع يحجّ ببيت إسلامي»^(٦٦) .

مادة الاستقرار: العينة الموصّعة

يمكن أن تعدّ النتائج الأولية لتحليل العينة الأولية -القرآن الكريم- أساساً منهجية تهدي بها جامعو العربية ، ولا سيّما العروبة والإعراب ، في تحليل مادة صحيحة من الشعر ، والأمثال والحكم والأقوال السّارة وغيرها من أشكال التعبير الشعري والشري ، مع أنّ الشعر ، ستأثر باهتمام جامعي اللغة أولاً والحاة ثانياً ، لأنه محمي بقوانين العروض ، ويمثّل نشاط الأدبي الأوسع انتشاراً بين العرب .

وثمة قولة خطيرة تناقلتها الكتب قديماً وحديثاً في تبيان القبائل التي شملها الاستقرار الموسّع لمادة العربية ، وهي قولة أبي نصر العارابي «والذين نقلت عنهم اللغة ، وبهم اقتدي ، وعدم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب ، هم قيس ، وقيس ، وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم أتكمل في العربي ، وفي الإعراب والنصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة ، وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ، وبالجملة ، فإنه لم يؤخذ عن حصري قط . . .»^(٦٧) .

إنّ حظيرة هذا النصّ أنّه يصدر عن شيخ الفلسفة الحكيم أبي نصر محمد بن محمد بن طرخان بن أوزنغ التركي العارابي الملقب^(٦٨) المتوفى سنة ٢٣٩هـ / ٩٥٠م ، وهو على عمه ومجلالة قدره ليس نحويّاً ، وإنّ كان له اشتغال بالعربية ، وقولته لا عتّل إلاّ اجتهاداً منه في تحديد القبائل التي احجّ اللغويون والنحاة بكلامها ، والاجتهاد قد يصيب وقد يحطّن ، لهذا لس من الإنصاف في التفكير العلمي اتّخاذ هذا النصّ مقياساً تقاس به لأعمال النحويّة السابقة عليه ككتاب سيبويه ، ولا سيّما أنّ أما نصر العارابي في كتابه «كتاب الحروف» -والنصّ فيه^(٦٩) لم يوصّح منهجه في الوصول إلى هذه النتيجة الخطيرة ؛ لهذا من الخريّ بالبحث أن يفرغ مبحث ما لدراسة الجغرافية النحوية في كتاب

سيبويه أو كتاب معاني القرآن للفرّاء ، أو المقتضب للمعرّد ؛ فقوله أبي نصر العربي غير دقيقة^(٧٠) .

فسيبويه تفيد بالنتائج الأولية التي ألقينا إليها سابقاً ، ولم يتقيد بالقيّد الذي ، جنهد في صوغه أبو نصر الفارابيّ بعده بقرن ونصف ، فالضابط العام المبني من ثلث النتائج قول سيبويه : «استعمل من هذا ما استعملت العرب ، وأجر منه ما أجازوا»^(٧١) . لهد استشهد بلغة الحجاز^(٧٢) ووصفها بأنها «اللغة العربيّة المديّة الحبيّة»^(٧٣) في عدم الإدغام في نحو ارددّ ، ولا تردّد ، واستشهد بلغة أهل المدينة ، وبني تميم ، والعالية ، وبني سعد ، وبني سليم ، وهذيل ، وقيس ، وطية ، ومذحج ، وأسد ، وبكر بن وائل ، وحشم ، وباهلة ، وبني صبيّة ، وأزد السراة ، وبني طهية ، وأهل عُمان ، ويشكر ، وفزارة ، وبني مازن^(٧٤) .

ولا يعني استشهاد سيبويه بلغات هذه القبائل أنها سواء ، بل يعني أنها تماثل في بنيتها التركيبية والصرفية والدلالية والصوتية اللغة العربيّة كما يمثلها القرآن الكريم ، وعليه تصلح أن تكون عينة موسّعة للتقعيد النحويّ ، ولا سيّما إذ أشحنا النظر عن قوة أبي نصر الفارابي^(٧٥) .

الاستقراء النحويّ في ضوء الاستقراء العلميّ

درجة الدقة

تري الدكتورة رجاء وحيد دويري أن مستوى درجة الدقة والثقة بالنتائج التي يسعى الباحث إلى تحقيقها يتناسب تناسباً طردياً مع رتبة الباحث أو الباحثين في الحصول على نتائج دقيقة يؤثّق بها ، فكلما كان الباحثون راغبين في درجة عالية من الدقة والثقة كان عليهم زيادة حجم العينة المختارة للبحث ، لكي تكون نتائج العينة مقارنة أو مطابقة لنتائج عينة أخرى من الظاهرة ، وغير محتملة في الوقت نفسه للاسراف عن الممثل العيني للظاهرة^(٧٦) .

ومن الواضح أن درجة الدقة قد تحققت عندما كانت النصوص المسحّة بالقواعد

والفوايى التي اكشفها النحاة مماثلة في بنيتها التركيبية والصرفية لنصوص عينة الاستقراء سبب حرص النحاة على تحقيق أعلى قدر من التجانس بين نواة العينة - القرآن الكريم وعادج العينة الموسعة ، ولا يعني هذا أن النحاة صاغوا النتيجة قبل المعينة عندما استعدوا شيئاً من كلام العرب ، لأن اللغات التي شملها الاستقراء ليست قليلة ، فلم يكن من الممكن أن ينجح اللغويون والنحاة في صياغة نموذج نحوي يصمم لهجة حمير ولهجة تميم مثلاً للون الواضح بينهما في النظام النحوي ، ولم يكن من الممكن أن يقتصر النحاة كل لهجة على حدة مع تمثل عدة لهجات في القرآن الكريم ، مثل : "ما" الحجازية و"ما" التميمية .

في ضوء عدم إمكانية تقبل هذين الاحتمالين يبدو اجتهاد النحاة مقبولاً وسليماً من وجهة نظر البحث العلمي ، بل هو زيادة على ذلك منسجم تمام الانسجام مع هدفهم من تفنين العربية .

درجة التعميم

لدرجة التعميم علاقة طردية مع حجم العينة^(١٧١) ، فلا يمكن الوثوق بنتيجة مبنية على شريحة قليلة ، لأن تعميم تلك النتيجة سوف يتعارض مع ما هو ثابت من الظاهرة المدروسة ، لهذا يصبح التعميم قوياً وعلمياً عندما ينكسر على توزيع منتظم في الظاهرة ، يقول هاريس : طالما أنه لا يوجد توزيع منتظم لصوت معين ، إدد يمكن أن نستبعد ذلك الصوت باعتبار أنه ليس بصوت لغوي^(١٧٢) .

إن رغبة اللغويين والنحاة في تعميم نتائج استقراؤهم جعلت بعضهم يرحل إلى مواطن قبائل العرب في الجزيرة العربية لكي يعاين الظاهرة اللغوية في بيئتها الطبيعية ، فيسحبها تسجيلاً علمياً يعني عن عمله فيما بعد صفة صيغ القاعدة النحوية ، كما أن تلك الرغبة هي التي جعلت بعض النحاة يمتحنون الأعراب ، والرواة للمتوثق من إتقانهم للعربية التي يشهدون إقامة نظام نحوي وصرفي لها .

درجة التباين

تتحقق درجة التباين عندما ينصّ جامعو اللغة على وصفها كما هي ، فإن التباين

ظاهرة طبيعية ، لهذا يحب عرو بعض الظواهر التركيبية اللهجية إلى أصحابها ، إذ من المحال عدم وجود تباين مقبول في عثلات الظاهرة ، كما في النص على وجود (دي) العدئية ، وإجراء (الدين) مجرى جمع المذكر السالم في لهجة هذيل ، وغيرهما

قال ابن جني : «إني قلت : زعمت أن العرب تجتمع على لغتها فلا تختلف فيها ، وقد تراها ظاهرة الخلاف ؛ ألا ترى إلى الخلاف في (ما) الحجازية ، والتنميمية ، وإلى الحكاية في الاستمهام عن الأعلام في الحجازية ، وترك ذلك في التنميمية ، إلى غير ذلك ، قيل هذا القدر من الخلاف لقلته ومرارته محتقر غير محتفل به ، ولا معيب عليه ، وإنما هو في شيء من الفروع يسير . فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور ، فلا خلاف فيه ، ولا مذهب للطاعين به . . . ومع هذا فليس شيء مما يختلفون فيه - عني قننه وحفته - إلا أنه من القياس وجه يؤخذ به . ولو كانت هذه اللغة حشواً قليلاً وحشواً مهبطاً لكثير خلافتها وتعدلت أوصافها ، فجاء عنهم جرّ الفاعل ، ورفع المضاعف إليه والمفعول به والجزم بحروف النصب ، والنصب بحروف الجزم ، بل جاء عنهم الكلام سدى غير محصل وغفلاً من الإعراب ، ولا مستعسى بإرساله وإهماله عن إقامة عربيه والكلف الظاهرة بالمعاملة على طرد أحكامه» (٣٩) .

فابن جني أدرك أن درجتي التنميم والتباين متكاملتان ، فالتنميم يعكس الاطراد ، والتباين يعكس الشذوذ غالباً ، وهو بما لا يمكن استماده من أي نظام لغوي ، فلا استقرار يحتوي التنوع ويتقبله .

وتصبح درجة التباين سلبية عندما ينتج عن تحليل العينة نتائج متناقضة ، أي وجود قاعدة قاتلة لقاعدة أخرى كتقعيد أن الفاعل منصوب ومرفوع في وقت واحد .

النجاح في الاختبار

من شروط استحقاق عينة البحث لأي ظاهرة صفة «العلمية» أن تكون النتائج التي نحصل عليها من تحليل العينة مماثلة لنتائج تحليل عينة أخرى من الظاهرة نفسها وبالشروط نفسها ، وهذا يتحقق بعدة طرق منها احبار النتائج على بصوص لم تدخل العينة ، لكنها تمثل الظاهرة نفسها ، يقول هاريس : «يصح تحليل عينة لعونة للدرس

يهتمون بالنتائج اللغوية Linguistic Results مسألة تدعو إلى الاهتمام عندما يكون مماثلاً عملياً مع التحليل الذي يمكن الحصول عليه بطريقة مشابهة من أي عينة كبيرة للمادة اللغوية المتأخوذة من اللهجة نفسها عندما يكون هذه هي الحالة ، إذن يمكن أن تعدّ العينة التي تم تحليلها نموذجاً وصفيّاً كاملاً للغة عندما يجد عالم اللغة بأن إضافة مادة جديدة على عيّنه اللغوية لا ينتج عنها شيء غير موجود في تحليله الأول ، عندها يمكن أن تعدّ عينة ملائمة ومثالية^(٨) .

لعلنا لا نجاور الصواب إذ ذهبنا إلى أنّ بحاة العربية حققوا هذا المعيار من معايير الاستقرار العلمي غير مرة ، فهم لم يذهبوا إلى الجزيرة العربية دفعة واحدة ، كما يحسب أن كل من كان يذهب كان يستطلع عينة ما ويأتي بها ليقيم هو أو زملاؤه بتحليلها ، وتتكرر الرحلات إلى البيئات اللغوية الطبيعية وتتكرر النتائج من غير تسجيل اختلاف جذري أو جوهري حتى بدأت محاولات التأليف السحوي التي أنت أكلها في كتاب سيبويه .

وكتاب سيبويه لا يمثل نهاية الاستقرار ؛ لأنّ جهود الكوفيين بدأت مع ظهوره ، إذ ذهب الكسائي إلى البادية يشاهد الأعراب ، وعندما رجع لم يخرج بنتائج تفصيلية ذات جدوى علمية تؤدي إلى تغيير النتائج التي توصل إليها البصريون ، والمقصود بالنتائج النتائج الوصفية لا التعبيرية ، فتصنيف جملة : «ريدٌ حصر» عند البصريين ضمن الجمل الاسمية ، على حين أنها عند الكوفيين من الجمل الفعلية ، ولكن هذا الاختلاف في التصنيف اختلاف معياري لا وصفي فالجملة هي هي لم تتميز في صحتها أو نطقها ، ولعل من أسباب إرواء السحو الكوفي أنه لم يقدم أدلة كافية على وجود أخطاء علمية تتجاوز سمة التباين في العينة التي اعتمدها البصريون للتفنين والتفصيل .

كفاية الاستقرار الناقص

كتب باروخ برودي في مقدمة كتاب «قراءات في فلسفة العلوم» : «يظن كثير من الناس أن ما يشغل العلماء أساساً هو جمع المعلومات حول أشياء ووقائع بعينها ، لكنّ مطّوع على أي كتاب تدرسي في العلم يجد عوضاً عن ذلك كثيراً من الفواصير والطريات ، كما يجد أن عدد المعلومات المتعلقة بأشياء أو وقائع بعينها أقل بكثير مما

يسوفه ذلك الغلان ، هكذا يستبان أن مهمة العلم الأساسية إنما تكمن في صياغة القوانين ، وهي طرح شواهد تشد من أزرها^(٨١) .

إن الاستقراء التام الكامل للظاهرة اللغوية أمر متعذر عدا أنه غير مطلوب لإقامة مودج مقعد مفسر للظاهرة ، ذلك أن العينة اللغوية يمكن أن تكون من راو واحد فقط^(٨٢) لأن أي راو يحمل فيما يرويه سمات النظام اللغوي للجماعة اللغوية كاملة ، وإن وُجد تباين فهو في حدود الوصف الإيجابي الذي لا يُميت بعض القواعد ، لكن الأمر في تفسير النحو العربي جرى على درجة أعلى من الدقة ، فسمع اللغويون والسحاة من جم صغير من أعضاء الجماعة اللغوية التي تُرتضى عربيتها ، وهذا الجسم بما يحال عليه الكذب أو الوصف ، ولا سيما أننا نستطيع أن نعد المدة الزمنية بين أبي الأسود الدؤلي المتوفى سنة ٦٩ هـ والخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى في حدود سنة ١٧٥ هـ مدة طويلة نسبياً لتتوثق من دقة المادة التي شملها الاستقراء ، بما يجعل القرن الهجري الأول من تاريخ النحو العربي قرن الاستقراء ، وهذا الاستقراء ينبغي له أن يتوقف عند حد ما لكي تبدأ مرحلة صياغة القوانين التفصيلية للظاهرة وما يصاحبها من ظهور الماذج التفسيرية المتمثلة بالنظرية النحوية ؛ لأن الاستقراء نفسه ليس هدفاً بل هو وسيلة لتحقيق الهدف ، ألاسمى وهو الصياغة العلمية للظاهرة أي تحويل الوصف إلى معيار ، لأن طول مرحلة الوصف أو عدم تجاوزها يُبقي الشاط النحوي في أول درجاته بل قد يتضاءل حد الانقراض ، كما في انزواء النحو الكوفي

وهي كتب النحو إشارات إلى الاستقراء كما في قول الكيشي : «المعارف خمس بالاستقراء»^(٨٣) و«العدل والوزن لا يجتمعان بالاستقراء»^(٨٤) .

الشاهد النحوي

ما من شك أن مائة الاحتجاج هي الشاهد على صحة نتائج تحليل عينة الاحتجاج ، ولكن هذا لا يعني أن يحمل النحوي معه بصفة دائمة أحياناً كبيرة من الشواهد بثقل بها كتابه أو درسه ، فالهدف من الشاهد النحوي في العربية الاستشهاد به على صحة القاعدة النحوية ، والقواعد النحوية تجاه هذا الهدف على نوعين :

النوع الأول . القواعد النحوية العامة مثل قاعدة رفع الفاعل أو نصب المفعول أو جزم الفعل المضارع ، وهي القواعد التي تُسمَّى بأصل الباب .

النوع الثاني القواعد النحوية التفصيلية التي يبحث في تفصيلات دقيقة للمظهرة النحوية قد لا تكون شائعة في الاستعمال ، مثل حذف صاحب الحال أو حركة المفعول به بين التقديم والتأخير أو المبند بين الحذف والتأخير جوازاً ووجوباً ، أو . . . إلخ

إنَّ لأصل أنَّ النوع الأول مُستعَن عن الشاهد لأنَّه ثابت بالضرورة لكثرة نواتره في النصوص ، أمَّا النوع الثاني فقد يكون ممثلاً لشيء نادر أو شاذَّ فيفتقر حينئذٍ لشاهد تتكئ عليه القاعدة ؛ لهذا لا يشترط في الكتب التعليمية أن تكون معتمدة اعتماداً تاماً على الشواهد ، لأنَّ القاعدة العامة ليست متهمة حتى يأتي الشاهد عليها ليبرئها ، ويرفع ما لحق بها من تهمة ؛ لهذا يدعو بصدق إلى عدم تحول مادة النحو العربي إلى مادة في دراسة الشواهد تُشرح وتُحلل ويُمتحن الطلبة فيها كأنَّ النحو العربي منظومة من الشواهد وحسب ، إذ يمكن أن تكون مادَّة النحو العربي مادة حيَّة بمصوِّص حيَّة تمثِّل القواعد العامة مع الاحتفاظ بالشواهد شواهد على ما شدَّ أو ندر من أساليب العربية ، أو التوسيع في عرض الشواهد^(٨٨) ، لأنَّ الذي يبدو لنا أنَّ الحاجة عندما اختبروا القواعد التي توصَّلو إليها بالاستقراء وجدوا قواعد يمكن أن تولد عقلياً بطريقة رياضية فبحثوا عن شواهد تؤيدها أو تنمِّيها ، ووجدوا نماذج شاذة ممتقرة إلى الشاهد ، أو توصَّلو إلى قواعد ذات توزيع منتظم قليل عدَّلوا على وجوده بالشواهد^(٨٩) أي أنَّ الشاهد كان وسيلة لا غاية^(٩٠) .

العصمة اللغوية

تتكوَّن أيُّ جماعة لغوية من مجموعة من الناس تتناول فيما بينها لغة مشتركة هي مستوى اسلاكي والصوتي والصرفي والنحوي ، وهذه الجماعة اللغوية قد تُعدُّ بالأفراد القسَم ، وقد تكون معدودة بملايين الأفراد ، فليس العدد أساس اشتراك أي جماعة لغوية في لغة ما ، لكنَّ العدد يحمل بالضرورة دلالات متباينة ، منها أنَّ الجماعة اللغوية كمن ر د عدد أفرادها المتكلمين بلعنها راد احتمال ظهور التباين اللغوي بينهم ، وقد

بأخذ هذا التباين شكل لهجات ضمن إطار اللغة الجامعة ، كما في لهجات اللغة العربية . وقد يؤدي هذا التباين لأسباب مختلفة إلى تكون لغة جديدة أو ألعاب جديدة ، كما في الأقول المتداول عن انبثاق اللغات الأكادية والبابلية والعنقية والكعبانية وحتى للعربية من أصل سامي واحد هو اللغة السامية الأم .

ومن دلالات العدد أنه كلما زاد عدد أفراد الجماعة اللغوية زاد احتمال ظهور عيوب النطق بينهم لأسباب مختلفة ، فيكون بينهم "المفصح" الذي يوضح عما يريد بعبارة "سليمة" دلاليًا وصوتيًا وصرفيًا ونحويًا ، وسيكون بينهم "المعوق لغويًا" الذي يعاني عيبًا نطقيًا ما ، مثل الخنسة ، وقد ذكر العوتبي من القرن الخامس الهجري مجموعة من علل النطق وعيوبه مثل الرثّة والتمتمة والتأناة والعأناة والعقلة والخنسة والسقف والممفمة والطمطمة وغيرها^(٨٨) وهذه عيوب نطقية ينبغي على جامع اللغة أن يكون على وعي بها لينتجّب عنها شكلاً من أشكال النطق الصحيح

ومن دلالات العدد الكبير تفاوت الساطمين في الصفات العقلية والحنفية والخلقية ، فمنهم الذكي اللبيب ، والعبي العرب ، والكبير والصغير ، والذكر والأنثى ، والخبير والخبير ، والخبير والخبير ، ومنهم الذي يميل إلى العرلة والانطواء على نفسه ، ومنهم الذي يصل الناس ويشاركهم في شؤونهم ، ومنهم المريض السقيم ، والصحيح السليم ، ومنهم ...

ومن دلالات العدد الكبير صعوبة الاستقراء الكامل التام للغة إذ لم نقل استحالة الاستقراء .

ومن أهم دلالات العدد الكبير للمتكلمين باللغة الواحدة أنهم غير معصومين من الخطأ الذي قد يقع فيه واحد منهم أو أكثر في المستوى الدلالي أو الصوتي أو الصرفي أو النحوي ، لكن من المحال أن يجمعوا على خطأ واحد ، لهذا هناك عصمة عامة نعمة المتكلمين باللغة تعصمهم من الإجماع على خطأ ما ، قال ابن حنبل : «أفصح كفه اللغات على ضعف ونقص؟»^(٨٩) وهذا يعني أنه يمكن أن يحطن عربي أو أعرابي إذا فرد ابن حنبل في حصائمه بآراء عوانه "باب في أغلاط العرب"^(٩٠) وقوله العراء عد من يقول في "ربا" "رباً" من غير أن يقصد الرينة غلطاً ، واعتذر من العرب من يقول

«فهو من غلط قد تملطه العرب»^(٩١) ، وقبلهما قال سيبويه : «واعلم أنّ ناساً من العرب معطون . . .»^(٩٢) .

وقد وافق علم اللغة الحديث جامعي العربية ونحاتها في الإقرار بإمكانية "غلط" انتكلم على المستوى الجزئي أو الفردي من الجماعة اللغوية ، فقد عدّ ماريو باي من أخطأ الأيدولوجي ما يقال عن لتكلم الوطني والاعتقاد بأنه لا يخطئ^(٩٣) ، فالخطأ الفردي أمر واقع مقبول يعالجه النحاة بقرّر الجماعة اللغوية ، وباحتساب أفرادها بهدف الوصول إلى أقصى ما يمكن من الثقة بالمادة اللغوية ، وقد علّل أبو علي العارسي (ت ٣٧٧هـ / ٩٨٧م) الخطأ الفردي الجزئي بقوله : «إنّما دخل هذا النحو في كلامهم ، لأنهم ليست لهم أصول يراعونها ، ولا قوانين يعتصمون بها ، وإنّما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به ، فربّما استهواهم الشيء فراغوا به عن الفصحة»^(٩٤) لهذا لم يستصح ابن جنّي فتح الحرف الخلفي في نحو (بعدو) من أبي عبدالله الشجري الأعرابي ، فحدث قائلاً : «وسمعت الشجري أبا عبدالله غير دفعة يفتح الحرف الخلفي في نحو (بعدو) ، وهو محموم ، ولم أسمعها من غيره من عُفيل ، فقد كان يردّ عليّ من يؤنس به ، ولا يبعد عن الأحذ بلعته . وما أطنّ الشجري إلّا استهواه كثرة ما جاء عنهم من تحريك الحرف الخلفي بالفتح إذا انفتح ما قبله في الاسم على مذهب البغداديّين»^(٩٥) .

ولا يعني احتساب النحاة هدف التوثق والأطمئنان الأعراب ولعنهم أنّهم يجعلون من مقاييسهم أصلاً يراعون عليه كلام العرب ، فالأصل بحلّاه تماماً ، فجمهور النحاة يقرّون أنّ الأصل في الحرف المنحصر بالاسم أن يعمل الجزر ، وقد وجدوا العرب أطبقت على أصب "يأن وأخوانها" مع أنّها محتصة بالاسم^(٩٦) ، فما دعاهم هذا إلى تحطيه العرب ، بل جلّ ما فعلوه أن التمسوا للعرب وجهاً لأنّ كلام العرب أصل ، غيره لاحق به ومستمدّ منه

وخدمت اللغة ومن بعده النحويّ إنّ وثق بكلام يسعى أن يسي عليه ، لا يراوح مكانه لا يعن شيئاً سوى الشكك ، وقد استهل ريتشارد جفري مقاله عن "تقويم العروض انعميّة ونبولها" بقوله روبر . «من البين أنّ العلماء يصدرون أحكاماً معيارية ، ذلك أنّه ليس هناك فرص يسمّ المحقق منه كلبّة ، ولذا فإنّ العالم حين يقبل فرصاً إنّما يقوم

بأنحاء قرار ، مفاضة أن الشواهد على درجة كافية من القوة ، أو أن احتمال المرضي عال
لدرجة سوغ قبوله»^(٩٧) . وقد أدرك هذا المغزى ابن جني ، فقال : «فإن قلت : فما يؤمّن
أن نكون كما وجئت في لغة - الأعرابي - فساداً بعد أن لم يكن فيها فيما علمت أن
يكون فيها فساداً آخر فيما لم تعلمه ؟ فإن أخذت به كنت أخذاً بفساد عروض ما حدث
فيها من الفساد فيما علمت قيل : هذا يوحثك من كل لغة صحيحة ، لأنه يتوَجَّه
(يلزم) منه أن تتوقف عن الأحاد بها منخافة أن يكون فيها ريفٌ حادث لا تعلمه الآن ،
ويجوز أن تعلمه بعد زمان ، كما علمت من حال غيرها فساداً حادثاً لم يكن فيما قبلُ
فيها وإن اتجه هذا انحطط عليك منه ألا تطيب نفساً بلغة ، وإن كانت صحيحة
مستحكمة ، فإن كان أخذك بهذا مؤدياً إلى هذا رفضته ولم تأخذ به ، وعملت على
تلقي كل لغة قوية معرّية بقبولها واعتقاد صحتها ، والأ نوجه طنة إليها»^(٩٨) .

لقد كان النحاة الأوائل على وعي بما يمكن أن يوجه إلى قوانيهم المبنية على
الاستقراء من انتقاد ، فصوّوا على وثافة المسموع ، ووضاحت ، وسلامته وعربيته وقبولهم
لها ، ورصائهم عنها ، فهي كتاب سيبويه : «وسمعا من العرب من يقول ثم يوثق به» ،
و«سمعناه ثم يوثق بعربيته» ، و«أن ناساً من العرب يوثق بعربيته» ، و«قال قوم من
العرب تُرضى عربيته» و«سمعا العرب المصحاة» و«سمع من العرب الموثوق بهم»
و«سمع هذا البيت من أفواه العرب» وهذا قول جميع من نشق بعلمه ورويته عن
العرب»^(٩٩) فالصّح على معايير السلامة حماية للقاعدة النحوية حتى إذا ما اطمأن
العرب والنحاة إلى سلامة معاييرهم تخفّفوا من الصّح على معايير سلامة القول إذ لا
نقع على هذه التعبيرات في كتب المتأخرين كشراح الألفية .

وعلماء اللغة عامة ليسوا بمعصومين من الخطأ ، لكن يجب أن يوضح أمرين اثنين

أولهما . علماء اللغة الذين جمعوا اللغة ووصفوها بمعصومون في عامتهم من الخطأ ،
فمن من الإنصاف العلمي أن نظن أن الفاعل كان مخنوماً بمنحه لكن علماء اللغة هم
الذين أخطأوا وذهبوا إلى أنه مخنوم بالصمة لأن في هذا اتهاماً أخلاقياً لهم قبل أن
يكون علمياً ، ولا يصيب له من الصحة ، فقد أفرد ابن جني نانا في خصائصه عنه
«باب في صدق النقلة وثقة الرواة والخملة» أثبت فيه صدقهم في النقل عن
العرب»^(١٠٠) .

ولا بُشترط في ناقل اللغة أن يصبح نحويًا متميزاً في القوس على أنحاء كلام العرب ، فقد كان أبو عبيدة (ت ٢٠٧هـ / ٨٢٢م) من أحفظ الناس للغة والأخبار لكنه كان مُضعفاً في النحو والصرف ، قال أبو عثمان اللازني ، قال لي أبو عبيدة : ما أكذب النحويين ! يقولون إن هاء التأنيث لا تدخل على ألف التأنيث ، وسمعت ربيعة يشد .

فَكَرُّ فِي عِلْقَى وَفِي مُكُور

فقلت له : ما واحد الملقى ؟ فقال : علقاة . قال أبو عثمان : فلم أسره له ، لأنه كان أغلظ من أن يفهم مثل هذا^(١٠١) ؛ لهذا قيل : اللغة أتباع والنحو ابتداع ، فالنحوي يقلد العرب في كلامها ، ويقول : قالت العرب ، والنحوي يقول : هذا على القياس وهذا وفق القاعدة ، سمعه من العرب أم لم يسمعه .

ثانيهما : يمكن أن يقع الخطأ بقلة في تحليل اللغة وتفسيرها ، لهذا كان من فُرُق له عن علة صحبة وطريق بهجة على مذهب صحيح سليم ، فقد حكى أن الفراء على جلاله قد رآه يفسر "الجور" بأنه "أصل الجبل" ، وهو نصحيح منه وسهو ، فالصواب أن "الجراصل" هو الجبل^(١٠٢) .

وهكذا يكون من تمام إيفاء الاستفراء النحوي حقه في ضوء الاستفراء العلمي البحث في صفات العلماء الذين قاموا بالاستفراء والتحليل ، وردف هذا البحث باستنصاء أشكال الاختبارات اللغوية التي اتحدتها أولئك العلماء وسيلة للوصول إلى أقصى درجة ممكنة من التوثق العلمي .

الشخصية العلمية لعلماء اللغة والنحو

ليس من السهل تحريد مجموعة من الصفات يلتقي فيها المشتغلون بالبحث اللغوي من جامعي اللغة واللغويين والنحاة ، ذلك أن هؤلاء المشتغلين بالبحث اللغوي تسر تتعاديهم ما تتجانب البشر كافة من هموم وأحزان وأفراح وميول وأمرجة ؛ لهذا نتجاوز في دراسة الشخصية العلمية لهم الصفات غير العلمية كالبلخل أو الكرم ؛ لأنه من المألوف أن يكون بين هذه حصية العلمية والشخصية الاعتيادية الحياتية للمشتغلين في السجل اللغوي شيء من متباين ، وإن كان العلم يؤثر في أهله على نحو ما .

وبما هو الدكتور فؤاد زكريا في إقراره بالمربين يسعي الاعتراف بهما في دراسة شخصية العالم ، أو كنهها : أن هناك دائماً استثناءات ، وثانيهما أن هذه الصفات هي الحد الأدنى المشترك ، ولا يعني تحققها أن يصبح المرء عالماً بحق^(١٠٣) فإذا استطعنا - وهو ممكن - أن نخزن موسوعة لغوية على قرص مدمج تشغله الحاسوب فلا يعني هذا أن الحاسوب أصبح عالماً .

وبهذا لي أن صفات المشتغلين بالبحث اللغوي - ولا أجاز القرن الرابع - تتحدد على ضوء التمكن لأبعاد الأسئلة الآتية :

- هل نشق بما يسببه المشتغل بالبحث اللغوي إلى العرب والعلماء من أقوال وأراء؟
- هل نقر بالمعرفة اللغوية التي حصلها ذلك المشتغل بالبحث اللغوي؟
- هل كان المشتغلون بالبحث اللغوي أبرياء من تهمة التحيز العلمي بأشكاله المختلفة؟
- وعلى هذي الأسئلة السابقة نبحت في الوثوقية ، والمعرفة ، والموضوعية بوصفها - فيما نرجح - أبرز خصائص الباحث العلمي .

الموثوقية

الموثوقية أو الثقة مصطلح يُستعمل للدلالة على برامة المشتغل بالبحث اللغوي من الكذب في القل أو الخلط أو الوضوح أو ما شابه ، مما يقع في دائرة الريبة والشك ، وهذه لا يُصدِّره العلماء إلا عن غرر ونقص لسيرة المشتغل بالبحث من الناحية العلمية بالمرجة الأولى ؛ لهذا لا يؤخذ على محمل الشك إلا إذا وقع احتلاف في توثيق شخص ما ، أما الاتفاق على توثيق شخص ما فهو دليل يمكن الاطمئنان إليه والسوء عليه ما لم يظهر في سيرة الشخص شيء لم يطلع عليه أولئك العلماء الموثقون له ، وسدراً أن يحدث ، ولهذا مستعرض موقف العلماء من توثيق علماء اللغة والنحو .

كان أبو الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ / ٦٨٨م) بصرياً ثقة في الحديث واللغة والنحو^(١٠٤) ، وهو شاعر فصيح ثم يحتج بشعره في اللغة والنحو^(١٠٥) .

وكان نصر بن عاصم الليثي (ت ٨٩٩هـ / ٧٠٩م) قارئاً فقيهاً عالماً بالعربية فصيحاً غير متهم^(١٠٦).

وكان عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ٨١٧هـ / ٧٣٥م) إماماً ملماً بالعربية والقراءة عالماً بكلام العرب ولغاتها شديد التجريد للقياس^(١٠٧).

أما عيسى بن عمر الشفيعي (ت ١٤٩هـ / ٧٦٦م) فقد كان ثقة فصيحاً عالماً بالعربية والنحو والقراءة، شافه الأعراب وأخذ عنهم، ولم يكن يدعُ الإعرابَ لشيء، وله كتابان في النحو أحدهما الإكمال، والآخر الجامع^(١٠٨)، وهما فيما يبدو محاولة أولية لتحليل كلام العرب بعد جمعه، إذ بنى قوانينه النحوية في كتابه على الأكثر المطرد^(١٠٩)، قال بن جني: «جعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً، وجعلوا ما فارق عليه بقية بابيه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً»^(١١٠)، وهو ما كان يسميه عيسى بن عمر «اللغات»^(١١١).

وأما أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ / ٧٧٠م) فكان من جلة القراء والمثوق بهم واسع العلم بكلام العرب ولغاتها وخرابها^(١١٢)، قال فيه يونس: «لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله كله في شيء واحد لكان ينبغي لقول أبي عمرو أن يؤخذ كله»^(١١٣).

أما الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ / ٧٩١م) فإمام العربية الثقة الذي يضرب به المثل^(١١٤)، قال أبو حيان الفرناطي في مدحه^(١١٥):

إمام الوري ذاك الخليل بن أحمد	أقر له بالسبق في العلم حاسده
وبالبصرة الغراء قد لاح فجمره	فشارت أذانيه وضاءت أباهده
ذكي الوري ذهباً وأصدق لهجة	إذا ظن أسراً قلت ما هو شاهده
هو الواضع الثاني الذي فاق أولاً	ولا ثالث في الناس تُسمى مقاصده
مقد كان رباني أهل زمانه	صوم قيوم راع الليل ماجده

وكان تلميذ الخليل بن أحمد عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه (ت ١٨٠هـ / ٧٩٦م)

ثقة غير منهم سمع الأعراب في البصرة ، والثقات من العلماء أمثال عيسى بن عمر ،
وأبي الخطاب الأحفش ، ويونس بن حبيب ، وأبي زيد الأنصاري ، والخليل^(١١٦)

وكان يونس بن حبيب البصري (ت ١٨٢هـ / ٧٩٩م) أميناً في النقل صادقاً في القول
مخلصاً للمعلم^(١١٧) سمع من العرب كما سمع من قبله^(١١٨) .

وكان للمصنف بن محمد الضبي من أكابر الكوفيين علامة راوية للأدب والأخبار
وأيام العرب موثقاً في روايته عند الكوفيين والبصريين^(١١٩)

وكان علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩هـ / ٨٠٤م) من الفقهاء السبعة ، لقي الخليل
بن أحمد ، وجلس في حلقته ، فقال رجل من الأعراب : تركت أسداً وجملاً وعندهما
الفصاحة ، وجئت إلى البصرة؟ وقال للخليل بن أحمد : من أين علمك هذا؟ فقال :
من بوادي الحجاز ونجد ونهامه . فخرج الكسائي ، وأخذ خمس عشرة قنينة خمر في
الكتابة عن العرب سوى ما حفظه^(١٢٠) ، وقد وصفه تلميذه الفراء ، فقال : «وكان والله
ما علمته إلا صدوقاً»^(١٢١) .

وكان أبو محمد يحيى بن الميمونة البزدي (ت ٢٠٢هـ / ٨١٧م) صحيح الرواية ثقة
صدوقاً ، ومع ما يشاع عنه من تحيّر للبصريين إلا أن له قصيدة في رثاء محمد بن الحسن
صاحب أبي حنيفة ، والكسائي ، منها قوله^(١٢٢) :

أسيت على قاضي القضاة محمد	فأفريت دمي والفؤاد عبيد
وأثفني موت الكسائي بعد	وكادت بي الأرض الفضاء قيد
ههنا عالمان أوديا ونخرما	وما لهما في العالمين نديد

وكان محمد بن المستنير المعروف بقطرب (ت ٢٠٦هـ / ٨٢١م) موثقاً فيما يمل به عن
الأعراب والعلماء^(١٢٣) .

وكان الفراء (ت ٢٠٧هـ / ٨٢٢م) إماماً ثقة ، وثقة الكوفيين والبصريين وله سماع عند
العرب وبعض العلماء^(١٢٤) ، وكان يشترط الوثاقة فيمن ينقل عنه من العلماء ، ففي
تحديد معنى كلمة "فضحكت" من قوله تعالى : ﴿وامرأته قائمة فضحكت﴾ [سورة

هود ، الآية ٧١] ذكر أنه يقال : «فصحكت» . حاضيت ، فعقب قائلاً «فلم سمعه من ثقة» (١٢٥) .

وأما الأصمعيّ عبد الملك بن قُريب (ت ٢١٥هـ / ٨٢٠م) فقد وصفه الذهبيّ بأنه الإمام العلامة الحافظ ، حجة الأدب ولسان العرب» (١٢٦) وكان صدوقاً (١٢٧) ثقة (١٢٨)

وكان أبو زيد الأنصاريّ سعيد بن أوس (ت ٢١٥هـ / ٨٢٠م) ثقة ، وهو المقصود بقول سيويه «سمعت الثقة» (١٢٩) ، وقد نعت في أول بوارده على سماعه عن فصحاء العرب ، فقال «لست أقول قلت العرب إلا إذا سمعته من هؤلاء : بكر بن هوارن ، وبني كلاب ، وبني هلال ، أو من عالية السافلة أو من سافلة العالية» (١٣٠)

وقد تحول اللعويون والسحاة في القرن الثالث الهجريّ إلى ملاقة أعراب أقياح في البصرة والكوفة وبعداد ، فكانوا إذا اطمأنوا إلى فصاحتهم أخذوا عنهم اللغة ، مثل ابن السكيت (ت ٢٤٣هـ / ٨٥٧م) وابن حنّي (ت ٢٩٢هـ / ١٠٠١م) وقد عمل الدكتور محمد حسين آل ياسين مسرداً بأسماء الأعراب الذين نقلت عنهم اللغة حتى نهاية القرن الثالث الهجريّ ، ضم ستة وتسعين أعرابياً ، بينهم خمس أعرابيات ، وعامة هؤلاء الأعراب من قيس وحميم وأسد (١٣١) .

فعامة علماء اللغة والنحو الأوائل من الثقات ، ارتحل بعضهم إلى البوادي ، وسمعوا من فصحاء العرب ، ولقي بعضهم الأعراب الرواة في حواضر العراق الثلاث ، عما يعني أنهم قد تزودوا بما يسمى بالراوي اللقوي (١٣٢) Informant بالارتحال إليه أو الالتقاء به في الحواضر ، وبهذا أبعدوا عن أنفسهم وعن القواعد التي تنوها على سماعهم شبهة الوضع أو التحل أو تفويل العرب ما لم تقل .

المعرفية

ترخر كتب السراجم والأخبار بروايات كثيرة عن سعة حفظ اللعويين والسحاة ومعرفتهم باللغة وعريبها ، وبفصيحها وعللها ، وبالشعر والشعراء ، وسواريح العرب وقائلها ومبارلها ، من ذلك ما يقال من أنّ «الأصمعيّ كان يحفظ ثلث اللغة ، وكان أبو ريد يحفظ ثلثي اللغة ، وكان الخليل يحفظ نصف اللغة ، وكان أبو مالك عمرو بن كركره يحفظ اللغة كلها» (١٣٣)

وروي عن الأصمعي أنه قال : «أحفظ عشرة آلاف أرجوزة»^(١٣٤) ، وفي رواية ثانية
«أربعة عشرة ألف أرجوزة»^(١٣٥) ، وفي ثالثة «ست عشرة ألف أرجوزة»^(١٣٦) .

وكان أبو عمرو الشيباني (ب/٢٠٦هـ / ٨٢١م) حاضراً للغة عالماً بأشعار العرائس ، جمع
أشعار بئراً وثمانيں قبيلة^(١٣٧) . أما علي بن المبارك الأحمر (ت/٢٠٦هـ / ٨٢١م) مؤلف
الأمس فقد كان يحفظ أربعين ألف بيتاً شاهداً في النحو سوى ما كان يحفظه من
القصائد وأبيات الغريب^(١٣٨) .

وكان الرياشي العباس بن الفرّج (ت/٢٥٧هـ / ٨٧٠م) يقول : «تجمعت كتب أبي زيد
ودرسناها إلا أني لم أحالته مجالستي للأصمعي ، وأما كتب الأصمعي فبأني
حفظناها»^(١٣٩) .

وكان أبو العباس المبرّد وثعلب موصوفين بسعة المعرفة وغزارة العلم .

أما المبرّد فقد «كان من العلم وغزارة الأدب وكثرة الحفظ وحسن الإشارة وفصاحة
اللسان وبراعة البيان وملوكية المجالسة وكرم المعشرة وبلاغة الكتابة وحلاوة المحاطبة
وجودة الخط وصحة الفريضة وقرب الإلهام ووضوح الشرح وعلوية المنطق على ما ليس
عليه أحد ممن تقدّمه أو تأخّر عنه»^(١٤٠) .

فالمبرّد لعوي أخباري عالم بالمرق الإسلامية وآيام العرب وشعرها وأدبها وبلاغتها
وترينها في الجاهلية والإسلام كما يظهر في كتابه المعروف باسم «الكامل» وهو إلى
جانب هذا يحوي من أبرز أنمة السحاة البصريين ، وله الكتاب المعروف باسم
«مقتضب» ، وقد بلغ من تحكّمه بمسالك النحو والسحاة أن تلاعب بالرجّاح وأبى الحائلك
عندما أرسلهما إليه ثعلب لفضّ خلفته هي بمعداد ، فقال له إبراهيم بن السري
(الرجّاح) أنأذن - أعرك الله - في المماثلة؟ فقال له أبو العباس : سلّ عما أحببت ،
فسأله عن مسألة فأجابه فيها بجوابٍ أقعده ، فطر الرجّاح في وجوه أصحابه متعجباً من
مجيود أبي العباس للحواب . فلما انفضى ذلك قال له أبو العباس : أفتقت باخوب؟
فقل نعم ، قال : فإن قال لك قائل : في جوابها هذا كذا ، ما أنت راجع إليه؟ وجعل
أبو العباس يوهن جواب المسألة ويفسده ويعتلّ فيه . فبقي إبراهيم سادراً لا يحير حواء ،
ثم قال : إن رأى الشيخ - أعزه الله - أن يقول في ذلك؟ فقال أبو العباس : فإنّ القول على

بحو كذا ، فصحت الجواب الأول ، وأوهن ما كان أنفسه به ، ففقي الزجاجة سهوياً ؛ ثم قال في نفسه : قد يجوز أن يتقنم له حفظ هذه المسألة واتقان القول فيها بحو فعله في المسألة الأولى حتى وإلى بين أربع عشرة مسألة ، يجيب عن كل واحدة منها بما يقع ، ثم يُفسد الجواب ، ثم يعود إلى تصحيح القول الأول . طمأ رأى ذلك إبراهيم بن السري قال لأصحابه : عودوا إلى الشيخ ، فليس مفارقاً هذا الرجل ، ولا بد لي من ملازمته ، فعاتبه أصحابه : ... فقال لهم : ... ولكني أقول بالعلم والنظر^(١١١) .

أما أبو العباس ثعلب فقد كان « من الحفظ والعلم وصدق اللهجة والمعرفة بالغريب ورواية الشعر القديم ومعرفة النحو على مذهب الكوفيين على ما ليس عليه أحد »^(١١٢) . وكان ثعلب يقول : « بلغت خمساً وعشرين سنة وما بقي عليّ مسألة للفراء إلا وأنا أحفظها وأحفظ موضعها من الكتاب ، ولم يبق شيء من كتب الفراء في هذا الوقت إلا وقد حفظته »^(١١٣) .

وفي وصف سعة معرفة أبي عمر محمد بن عبد الواحد المعروف بخلام ثعلب (ت ٣٤٥هـ / ٩٥٧م) أنه أملئ من حفظه ثلاثين ألف ورقة لغة ، وجميع كتبه التي بين أيدي الناس إنما أملاها من حفظه بغير تصنيف ، ولسعة حفظه أنهم بالكلية ، وكان يُسأل عن الشيء الذي يقدر السائل أنه قد وضعه فيحيب عنه ، ثم يسأله غيره بعد سنة على مواظاة ، فيجيب بذلك الجواب بعينه^(١١٤) .

واللافت في معارف اللغويين والباحة أنها محوطة بمعرفة عامة خارج اللغة والنحو ، مثل الفقه والتفسير والحديث والتاريخ والفلسفة - المنطق والرياضيات - وأخبار الأدباء والشعراء ، وغيرها من المعارف ؛ لأن اللغوي أو النحوي غير مستغن عن مثل هذه المعارف ، كما يعني أن من تمام أدوات البحث العلمي والتفكير فيه قديماً وحديثاً أن يأخذ الباحث بعينه بثقافة جامعة في هذه العلوم وغيرها حسب الاستطاعة عند ضرورة تمكنه من علوم اللغة .

الموضوعية

« موضوعية كلمة شديدة التعقيد تحمل جواباً وأوجهاً متباينة »^(١١٥) أهمها في

الاستغراء إقصاء الخبرة الذاتية ، لأن العلم قوائمه الأولي وصف الأشياء وتقرير حالها^(١١٦) ، فاللعويون والنحاة الذين أدرخوا عصر الاحتجاج كأبي الأسود الدؤلي واسبه ولامدته ، وعبدالله بن أبي إسحاق الحصري ، وعيسى بن عمر الشعبي ، وأبي عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد الفراهيدي ، وغيرهم وصفوا اللغة العربية متناسين أنهم داخل دائرة الوصف ، فلم يجعل أي واحد من نفسه حجة وشاهداً ، بل كان يقول تقول العرب : كذا ، كأنه ليس العربي العارف بكلام العرب أصلاً .

ومن الموضوعية التواضع ، فقد قال الأصمعي : « كان أبو عمرو بن العلاء يحسن صوماً إذا أحسن إنساناً فإنا منها قال : من مثلي ! ولا يعتد أبو عمرو بذلك ، وما سمعته يتمدح قطه »^(١١٧) ، وأبو عمرو هو الذي وصف الأصمعي علفه بقوله : « سألت أبا عمرو عن ثمانية آلاف مسألة عما أحصيت عدتها من أشعار العرب ولعانتها غير ما لم أحصي ، فكانه في قلوب العرب »^(١١٨) .

وكان الخليل بن أحمد الفراهيدي ، راهداً متقشفاً متواضعاً تروى عنه الأخبار العجيبة في الزهد والتواضع العلمي مع أنه ما هجم بعقله على علم إلا صبطه^(١١٩) .

ومن الموضوعية الإقرار بعدم المعرفة عندما يجهل المرء الإجابة ، ففي حديث الفراء عن قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَدْعُو كُلُّ أُنَاسٍ بِإِسمِهِمْ ﴾ [سورة الإسراء ، الآية ٧١] سأله هشيم ، فقال : هل يجوز (يوم يدعو كل أناس) رَوَاهُ عن الحسن ، فأخبرته أنني لا أعرفه ، فقال : قد سألت أهل العربية عن ذلك فلم يعرفوه^(١٢٠) ، وقد بنى العالم شيئاً من علمه ، فيكون من الموضوعية أن يقر بذلك فقد حكى أبو الفصّل الرياشي قال : جئت أبا زيد لأقرأ عليه كتابه في النبات فقال : لا تقرأه علي ، وإني أنسيته^(١٢١) .

وليس أدل على الموضوعية من التراجع عن الخطأ ، فقد كان أبو العباس المبرّد تشبع كلام سيبويه في الكتاب ، وعمل فيه كتاب مسائل العلق ، ثم اعتذر عما سبق قلعه إليه فيه ، وقال : هذا شيء كنا عملناه في أواخر الشبيبة والحدث^(١٢٢) .

وقال أبو عمرو بن العلاء رحمه الله - : ما رتب في شعر العرب إلا بيتاً واحداً يعني ما يرويه للأعشى من قوله :

وأكرتني وما كان الذي نكرت من الحوادث إلا الشيب والصلع

فعلو ابن جنيّ: ألا ترى إلى هذا السدر الطالع الباهر، والبحر الزاخر الذي هو أبو العلماء وكهفهم، وبدء الرواه وسيهمهم، كيف نخلصه من تبعات هذا العلم وتخرجه وتراحمه فيه إلى الله ونحوه^(١٥٢).

وقدّم القراء في معاني القرآن أغوذاً عميراً على موضوعية علماء العربية، فاحترم المسموع، وإن كان ناعاً لا يشتبهه، فمقّب على قراءة: ﴿يكاد سا برفه يذهب بالأبصار﴾ [سورة النور، الآية ٤٣] بضم الياء والياء في الكلام «ولست أستحب ذلك لقنّته»^(١٥٤).

وعقّب على قراءة «علمت» بالضم من قوله تعالى: ﴿قال لقد علمت ما أمرل هؤلاء إلا ربّ السموات والأرض﴾ [سورة الإسراء، الآية ١٠٢] فقال «والفتح أحب إلي»^(١٥٥).

وفي قراءة النصب لقوله تعالى: ﴿وما أمرنا إلا واحدة كلمح بالبصر﴾ [سورة القمر، الآية ٥٠] قال: «ولا أشتبهى نصبها في القراءة»^(١٥٦).

وبما أنّ نصّ الاحتجاج مقدّم على القاعدة في الأصل فقد حرص القراء على إقرار النصّ الثابت، فقال: «وقوله ﴿إن هذان لسا حيران﴾ [سورة طه، الآية ٦٣] قد اختلف فيه القراء، فقال بمصهم، هو الحن، ولكنّا نحصى عليه لثلاث مخالف الكتاب... ولست أشتبهى أن أحالف الكتاب. فقرأنا بتشديد (إن) وبالألف على جهتين.

وحداهما. على لغة بني الحارث بن كعب، يجعلون الاثنين في رفعهما وخفضهما بالألف. وأشدني رجل من الأسد صهم، يريد بني الحارث:

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى مساعداً لثبأه الشجاع لصنّا

قال: وما رأيت أفصح من هذا الأسدي...»^(١٥٧).

وعندما لم يعرف وجه قراءة «عسيتم» [سورة محمد، من الآية ٢٢] بكر النبي، قال: «ولعلها لغة نادرة»^(١٥٨).

ولم يسمع إقراره وجه الكلام في القرآن الكريم أن يقرّ وجهاً آخر في غيره من كلام

العرب ، فقال . هو (عاد) مجرى - مصروف - في كل القرآن لم يختلف فيه ، وقد بُرِكَ
إحراؤه ، يُخَعِّل اسماً للأمة التي هو منها ، كما قال الشاعر :

أحقاً عباد الله جِسرًا مُخلَق عليّ وقد أعيت عاد وتُعَمّا

وسمع الكسائي بعض العرب يقول : إن عاد وتبع أثنان^(١٤٨)

ومن الموضوعية ما اشتهر به النحاة من مخالفة بعضهم بعضاً في الرأي أو التعليق أو
التوجيه ، وهو خلاف علمي يحترم فيه النحاة (غالباً) بعضهم بعضاً ، وفسحون في
كتبهم مكاناً للرأي الآخر ، وقد تتعدّد الآراء ، وتصل حدّاً يجعل الطالب المبتدئ في
حيرة من أمره ، لا يستطيع أن يقطع برأي ، وما ذاك لضعف في علم النحو ، بل لصفة
أساسية في العلم والعلماء ، وهي قبول الرأي الآخر ، فإن لم يكن قبول تسليم وقرار ،
فهو قبول معرفة واحترام ، كما في مخالفة سيويه لشيخه الخليل في بعض المسائل

والخلاف في مسائل العلم يولد ظاهرة الاختيار والترجيح والتصويب والنحط ، وقد
قال أحد الحكماء لتلميذه : لا تقل لي : أخطأت ، بل قل : أصبت ورأيك خطأ ، لأن
النحاة كآباء الملأت .

ومن الموضوعية الروح النقدية^(١٤٩) التي كانت تتقد في النحاة فتجعلهم في بحث
دائم عن الدليل والتعليل ، فلا يتحرج جمهورهم من تقديم صار مشهوراً ، أو دليل أصبح
مأثوراً ، فالهادي الموضوعي في العلم هو الصواب لا القدم ولا الشهرة ، وليس أضرب على
البحث العلمي من مقولة : ليس بالإمكان أبدع مما كانه إذ قال ابن شرف
الأندلسي :^(١٥٠)

فل من لا يرى المعاصر شيئاً ويرى للأوائل التقديماً
إنّ ذاك القديم كان جديداً وسيغدو هذا الحديث قديماً

وتوصل عالم الكيمياء الشهير ماكس بيرونز في دراساته في العلم والعلماء إلى
صحة دالة ، فقال للعلماء الشباب : « لا تأخذوا بأي نصيحة مصحكم بها لأكثر من
منكم »^(١٥١) وقد وضع هذه النصيحة في إطارها الصحيح من الاحترام والتقدير : إذ لا

ينفص من احترام التلميذ لأستاذه أن يقترح التلميذ فرضية مبينة على المخالفة ذلك أن
، حثار الفرضية قد سمر عن اكتشاف جديد بعدم الناس والعلم .

فدوصوعة تبدأ سكران الدات ، لكنها تنتهي بتأكيدها ، لكي يفي العلم اشتداعاً
حديثاً لا يلى ، ولا يصير إلى تقليد جامد ، فهي سيرة اللغويين والسحة حنى القرن
الربع سيرة لروح نقدية علمية في إطار من الموضوعية في السحت والمنهج وتاريخ
العلم ، وليس أدل على ذلك من كثرة المناظرات والخلافات آنذاك ، وهي خلاقات علمية
أنت إلى تصفية الحق من شوائب عدم الدقة في الاستقراء أو التحليل أو التفسير .

التحقق والاختبار

أن للغويين والسحة وقد اطمأنوا إلى حد ما إلى استقراءهم أن يتحققوا من صحة
الاستقراء ونتائج بطرق مختلفة تقيس مدى الاستحاط بين عينة الاستقراء الموسعة
وسائر كلام العرب المصيح المتمثل في الدرجة بالنصوص الأدبية : الشعر والخطب .
ومن أهم مظاهر هذا التحقق ما يأتي

١- الشروح اللغوية للنصوص الأدبية

إن من دواعي التحليل اللطفي لأي ظاهرة أن يتولى عبء دراستها وتحليلها من هم
معيون بها ، والأدب بشقيه : الشعر والنثر مادة جمالية ، أصحاب البحث فيها في
لاصل لا الواقع النقاد ، وهم في تحليلهم للأدب يسفي أن يتجاوزوا الاكتفاء بالظواهر
العموية في الأدب ، لأن أي أدب هو في المحصلة سيج لغوي ، لكن المطلع على شروح
النصوص الأدبية سيلحظ بسرعة سيطرة الاتجاه اللغوي في الشرح ، وهذه السيطرة فيما
يبدو استمرار لاكتمال اللغويين والسحة نصوص الأدب العربي ، ولا سيما في القرون
الأربعة الأولى ، فالأصمعي ، والفرقاء ، وابن السكيت ، وثعلب ، والمبرد ، وأبو مكر
الأساري ، وابن جني ، وغيرهم ، لهم يد طولى في شرح أشعار العرب وخطبها ، وهو
شرح لغوي ، براعي منه الشارح شرح غريب الألفاظ ، وأعراب الكلمات الملبسة ،
والوقوف على المعنى العام للبيت .

نما يروى أنّ الأحفش الأكبر شيخ مبيوه كان أول من فسر الشعر تحت كل بيت ، وما كان الناس يعرفون ذلك قبله ، وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسروها^(١٦٣) وبدوا لأن مسجع الأحفش الأكبر سرى بين اللغويين والنحاة ، وهو مسجع تعليمي في جائب ، واحتشائي لسائج الاستقراء الماقص في جائب آخر ؛ لأنّ اللغويين والنحاة في جمعهم أشعار العرب وأمثالها وخطبها كانوا يقومون باختيار موضع لمفاييسهم ومعاييرهم ، وقد عبّروا عن هذا الهدف بتفسير عريب الألفاظ ، وبإعراب ما تدعو الحاجة إليه ، فأبو بكر لأمباري (ت ٣٢٨هـ / ٩٢٩م) في كتابه "شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات" قال في شرح بيت عشرة :

لو كان يدري ما المخاورة اشتكى أو كان لو علم الكلام مكلمي

«اسم كان مضمر فيها ، والخبر ما عاد من يدري ، والمخاورة رفع بما وما بها ، واشتكى جواب لو ، واسم كان الثانية مضمر فيها ، ومكلمي خبرها ، والنصب لا يتبين فيه ؛ لأنّ الياء لا يكون الذي قبلها إلاّ مكسوراً»^(١٦٤) فأبو بكر الأنباري يكت عن جمال البيت بهذا الشرح النحوي ، لأنّه فيما يظهر لم يكن مقنياً بالتحليل الجمالي للبيت قلتر صابته بإثبات توافق هذا البيت مع ما توصل إليه اللغويون والنحاة من مقاييس ومعايير .

وقد شجر خلاف بين اللغويين والنحاة من جهة ، والنقاد والأدباء من جهة أخرى عمن يتولى شرح نصوص الأدب العربي ابتداءً من القرن الثالث الهجري انتهى بقوة ابن الأثير في أول القرن السابع الهجري : «أسرار الفصاحة لا تؤخذ من علماء العربية ، وإنما تؤخذ منهم مسألة نحوية أو تصريفية ، أو نقل كلمة لموية ، وما جرى هذا الحرى ، وإنما أسرار البلاغة قلها قوم مخصوصون بها»^(١٦٥) .

ولم يكن هذا الخلاف ناشئاً عن دهاب اللغويين والنحويين إلى أنهم هم أرباب فهم الشعر ، وإنما كان منهج اللغويين والنحويين أنّ سلامة الشعر معيار سلامة قواييسهم في اللغة والتصرف والنحو ؛ لهذا بدأ مع أقول القرن الثالث الهجري ومزوع القرن الرابع يظهر نوع من التخصص في مجالات اللغة والأدب والنقد كاختصاص قدامة بن حنبل وأبي هلال العسكري بالنقد والبلاغة ، واختصاص أبي عليّ المارسي بالنحو واللمعة ، ولا سيما أنّ النصوص التي كان اللغويون والنحاة معيّنين بها قد درّست لغوياً بشكل مرصّي

عنه سسناً ، وهي نصوص عصر الاحتجاج عدا شعر الشعراء للمولدين كأبي تمام
والبحرني وغيرهما .

سد أن ثمة نصاً يفي اللغويين والحياة متعكبين به يدرسونه ويتدارسونه ، وبقيمون
دراساتهم حوله ، ومن أجله ، وهو القرآن الكريم .

٢- مجالس العلماء

تبدو مجالس علماء العربية في قصور الخلفاء وغيرها مؤتمرات علمية رفيعة المستوى ،
يحضر فيها العلماء معارفهم المختلفة ، من ذلك أن عيسى بن عمرو جاء إلى أبي عمرو بن
العلاء وعنده أبو محمد البريدي ، فقال عيسى : ما شيء بلغني أنك تحبونه؟ قال : وما
هو؟ قال : بلغني أنك تحب عيسى الطيب إلا المسك بالرفع . فقال له : نعمت يا أبا عمرو -
عيسى - وأدلع الناس ، ليس في الأرض حجارتي إلا وهو يصب ، ولا في الأرض عيمي
، لا وهو يرفع . ثم اختبر البريدي كلام أبي عمرو وأرسل من يستوثق من الكلام ، فكان
الرأي موافقاً لقول أبي عمرو حتى إن الأعرابي الحجاري أبي الرفع ، والنميمي أبي
الصب . فقال عيسى لأبي عمرو بن العلاء . بهذا والله فقت الناس^(١٦٦) .

وسأل أبو عبيد الله وزير المهدي أبا محمد البريدي ، فقال : ما تقول يا أبا محمد في
الشراء؟ مقصور أو محمود؟ فقال : محمود . ثم سأله أبو عبيد الله الكسائي ، وكان حاضراً ،
فقال : مقصور . فقال أبو محمد . أخطأ الكسائي . واستدل بجمع (شري) على (أشربة)
لأن كل محمود جماعة بالهاء مثل كساء وأكسية ، وبناء وأبنية فاعتصر الكسائي
بالسمع فرد البريدي بالاستدلال بالأعراب موافقوه ، فصجل الكسائي^(١٦٧) .

ومن المجالس المشهورة المجلس الذي تناظر فيه سيبويه مع الكسائي في المسألة
الربوبية المعروفة ، وهذه المناظرة ليست من باب الترف العلمي بل هي تسعى حميد من
رحالات الدولة العباسية البرامكة : يحيى وجعفر والفضل للوقوف على مستوى المتكلم
الذي أحرزته الدراسات اللغوية عامة في البصرة والكوفة ، وقد انتهت هذه المناظرة
ببصرة بعض الأعراب الكسائي ضد سيبويه الذي شعر وكأنه أضاع جهود قرن كامل
من الدراسات اللغوية المتنوعة لعلماء البصرة ، وقد حُلل السخاوي (ب ٦٤٣هـ /

(١٢٤٥م) موقف مسيويه فقال : «فإنما أن يكون مسيويه قد بلغت هذه اللغة فلم تعلمها ، ولا عرّج عليها ، لأنه ليس كل ما سُمع منه شيء الأعراسي» - أصلاً عبده لتفصيل منه والحمل عليه ، ألا ترى أنهم قد حكوا أن من العرب من يصبب بـ "لم" ويجزم بـ "س" و"كي" ، حكى ذلك اللحاني ، وليس ذلك عما يلفت إليه^(١٦٨) ، وهذا ما جعل علماء البصرة يعدّون العدة لرد الاعتبار كما في ماضرات اليربلي والماري والمبرد مع الفراء ومن السكيت وتعلب^(١٦٩)

ولأصمعي ماضرات ومجالات كثيرة يظهر فيها الحرص على التوثق من صحة الرواية^(١٧٠) .

٣- كتب الردّ

تشكل كتب الردّ على اللغويين والنحاة ظاهرة لافتة في تاريخ العربية ، لها جوانب متعددة ، منها أنها شكل من أشكال التحقق من صحة رواية ، أو صياغة ، أو قاعدة ، أو تفسير ، أو معنى ، وما شابه إلى ذلك ، وهي ظاهرة صحيّة تحافظ في الغالب على بقاء العلم من أخطاء الملاحظة أو الاستفراء أو التحليل أو التفسير ، لكي يبقى قوياً متمسكاً غير متناقض ، مع أنها في أحيان قليلة بناءً مبني على الهوى والليل في المذهب أو الفكر

ومن المشهورين بالردّ على اللغويين والنحاة ابن درستويه عبد الله بن جعفر (ت ٣٤٧هـ / ٩٥٨م) ، وله كتاب الردّ على المفضل في الردّ على الخليل في كتب النحويين ، وصفه القطعي بأنه "كتاب مفيد" ، وكتاب الردّ على ثعلب في اختلاف النحويين ، وكتاب الردّ على ابن جالويه في الكلّ والبعض ، وكتاب الردّ على الفراء في المعاني ، وكتاب الردّ على أبي زيد البلخي في النحو .

ومن كتبه في الردّ كتاب نقض الرواندي على النحويين ، وكتاب البصرة لمسوييه على جماعه للنحويين ، وكتاب الانتصار لكتاب العين وأنه للخليل^(١٧١) .

وما رمى ابن درستويه اللغويين والنحاة في ردوده عن جهل ؛ إذ كان نحويّاً حذيل الفهر مشهور الذكر حينئذٍ لتصانيف ، فمصانيفه في غاية الجودة والإنعان ، لكنه كان شديد الانتصار لمذهب البصريين في اللغة والنحو^(١٧٢) .

وفي رد ابن ولاد أبي العباس أحمد بن محمد (ت ٢٣٢ هـ / ٩٤٣ م) على المرّد في كتبه " لا تنصار المسيبونه على المرّد " يبرر أهمية الردّ في نخل آراء المرّد في تعليل سببونه ، ذلك أن ابن ولاد دقق في أدلة المرّد فوجدتها مفتقرة إلى السماع الصحيح ، أو انفصل الدقيق عن العرب وعن سببونه ، أو التفسير^(١٧٣) ، لأن المرّد كان في أبواب الشبهة ، فعندما نصحت خبرته في اللغة والنحو تراجع عما كتب واعتذر^(١٧٤)

٤- اختبار الأعراب

لم يكن جمهور اللعويين والسعاة يأخذون عن الأعراب إلا إذا وثقوا بسلامة لعنتهم وفصاحتهم ، وكانوا يصلون إلى الثقة بطرق متباينة ، كالانطباع ، أو معرفة مكان السكن ، أو المخالطة ، أو الاختبار^(١٧٥) .

فابن جنيّ سأل يوماً أبا عبدالله الشجريّ الأعرابيّ ، فقال له : كيف تجمع (دكنا)؟ فقال : دك كين . فقال : فسر حانا؟ قال : سراحين . فقال : فقرطانا؟ قال : فراطين . فقال : فعثمان؟ قال : عثمانون . فقال له ابن جنيّ : هلا قلت أيضاً عثمانين؟ فقال أبو عبدالله : أيش عثمانين! أرايت إساناً يتكلّم بما ليس من لعنه ، والله لا أقولها أبداً^(١٧٦) .

وسأل ابن جنيّ أبا عبدالله الشجريّ ومعه ابن عمّ له دونه هي الفصاحة ، وكان اسمه فصا ، فقال لهما كيف نحقّران (حمرأ)؟ فقالا : حُميراء . فقال فسوداء؟ قالّا : سُويداء . ووالى من ذلك أحمرأ وهما يجيشان بالصواب ، ثمّ دسّ في ذلك (علياء) ، فقال عصص : عُلياء ، ونبّه الشجريّ ، فلما همّ بفتح الباء تراجع كالمدعور ، ثمّ قال : أه ، عُليبي ، ورام الضمة في الباء^(١٧٧) .

وسأل أبو عمرو بن العلاء أبا حنيفة الأعرابيّ عن قول العرب : " استأصل الله عرقانهم " ، فذهب أبو حنيفة التاء من (عرقانهم) ، فقال له أبو عمرو : هيهات أبا حنيفة ، لأنّ حديثك وذلك لأنّ أبا عمرو استضعف للصب بعدما كان سمعها منه بالخبر^(١٧٨)

ونقل الصّوّاء عن أبي الجراح الأعرابيّ أنّه قال في كلامه : ما من قوم إلا وقد سمعنا نعبانهم ، يصبّ التاء ، ثمّ رجّع عن كلامه ، وعبد الصّوّاء هذا الانحراف من التوهّم^(١٧٩)

ويسدو أنَّ الحاجة لم يشقوا بكلام الأعراب بعد أن بدأ الانحراف العمويّ يظهر في كلامهم ، فتوقفوا عن الاحتجاج بعد القرن الهجريّ الرابع .

والشروح المغوية للنصوص الأدبيّة ، ومحالّ العلماء ، وكتب الردّ ، واحتساب الأعراب ، كانت في وجه من وجوها وسائل علميّة امتعان بها نخبة العربيّة في نحل استهوائهم وبوثيقه والتحقّق من تمتعه بدرجة مرضيّة عنها من البحث العلميّ الصحيح ، والتفكير العلميّ السليم ، لكي تكون مسالكهم في تحليل المادّة المستفراة مرتكزة على أساس علميّ قويّ .

هوامش الفصل الأول

- (١) نظر في التحجير اللعويّ محث الدكتور حمزة بن قلال المزني، التحجير اللعويّ مظاهره وأسابيه، مجلة جدير، ٥، ٢٠٠١م، ص ٥٤-١٢٩، ثمّ أنعم النظر في تأوله العلميّ أثناء الحو العربيّ في ضوء التحجير اللعويّ، ص ٩٢-١٠٠.
- (٢) انظر: محمود صبح، الإصباح في شرح الاقتراح، ص ٩١-٩٢.
- (٣) نظر في الصلوات بين العرب وغيرهم قبل الإسلام ما كتبه الدكتور علي أبو المكارم في كتابه: تقويم المكر النحويّ، ص ١٤-٢٧.
- (٤) انظر: ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ص ١١.
- (٥) نظر كتب السيرة النبويّة في ذكر إرضاع حلّة السعدية الرسول -صلى الله عليه وسلم- وحديث اختباره عليه الصلاة والسلام بمصاحته الذي ذكره أبو الطيب الخليلي، في كتابه: مراتب النحويين، ص ٦.
- (٦) أبو حيان النبطي، البحر المحيط، ج ١، ص ١١٠.
- (٧) انظر: المصدر السابق ج ١، ص ١١٠.
- (٨) انظر: ناصر الدين الأسد، مصادر الشعر الجاهلي، ص ٥٠-٥٢.
- (٩) المرجع نفسه، ص ٥١.
- (١٠) انظر: المرجع نفسه، ص ٥١.
- (١١) لخدش، الأثر، وأنوش هو أنوش بن شيث بن آدم، والمثل يُصوب فيما قدّم عهد، ومعناه أنّ أنوش أول من كتب وأثر بالخط في المكنون. انظر: الميداني، مجمع الأمثال، نسخة محمد محيي الدين عبد الحميد، ج ١، ص ١٩.
- (١٢) انظر: جواد علي، المصطلح في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج ٩، ص ٤٩.
- (١٣) انطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج ٤، ص ٢٠، والخبر عند الدكتور الأسد في كتابه: مصادر الشعر الجاهليّ، ص ٥١.
- (١٤) أبو حيان النبطي، البحر المحيط، ج ١، ص ١١٠.
- (١٥) انظر مختصر تفسير ابن كثير، ج ٢، ص ٢٥٤-٢٥٦.
- (١٦) جاءت القصة بروايتين مختلفتين في اللفظ لكن المعنى متقارب. انظر القصة عند أبي حيان النبطي، البحر المحيط، ج ١، ص ١١٠، ج ٨، ص ٣٦٦.
- (١٧) تذكر الدكتور جواد علي قبلنا في هذا الأمر. انظر كتابه: المصطلح في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج ٩، ص ١٧.
- (١٨) سن من شرط اللغة المسيطرة أن تكون الأرقى والأقوى في مقاييس علم اللغة، إذ إن لظهور لغة ما وشيوعها أساليباً غير لغوية كالقوة الاقتصادية والسياسية، ولهذا قد نجد شيئاً من الشاذ

في العربية أو الصعيف عند النحلة، وهو في الحقيقة الأصل التاريخي أو الوجه الأكثر انسجاماً مع مواليس اللغة.

(١٩) انظر: ديوانه، ص ٩٣.

(٢٠) انظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ص ٨٣.

(٢١) انظر: حمزة بن قبلان المزني، التحرير اللغوي، مجلة جذور، ع ٥، ٢٠٠١م، ص ٩٨.

(٢٢) انظر: السيوطي، جمع الهوامع، ج ١، ص ٢٦٩.

(٢٣) انظر: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٧٥.

(٢٤) انظر: ابن فارس، الصحاح، في قفه اللغة، ص ١٠.

(٢٥) أبو حيان الترناطي، البحر المحيط، ج ١، ص ٢١١.

(٢٦) انظر الحميم عند ابن سعد في الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٢٢. وراجع ربطه بمسألة الكتابة في

العصر الجاهلي عند أستاذنا الدكتور ناصر الدين الأسد في كتابه: مصادر الشعر الجاهلي،

ص ٥٢-٥٤.

(٢٧) راجع آية الدين من سورة البقرة، آية رقم ٢٨٢.

(٢٨) انظر كتابه، ج ١، ص ١٤-١١٠.

(٢٩) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٠٨.

(٣٠) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٤.

(٣١) انظر كتابه، ص ٢٣٥-٢٧٩.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٧٨.

(٣٣) انظر تعريب هذه الأحاديث في حواشي التحقيق على كتاب الطوفي، الصفحة العنصية،

ص ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٦، ٢٤٧.

(٣٤) انظر: حمزة بن قبلان المزني، التحييز اللغوي: مظاهره وأسبابه، مجلة جذور، ع ٥، ٢٠٠١م،

ص ٧٥-٧٩.

(٣٥) المرجع نفسه، ص ٩٤.

(٣٦) الطوفي، الصفحة العنصية، ص ٢٦٦.

(٣٧) انظر: حمزة بن قبلان المزني، التحرير اللغوي: مظاهره وأسبابه، مجلة جذور، ع ٥، ٢٠٠١م،

ص ٩٨.

(٣٨) انظر رواية أبي بكر الأباري، إيضاح الوقت والابتداء، ج ١، ص ٣٩.

(٣٩) انظر بعض الروايات تصحح متباينة عند: السيرافي، أخبار التحويين المصريين، ص ٣٤ وأبي

البركات الأباري، نزعة الألباء، ص ١٧-١٩، ٢١-٢٢ والقمطي، إنباء الرواة، ج ١، ص ٣٩.

٤٤. والطوفي، الصفحة العنصية، ص ٢٢٧-٢٢٨، ٢٣١.

(٤٠) انظر السيرافي، أخبار التحويين البصريين، ص ٣٥-٣٦. والسيوطي، الأخبار المروية في

سب وضع العربية، ضمن كتاب رسائل في الفقه واللغة، ص ١٦٧.

- (٤١) انظر السيوطي، الأخبار المروية في سبب وضع العربية، ص ١٦٢ .
- (٤٢) جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج ٩، ص ٤٥ . وانظر في اختلاف الباحثين في تحقيق هذه الروايات الدراسات الآتية :
- علي أبو المكارم، تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري، ص ٢٣-٧٩ .
- محمد خير الحلواني، المفصل في تاريخ النحو العربي، ج ١، ص ٢٧-٦١ .
- السيد حسن الصدر، تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام، ص ٤٠-٦١ .
- السيد هاشم محمد، أبو الأسود الدؤلي، ص ١٣٤-١٤٥ .
- عصام مور الدين، تاريخ النحو : المدخل، ص ١٢-٧٢ .
- كمال إبراهيم، واضح النحو الأول، مجلة البلاغ، ع ٨، ١٩٦٧ م، ص ١٥-٢١ . ج ٩، ص ١٨-٢٢ . ج ١٠، ص ٢٢-٢٥ .
- (٤٣) محمود سليمان باقوت، أصول النحو العربي، ص ٢٢-٣٢ . وانظر كتاب لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم للقاسم بن سلام، وقد جاء على الغلاف أنها رواية عن الصحابي الجليل ابن عباس رضي الله عنهما .
- (٤٤) انظر . عصام مور الدين، تاريخ النحو، المدخل، ص ٨٧-٨٨ .
- (٤٥) أبو البركات الأيباري، نزهة الألباء، ص ٢٢ .
- (٤٦) انظر : القفطي، إنباء الرواة، ج ١، ص ٥٦ . والسيد هاشم محمد، أبو الأسود الدؤلي، ص ١٦٣ .
- (٤٧) محمد المنجي المصياصي، التعريب ونسبته في الوطن العربي، ص ٤٢٢ .
- (٤٨) انظر : الزجاجي، مجالس العلماء، ص ٨-١٠، ٢٥-٤١، ٤٢-٤٣، ٢٥٥-٢٥٦ .
- وانظر ما كتبه الدكتور سامي عابدين عن الانجازات اللغوية والبلاغية في قصر المأمون، ص ٢٨٩-٣١٩ .
- (٤٩) أبو البركات الأيباري، نزهة الألباء، ص ٦١ .
- (٥٠) المصدر نفسه، ص ٦٩ .
- (٥١) انظر : القفطي، إنباء الرواة، ج ٤، ص ٦٦ .
- (٥٢) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٥ .
- (٥٣) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٩ . وللشومع في تحليل كتاب الحدود للعلاء، انظر كتابنا نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص ٢٨-٤٣ .
- (٥٤) انظر : التهاني، كتاب اصطلاحات الصوت، مادة (الاستقراء) .
- (٥٥) انظر : علي أبو المكارم، أصول التكبير النحوي، ص ٢٧٥-٢٧٦ . ومحمد خير الحلواني، الخلاف النحوي، ص ٦١-٦٩ .
- (٥٦) انظر كتابه : مدخل إلى فقه اللغة العربية، ص ١٣٤ .
- (٥٧) انظر كتابه من تاريخ النحو العربي : درسه وبصومه، ص ٢٨-٣٩ .

- (٥٨) انظر كتابه : من أسس علم اللغة ، ص ٢١٧ .
- (٥٩) انظر ترجمة الدكتور حمزة بن قلات المريسي لشيء من كتابه : مدخل إلى اللغة والنسب ، في مجلة كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، ١٩٨٧ م ، ج ١ ، ص ١٤ ، ص ١٨٩ .
- (٦٠) لهذا عدو الدكتور حمزة بن قلات المزني تعميم النحلة . انظر كتابه : مراجعات لانية ، ج ٢ ، ص ٢١٩-٢٢٠ .
- (٦١) انظر كتاباً : نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، ص ١٤٥-١٤٦ .
- (٦٢) نسبة الكلمات غير العربية في أصلها في اللغة العربية ٢,٥٪ حسب تقدير الأب رفائيل بحة اليسوعي ، ربما تصل نسبة الكلمات غير العربية في أصلها ٥٥٪ من اللغة العربية حسب تأكيد باحث لغوي مُحدث
- انظر : الموسوعة العربية العالمية ، ج ٢١ ، ص ١٢٢ ، مادة اللغة العربية .
- (٦٣) انظر كتابه : المفتي في النحو ، ج ١ ، ص ٥١-٥٢ .
- (٦٤) انظر كتابه : الخصائص ، ج ٢ ، ص ٣١ .
- وانظر حمزة بن قلات المريسي ، التحعر اللغوي . مظاهره وأسبابه ، مجلة جذور ، ج ٥ ، ص ٢٠١١ م .
- ص ٩٥-٩٦ . ومحمد إبراهيم عبادة ، عصور الاحتجاج في النحو العربي ، ص ٧٦-٧٨ .
- (٦٥) انظر كتابه : الخصائص ، ج ٢ ، ص ٧ .
- (٦٦) الفطلي ، إنباء الرواة ، ج ٤ ، ص ١٢٢ .
- (٦٧) نقل النص السبوطي في الاقتراح .
- انظر شرحه للدكتور محمود فجمال ، الإصباح في شرح الاقتراح ، ص ٩١ .
- (٦٨) الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ١٥ ، ص ٤١٦ .
- (٦٩) انظر : كتاب الحروف ، ص ١٤٧ .
- (٧٠) توصل إلى هذه النتيجة غير واحد من الباحثين المعاصرين . انظر مثلاً - علي أبو المكارم ، أصول التكبير النحوي ، ص ٥٢-٥٥ .
- محمد إبراهيم عبادة ، عصور الاحتجاج في النحو العربي ، ص ٢٣٠-٢٤١ .
- محمد خليفة الدماخ ، التطريز اللغوي ، ص ١٧١-١٧٣ .
- (٧١) انظر : الكتاب ، ج ١ ، ص ٤١٤ .
- (٧٢) الحجاز ليست قبيلة بل منطقة فيها عدة قبائل وهي القبائل التي تعيش بين ساحل البحر الأحمر الشرقي وسلطنة الحبال الغربية في الجزيرة العربية .
- (٧٣) انظر كتابه : ج ٤ ، ص ٤٧٣ .
- (٧٤) انظر : المصدر السابق في هاتين الكتاب .
- (٧٥) انظر الاتهامات التي جرت بها هذه القول على الاستقراء النحوي في كتاب صديقي الدكتور سعيد الريدي ، القياس في النحو العربي ، ص ٤٩ . إذ أورد آراء ثلاثة من الباحثين في الاستقراء النحوي .

- (٧٦) انظر كتبها البحث العلميّ أساليبته النظرية وعلمته العملية ، ص ٢٠٧
وانظر محمد عبيدات وزملاءه : منهجية البحث العلميّ ، ص ٩٧ .
- (٧٧) انظر : المرجعين السابقين في الصفحات المشار إليها نفسها .
- (٧٨) انظر : تيريس موزر وكريستين كارلنغ ، فهم اللغة ، ص ٤٤ .
- (٧٩) انظر : الخصائص ، ج ١ ، ص ٢٤٤-٢٤٥ .
- (٨٠) تيريس موزر وكريستين كارلنغ ، فهم اللغة ، ص ٤٣
- (٨١) انظر : ص ٢٥ .
- (٨٢) تيريس موزر وكريستين كارلنغ ، فهم اللغة ، ص ٤٣ .
- (٨٣) انظر : الإرشاد إلى علم الإعراب ، ص ٣٩ من دراسة المحقق
- (٨٤) المصدر نفسه ، ص ٢٩ من دراسة المحقق ، وقد ذكر شواهد أخرى على التصريح بالاستفراء
نظر ص ٣٩-٤٠ من الدراسة .
- (٨٥) انظر بحثنا المثال النحويّ في كتاب سيبويه بين الدلالة الاجتماعية والقاعدة النحوية ، مجلة
كلية الدراسات الإسلامية العربية ، ج ٢٠ ، ٢٠٠١ م ، ص ٣٤٧-٣٧٠ .
- (٨٦) انظر بحثنا التفكير الرياضي في نظرية النحو العربيّ ، نظرية التبادل الرياضية أنموذجاً ، مجلة
دراسات ، الجامعة الأردنية ، ٢٠٠١ م .
- (٨٧) لتتوسع في فلسفة الشاهد في العربية . انظر : محمد عليقة الدماخ ، التطوير اللغويّ ، ص
٢٠١-٢٠٤
- (٨٨) انظر كتابه : الإبانة في اللغة العربية ، ج ١ ، ص ٣٨-٣٩ .
- (٨٩) الخصائص ، ج ٢ ، ص ١٧
- (٩٠) انظر : الخصائص ، ج ٢ ، ص ٢٧٥-٢٨٥ .
- (٩١) معاني القرآن ، ج ٢ ، ص ٢١٦
- (٩٢) انكتاب ، ج ٢ ، ص ١٥٥
- (٩٣) انظر كتابه : أسس علم اللغة ، ص ٢٦٠
- (٩٤) انظر : ابن جنيّ ، الخصائص ، ج ٢ ، ص ٢٧٦ .
- (٩٥) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١١
- (٩٦) انظر : المرادي ، الجس الداني ، ص ٢٦ .
- (٩٧) دراسات في فلسفة العلوم ، ص ٥٠٣
- (٩٨) الخصائص ، ج ٢ ، ص ١٥ .
- (٩٩) انظر : ج ١ ، ص ٥٣ ، ٧١ ، ١٢٤ ، ١٨٢ ، ٢١٩ ، ٢٠٤ ، ٢٠٩ ، ٢٢٠ ، ج ٢ ، ص ٧٤ ، ٩٢ ، ١١٠ ،
١١٨ ، ٢١٩ ، ٢٣٦ ، ٢٤٥ ، ٢٥٩ ، ج ٣ ، ص ١٥٧ ، ٢٨٥ ، ٢٩٤ ، ٢٠٣ ، ٤٢٥ ، ٥٠٢ ، ٥٤٩ .
- (١٠٠) انظر : ج ٢ ، ص ٣١٢-٣٢٢
- (١٠١) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣١٢

- (١٠٢) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٢٨٦ .
- (١٠٣) انظر كتابه ، التفكير العلمي ، ص ٢٩٢ .
- (١٠٤) انظر ابن عساكر ، تاريخ دمشق ، ج ٢٥ ، ص ١٨١ ، ١٨٢ .
- (١٠٥) جمع له الدكتور إميل بديع يعقوب أكثر من أربعين شاهداً في اللغة والنحو
- انظر موسوعته المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، مج ١٤ ، ص ٢٥٧-٢٥٨ من المهارس
- (١٠٦) انظر السيرافي ، أخبار النحويين البصريين ، ص ٢٩ . وأبو البركات الأيباري ، نزهة الألباء ،
- ص ٢٣-٢٤ . والقفطي ، إنباء الرواة ، ج ٢ ، ص ٢٤٤ .
- (١٠٧) الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ، ص ٣٢ . وأبو البركات الأيباري ، نزهة الألباء ، ص
- ٢٦
- وانظر في دوره في النحو العربي . عبد المال سالم مكرم ، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو
- العربي ، ص ١٠٢-١٢٩ .
- (١٠٨) الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ، ص ٤١ . وأبو البركات الأيباري ، نزهة الألباء ، ص
- ٢٨-٣٠ .
- (١٠٩) القفطي ، إنباء الرواة ، ج ٢ ، ص ٣٧٥ .
- وانظر : حسن خميس الملق ، نظرية الأصل والصرح ، ص ٢٦-٣٧ . ومحمد خير الحلواني ،
- المفصل في تاريخ النحو العربي ، ص ١٥٧-١٧٢
- (١١٠) الخصائص ، ج ١ ، ص ٩٨ .
- (١١١) القفطي ، إنباء الرواة ، ج ٢ ، ص ٣٧٥
- (١١٢) الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ، ص ٢٥ .
- (١١٣) المصدر نفسه ، ص ٢٥ .
- وانظر عبد المال سالم مكرم ، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ، ص ١٧٩-٢٦٩
- (١١٤) انظر في مكانته كتاب أسنادي الدكتور جعفر عيابة ، مكتبة الخليل بن أحمد في النحو
- العربي .
- (١١٥) انظر حسن خميس الملق ، تاريخ النحو العربي شعراً دالية أبي حيّان المرناطلي ، مجلة
- تراث ، الإمارات العربية المتحدة ، ج ١٤ ، ص ٢٠٠ ، ص ٢٨-٣٠ .
- (١١٦) انظر : القاضي الفضل ، تاريخ العلماء النحويين ، ص ١٠٩-١١١ . والقفطي ، إنباء الرواة ،
- ج ٢ ، ص ٣٤٦-٣٦٠ .
- (١١٧) عبد المال سالم مكرم ، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ، ص ٢٧٢ . وللدوسج راجع
- الكتاب نفسه ، ص ٣٧٠-٣٨٩ .
- (١١٨) السيرافي ، أخبار النحويين البصريين ، ص ٥١ .
- (١١٩) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ج ١٢ ، ص ١٢٢ . وأبو البركات الأيباري ، نزهة الألباء ،
- ص ٥١ .

- (١٢٠) أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء، ص ٥٩.
- (١٢١) المراء، معاني القرآن، ج ٣، ص ١٠٧.
- (١٢٢) انظر ترجمته التي أوردها أبو البركات الأنباري في كتابه: نزهة الألباء، ص ٦٩-٧٢.
- (١٢٣) انظر القطعي، إنباء الرواة، ج ٣، ص ٢١٩.
- (١٢٤) أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء، ص ٨١.
- (١٢٥) انظر: معاني القرآن، ج ٢، ص ٢٢.
- (١٢٦) سير أعلام النبلاء، ج ١٠، ص ١٧٥.
- (١٢٧) المصدر نفسه، ج ١٠، ص ١٧٧.
- (١٢٨) أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء، ص ١٠٠.
- (١٢٩) المصدر نفسه، ص ١٠١.
- (١٣٠) انظر: موارد أبي زيد، المقدمة.
- (١٣١) انظر كتابه: الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص ٧٦-٧٧.
- (١٣٢) انظر: هاروي، أسس علم اللغة، ص ١٢٠.
- (١٣٣) السيرامي. اختيار النحويين البصريين، ص ٦٨.
- (١٣٤) أبو البركات، الأنباري، نزهة الألباء، ص ٩٠.
- (١٣٥) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص ١٦٨.
- (١٣٦) القطعي، إنباء الرواة، ج ٢، ص ١٩٨.
- (١٣٧) أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء، ص ٧٧-٧٨.
- (١٣٨) المصدر نفسه، ص ٨٠.
- (١٣٩) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص ٩٧.
- (١٤٠) المصدر نفسه، ص ١٠١.
- (١٤١) المصدر نفسه، ص ١٠٩-١١٠.
- (١٤٢) المصدر نفسه، ص ١٤١.
- (١٤٣) المصدر نفسه، ص ١٤٧.
- (١٤٤) انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٣، ص ١٦٠.
- (١٤٥) ذؤاد وكرها، التفكير العلمي، ص ٢٩٤.
- (١٤٦) انظر: رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي: سياساته النظرية وممارسته العملية، ص ٣٢.
- (١٤٧) بلرجاجي، مجالس العلماء، ص ٣٢.
- (١٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٤٢-٢٤٣.
- (١٤٩) انظر ترجمته في كتب التراجم.
- (١٥٠) معاني القرآن، ج ٢، ص ١٢٧.
- (١٥١) ابن جني، الخصائص، ج ٣، ص ٢١٥.
- (١٥٢) انظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٠٧، ج ٢، ص ٢٩٠.

- (١٥٣) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣١٢
- (١٥٤) معاني القرآن، ج ١، ص ١٩ .
- (١٥٥) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٣٢ .
- (١٥٦) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١١١
- (١٥٧) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٨٤ .
- (١٥٨) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٦٢ .
- (١٥٩) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٩ .
- (١٦٠) انظر: فؤاد زكريا، التفكير العلمي، ص ٢٩٤-٣٠٣
- (١٦١) انظر: محمد بن عاصم المرناطلي، جنة الرضا في التسليم لما قدر الله وقضى، ج ١، ص ١٠٨
- (١٦٢) انظر كتابه: ضرورة العلم، ص ١٨٤ .
- (١٦٣) انظر: السيوطي، بنية الوعاة، ج ٢، ص ٧٤
- (١٦٤) انظر: ص ٣٦١-٣٦٢
- (١٦٥) انظر: المثل المستر، ج ١، ص ٢٨٠ وانظر للتوسّع كتاب الدكتور عبد الحكيم راضي، نظرية اللغة في النقد الأدبي، ص ٩-٢٠
- (١٦٦) انظر: المرجعيات، مجالس العلماء، ص ١-٤
- (١٦٧) المصدر نفسه، ص ١٦٩-١٧٠
- (١٦٨) قبل أن المناظرة كانت بحضور الرشيد
- انظر: المرجعيات، مجالس العلماء، ص ٨-١٠ . والسماوي، سفر السعادة وصغير الإلهاد، ج ٢، ص ٥٤٩ .
- (١٦٩) انظر في المناظرات كتاب صديقا الدكتور وحيم جبر أحمد الحساوي، المناظرات اللغوية والأدبية في الحضارة العربية الإسلامية، ص ٨٩-١٠٣ .
- (١٧٠) انظر: المرجع السابق، ص ١٢٥-١٣٢
- (١٧١) انظر ترجمته التي أوردتها المقطبي في كتابه إسد الرواة، ج ٢، ص ١١٣-١١٤
- (١٧٢) انظر المصدر نفسه، ج ٢، ص ١١٣ .
- (١٧٣) انظر: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص ٤٧، ٤٨، ٥٢، ٥٤، ١١٦، ١٥١ .
- (١٧٤) انظر: ابن جني، الخصائص، ج ٣، ص ٢٩٠ .
- (١٧٥) انظر في أخبار الأعراب وموقف المفويين والنحلة منهم:
- محمد عبيد، الرواية والاشهاد باللغة، ص ٣٠-٤٢ .
- عبد الحميد الشلقاني، الأعراب الرواة، ص ٩٧-١٢١ .
- (١٧٦) انظر: الخصائص، ج ١، ص ٢٤٣
- (١٧٧) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٨
- (١٧٨) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٥
- (١٧٩) انظر معاني القرآن، ج ٢، ص ٩٣ .

الفصل الثاني

التحليل النحوي

مع أن التحليل في الهرم النظري للتعبير البحثي العلمي يتلو الاستقراء إلا أنه في الممارسة العملية قد يداخل مع الاستقراء والتفسير ، وهذا التداخل في النحو العربي صالح طبيعي ؛ ذلك أن مرحلة الاستقراء امتدت إلى القرن الرابع الهجري عند بعض النحاة مع أن التكيف النحوي الذي تظهر فيه ثمار الاستقراء والتحليل والتفسير ظهر في القرن الثاني الهجري ؛ لأن الاستقراء لم يكن دفعة واحدة ، وكذلك التحليل والتفسير ، فقد حصل تداخل حميد ، إذ كان اختباراً موضوعياً للاستقراء والتحليل والتفسير ، تكرر غير مرة حتى اتحد النحو العربي شكله الموروث في القرن الرابع الهجري فيما أرجح ، فالاستقراء في حقيقته استقراءات ، والتحليل تحليلات ، والتفسير تفسيرات .

والتحليل تنظيم رياضي لمعطيات الاستقراء يعرض هذه المعطيات درجاً هرمياً من العام إلى الخاص ، ومن البسيط إلى المركب بتحويل المعطيات من عناصر متباينة في مجموعة كلية إلى صفات مشتركة في مجموعات جزئية ، فنحل صفة صفة ، أي مجموعة مجموعة ، لكي تتحول الصفة إلى معيار رمزي مجرد بسيط يدل على موصوف غير رمزي هو مادة الاستقراء ، وهذه الدلالة الاستلزامية هي القوة التي تجعل المعيار مؤلداً لنماذج كثيرة تشبه الموصوف ، وإن لم تكن صفة ، فإذا كانت صيغة "فاعل" مصححة من غير إعلال هي الصفة المشتركة للكلمات : "صارب ، لاعب ، عامل ، كاتب ، شارب" فإن إعمال هذه الصفة المشتركة - صيغة فاعل - على الكلمة (رَمَسَ) سينتج كلمة "رامس" ، وهي كلمة مُشاكِلة في شكلها العام للكلمات السابقة ، لكنها لم تكن منها

إد ، فمادة التحليل هي الاستقراء ، لكن نتائج أكبر من مادة الاستقراء ، لأن مصداق التحليل لا يستطيع أن يرتفع فوق منطقة الاستقراء ويطير إلى غيرها إلا إذا حول مادة الاستقراء إلى شيء يحف وزنه وترداد قيمته ، وهو المعيار .

لعل أصعب شيء في بناء العلوم تحديد القاعدة المركزية الأولى في التحليل ، إذ إن القواعد الأخرى الصغرى مستكنة عليها ، وتشتق منها ، وإذا كان الصواب فيها يعكس

قوة العلم ، فإن الخطأ فيها ، ولو كان بسيطاً مؤثراً بإهمار ذلك العلم ، ولو بعد حين ، لهذا ، تعدّ القسمة الثلاثية المعروفة للكلمة في العربية : الاسم والمعل والحرف أهم فاعده تحليلية هي النحو العربي ، إذ تدخل فيها متعلمو العربية إلى عالم النحو العربي ، ومُحال أن يفهم النحو العربي من لم يميز بين الاسم والمعل والحرف ؛ لأن أبواب النحو كلها قائمة عليها

اللغة وسيلة

تبيّن المشتغلون بالعربية أن اللغة وسيلة يستعملها الناس للتفاهم والتواصل فيما بينهم ، والأصل في الوسائل في الفكر الإسلامي تحقيق النفع ، وهذا الذي يجعل النفع عند المسلمين -على الأقل- وسيلة نفعية ؛ لهذا فهو الرسول صلى الله عليه وسلم عن سجع الكهان أو سجع الأعراب كما في رواية أخرى ، ففي الحديث الذي رواه مسلم «أن أبا هريرة قال : اقتلت امرأتك من هذيل ، فرمت إحداهما الأخرى بحجر ، فقتلتها وما في بطنها ، فاحتصموا إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم ، ففضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دمه جيبها عرة عبد لو وليدة ، وفضى بدم المرأة على عاقنتها وورثتها ولدها ومن معهم ، فقال خنبل بن الأسفة الهذلي : يا رسول الله ، كيف أقرم من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل ، فمثل ذلك يطل ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما هذا من إخوان الكهان من أحل سجعه الذي سجع»^(١) وهي رواية «أسجع كسجع الأعراب؟»^(٢) .

ودم رسول الله صلى الله عليه وسلم لهذا السجع راجع -كما يظهر- إلى أن الساجع استعمل اللغة لغير تحقيق شرط النفع بالتفاهم والتواصل ؛ إذ جاء مؤثرات كلامية لا تريد في المعنى شيئاً ، فتع اللغة في جهة المعنى ، فإذا كان السجع جزءاً من المعنى فهو محمود مقبول بل هو من مراقبي البلاغة في العربية ، لكن العكس كدعة الكهان وأصحاب الحجب مذموم ؛ إذ لا تحدث به منفعة التواصل والتفاهم على وجهها^(٣) والله أعلم .

وما دامت اللغة وسيلة تحقق النفع بالمعنى ، فإن النحو المبني عليها وسيلة تحقق النفع

بالمعيار ، لأنه من علوم الآلة ، فمعابير النحو ليست عابث بل وسائل لعناية حددها
الفكهي (ت ٩٧٢هـ / ١٥٦٤م) بقوله «وغيّته الاستعانة على فهم معاني الكتاب
وانسنة ، ومسائل الفقه ، ومحاطبة العرب بعضهم لبعض»^(١) ، فإذا كانت الوسيلة تحقق
العناية المطلوبة منها فهي وسيلة صحيحة علمياً

الطريق إلى تقسيم الكلمة

لما كانت اللغة جيشاً ضخماً معشراً من الكلمات ، كان تنظيمها الخطوة الأولى لبناء
منصومة نحوية قوية ؛ إذ يروى أن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ألقي صحيفة إلى
أبي الأسود الدؤلي - إن صحّت - فيها : «الكلام كله ثلاثة أشياء : اسم وفعل وحرف ،
فالاسم ما أبأ عن المسمى ، والفعل ما أتى به وفي رواية : ما أبأ عن حركة المسمى ،
والحرف ما أبأ عن معنى وليس باسم ولا فعل وفي رواية : والحرف ما أوجد معنى في
غيره ، وقيل في رواية ثالثة : والحرف أدلة بينهما»^(٢)

يبدو أن القسمة الثلاثية هي الخطوة الثانية في التحليل لا الأولى ؛ لأنها مبنية على
صفتين : أولاهما . المعنى ، وثانيتهما : حركته أي دونه ؛ لأن المعنى شرط في الاسم
والفعل ، فحصل الاشتراك في الصفة ، فاحتج إلى الرمن بهيئة مخصوصة لإزالة
الاشتراك بين الاسم والفعل ، على حين بقي الحرف حالياً من صفتي المعنى والرمن
عنى لا اجتماع والافراد . وهذا يعني أن الخطوة الأولى نظرياً هي المعنى .

التمييز بالمعنى المفرد المستقل

المعنى المفرد المستقل ما لا يدل جزء لفظه على جزئه^(٣) فكلمة "حسن" لا يتحقق
معها إلا بشصام حروف الخاء والسين والنون على الترتيب ، فليس لأي حرف منها
القدرة على تحقيق معنى كلمة "حسن" جزئياً ولا كلياً ، فالمعنى المفرد لا يتجزأ إلى
حروف لفظه كانه جوهري ، وشروط المعنى المفرد هي :

أ- وجود مجموعة من حروف العربية .

ب- تحقق معنى من تضام مجموعة الحروف .

ج - استحالة تجزئة المعنى حسب الحروف أو المقاطع .

فإذا كانت لدينا الكلمة (س) ذات المعنى (ع) المحقق في مجموعة الحروف (ن) فإن (ن) ليست جزءاً من (ع) إذ (ع) عنصر غير قابل للتجزئة على أي نحو ، وهذا يعني أن المعنى المفرد أصغر وحدة صوتية ذات معنى مستقل في النحو .

ويمتدّل على المعنى المفرد بوحدة من الطريقتين الآتيتين ، أو بهما معاً

١- المعنى المعجمي

كل كلمة لها جذر في المعجم لها بالضرورة معنى يكمله ذلك الجذر ، لأن المعجم مرجعية منتظمة في المعاني . ومعاني المعجم المبينة على جذوره إما أن تكون متحققة استعمالاً مثل (حَسَن) من الجذر (ح ، س ، ن) أو أن تكون متحققة عقلاً لا استعمالاً كما هي الجذور والكلمات المهملة نحو (دبر) المفلوكة عن (ريد) فجذرها الافتراضي (د ، ي ، ر) لكن هذا الجذر غير متحقق عملياً بانتظار المعنى الذي سيدخل فيه ، فلا يفك عنه ، نحو الجذر (ب ، ن ، ك) الذي تحقق بالكلمة (بك) مع ضرورة التفرقة بين إمكانية وجود الكلمة وسبب معناها ، فكلمة (بك) يمكن توليدها بالتبديل اللفظي بين حروف العربية ، لكن هذا التوليد يبقى مهماً إلى أن يطرأ سبب يجعله د معنى معيد .

ويستح عن اتحاد المعجم معياراً في قرر الكلمات أن الكلمات المشتقة بالمعنى هي الأفعال جميعاً ، ومعظم الأسماء ، لأن الأفعال في العربية من شرطها أن تكون على هيئة مخصوصة ، من هوائها إمكانية الرد إلى جذر في المعجم أما الأسماء فأنبيها كثيرة ، ولا يشترط فيها على التحقيق الرد إلى جذر في المعجم مثل أسماء الاستفهام ، وبعض الأسماء الأعجمية غير الجارية على أبنة العربية نحو "القسططبية" .

٢- المعنى الدلالي

وهو أن تلك الكلمة في أصل وضعها واستعمالها على معنى مستقل تتحصّل بها ، فتكون الكلمة دالاً ، والمعنى مفلولاً عليه ، مثل الصعائر نحو - «أنا ، هو ، أنتم» فهي تدن

على معنى ، لكن هذا المعنى يتحقق بالاستعمال والنواظير لا بصيغة معجمية لها جذر متفق عليه . ومثلها الكلمات الأعجمية غير الجارية مجرى الكلمات العربية في سائر الصرفي نحو . «تشرشل ، برلين ، كوسهاجر» وغيرها ، فهي أسماء لأنها تدل على ما يعادل الاسم في العربية من حيث الإشارة ، والحس ، وبعض المواقع الإعرابية كالفاعل وليتداً والمفعول به

والمعنى الدلالي هو الذي يعرض عدم قدرة المعجم على حصر الأسماء جميعها فيه وفق بسببه الاشتقاقية

فباستعمال التمييز بالمعنى المفرد المستقل تكون كلمات العربية على نوعين : كلمات ذات معنى مفرد مستقل ، وكلمات ليست ذات معنى مفرد مستقل

النوع الأول ينصوي تحته الاسم والفعل ، والنوع الثاني لا ينصوي تحته إلا الحرف وهذه النتيجة معتبرة إلى معيار آخر لغير الأسماء من الأفعال ، قال ابن عصفور : «اللفظ الذي يكون جزء كلام لا يخلو من أن يدل على معنى أو لا يدل ، وباطل ألا يدل على معنى أصلاً فإن ذلك عيب . فإن دل فيما أن يدل على معنى في نفسه أو في غيره ، فإن دل على معنى في غيره فهو حرف»^(٧) .

التمييز بالمبنى الصرفي

المبنى الصرفي هيئة حاصلة للكلمات ذات المعنى المعجمي المفرد المستقل ، وهي تصم الأفعال ومعظم الأسماء ، وقد تبين محاة العربية أن المبنى الصرفي يتحدد في الدلالة مع الرسم تارة ، وبمعك عن هذا الاتحاد أخرى ، فسماوا الكلمات المعجونة معها بالزمن أفعالاً ، والكلمات المعككة بمبائها عن الارتباط الدائم بالرسم أسماء ، قال ابن عصفور عن اللفظ المفرد المفيد : «وإن دل على معنى في نفسه فلا يخلو أن يتعرض سببه لزمان أو لا يتعرض ، فإن تعرض فهو الفعل ، وإن لم يتعرض فهو الاسم»^(٨) .

والطريق إلى المسمة الثلاثية فيها محطتان . المعنى ، والمبنى الدال على الرسم ، وباستعمال المعنى والرسم تكون قسمة الكلمات في العربية رباعية في التحليل الرياضي ، كما يأتي :

(١) المعنى + الزمن

(٢) المعنى - الزمن

(٣) الزمن - المعنى

(٤) - المعنى والزمن

التقسيم الأول متحقق في الفعل ، والتقسيم الثاني متحقق في الاسم ، والتقسيم الرابع متحقق في الحرف ، أما التقسيم الثالث فلا وجود له في العربية ؛ إذ مر أن الزمن يُعرف بالسمية والهيئة ، وهذه السمية من خصائص المعاني المعجمية فلا وجود للزمن إلا في المباني المعجمية التي تدل بالضرورة على المعنى ؛ فيصبح تمام القسمة السابقة :

(١) المعنى + الزمن = الفعل

(٢) المعنى - الزمن = الاسم

(٣) الزمن - المعنى = Φ

(٤) - المعنى والزمن = الحرف

وقد أصرّت هذه النتيجة العقلية المتفقة مع الاستقراء بعض الحجة فعمموها ؛ إذ قال المبرد «فالكلام كله : اسم وفعل وحرف حاء لمعنى لا يخلو الكلام - عريب كد أو أعجمياً - من هذه الثلاثة»^(١) . وهذا التعميم في غير محله ، لأن اللغات تختلف في أنظمتها النحوية ، ومسالكها الصرفية والصوتية

وخلو الحرف من العلامتين المميزتين للكلمة : المعنى المستقل والاقتراح بالزمن تحديد كافي له^(٢) ؛ لأن عدم العلامة علامة .

تقسيم الفعل بين المعنى والمبنى

لم يعب عن ذهن النحاة ، وهم يحللون مواد العربية أن فيها كلمات تدل بمعناها المعجمية على الزمن ، مثل «عد ، والأمس ، واليوم ، والآن» ، وغيرها ، لكن هذه الدلالة غير مرتبطة بالمعنى ، فكلمة «البارحة» بمعنى اليوم السابق على وزن اسم الماعل نحو

"لخاصره" لكن الأولى يربط معناها بالزمان في حين تتحلل الثانية من الدلالة المنطوقه على الزمن ، فسخت النحاة عن المبنى الملازم للاقتران بالزمان ، ووجدوا عيبهم في وزن "فعل" وتصاريحها مع مراعاة حركة الفاء والعين التبدلية .

الطريق إلى أقسام الفعل

من الأمور التي يدركها العقل البشري بدهاء أن الزمن له ثلاثة أقسام : قسم ماضي ونهس ، وقسم حاصر ، وقسم قادم في المستقبل ، وقد عبروا عن هذه القسمة العقلية بمثال يألمه العرب ، قال ابن يعيش : «لما كانت الأفعال مساوقة للزمان ، والزمان من مقومات الأفعال توحيداً عند وجوده ، وتعدماً عند عدمه انقسمت بأقسام الزمان ، ولما كان الزمان ثلاثة : ماضٍ وحاضر ومستقبل ، وذلك من قبل أن الأربعة حركات الفلك ، فمنها حركة ماضية ، ومنها حركة لم تأت بعد ، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية ، كانت الأفعال كذلك : ماضٍ ومستقبل وحاضر ، فالماضي ما عديم بعد وجوده ، فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده . وأما الحاضر فهو الذي يصل إليه المستقبل ويسري منه الماضي ، فيكون زمان الإخبار عنه هو زمان وجوده . . . والمستقبل ما لم يكن له وجود بعد ، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده . . .» (١١) .

فالقسمة العقلية للزمن أمر بقره النظر العلمي^(١٢) ، لهذا لم يكن بدعاً أن يحلل النحاة الأوائل زمن الفعل ، وفي أنهابهم هذه القسمة ليس بقصد إثباتها لو نفيها ؛ إذ هي من بدائنه الأمور عند المشتغلين بالمعلوم .

وقد تبين النحاة من استقراء كلام العرب أن الزمن يتخذ شكلين يظهر فيهما :

الشكل الأول : يقع فيه تلازم بين المبنى الصرفي والاقتران بالزمان ، نحو : "صرب يصرب" "ستصرب" "فلورن الصرفي" "فعل يفعل سيفعل" ملازم للاقتران بالزمان .

أما الشكل الآخر فلا يقع فيه تلازم بين المبنى الصرفي والاقتران بالزمان ، فتجد الشكل الصرفي مع تصرفين مختلفين من حيث الاقتران بالزمان ، نحو كلمة "كاتب" في المثالين الآتين

ما كاتب زيدٌ مصيدة .

- ما كاتبٌ مُحِطٌ وهاديه الحجة والبرهان .

فكلمة "كاتب" الأولى ذات اقتتران بالزمان جعلها تأخذ كالأفعال فاعلاً ومفعولاً ،
في حين جاءت كلمة "كاتب" الثانية اسماً مفعلاً عن الاقتتران بزمان مُحِطٌ مع أن
الكلمتين على وزن صرفي واحد ، فالجني مؤنث والارتباط بالزمان محيل .

إنَّ الفرق بين الشكليين اللذين يظهر فيهما الزمن في كلمات العربية مُحِطٌ بالنظام
بين المبني والرمز ، فهل هو شرط في الفعل أم لا؟ ذهب جمهور النحاة إلى أنه شرطٌ
دائمٌ ، وذهب الكوفيون إلى أنه ليس شرطاً دائماً ، فننتج عن المذهب الأول أن اسمَ
الفاعل اسمٌ عملٌ أم لم يعمل ، ونتج عن المذهب الثاني أن اسمَ الفاعل العامل فاعلٌ
فعله فعلٌ ويسميه الكوفيون بالفعل الدائم ، ويطبق به اسم المفعول^(١٢) .

يبدو أن رأي جمهور النحاة لسدُّ لأنه لا يستدعي الظرف في كل اسم فاعل ونحوه ،
هل هو عامل أم لا؟ لهذا ساد وانتشر .

وقد تبين النحاة أن الفعل الدال على الحاضر والمستقبل قد يكون على مبني صرفي
واحد ، نحو : الوزن "يفعل" مثل "يصغر" فهو صالح للحال والاستقبال ، وملايست
السياق هي التي تحدد جهة الزمن ، فهذه مشكلة أولى

وتبين النحاة أن الفعل "أدرس" يدل على زمن بعد زمان التكلم فهو في حكم
المستقبل ، والفعل "سأدرس" يدل على المستقبل ، وبين الفعلين فرق في المبني الصرفي
هذه الفرق في النجور ، فالأول طلب لشيء لم يحدث زمن التكلم ، والثاني طمع لشيء
سيحدث في المستقبل ، فالأول إنشاء والثاني خبر . وهذه مشكلة ثانية .

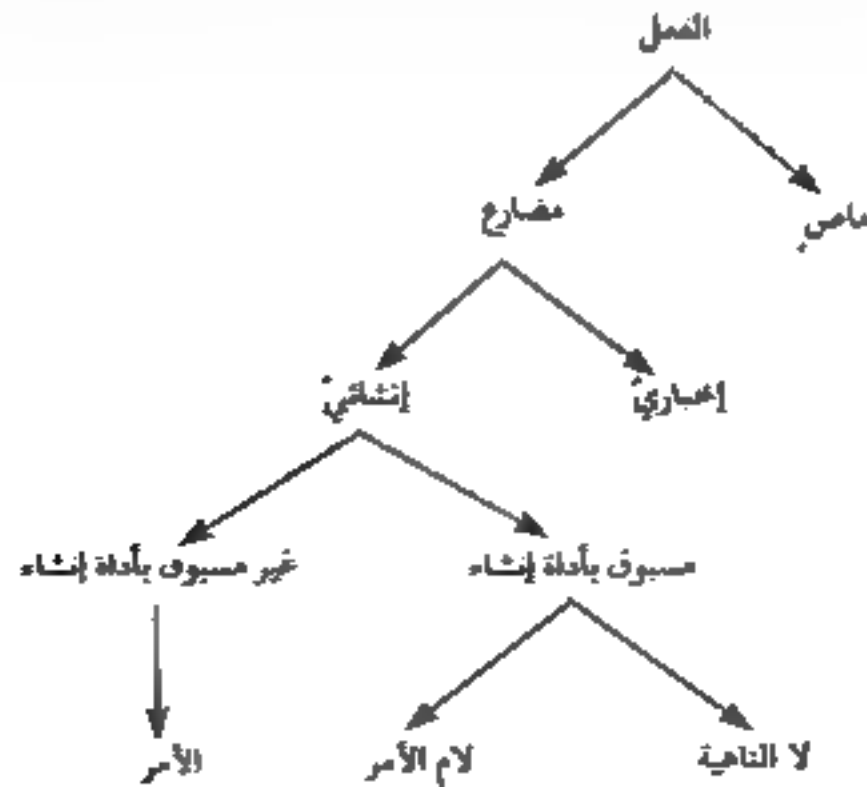
وتبين النحاة أن الفعل المضارع معرب بتغير حركة آخره رفعاً ونصباً وحزماً ، وهو في
حالة الجرم على معنيين :

الأول : الإخبار إذا سبق بأقوات الجرم باستثناء لام الأمر ولا الناهية

والثاني : الإنشاء إذا كان مسبوقاً بلام الأمر أو بلا الناهية ، وهذه مشكلة ثالثة .

وتتل هذه التحليلات التي تبينها نحاة العربية في الفعل على ما يأتي :

- أ- ثمة إمكانية لدلالة المبني الواحد على الحال أو الاستقبال .
- ب ثمة فرق دلالي في الفعل غير الماضي يتمثل بانقسامه إلى خبر وإشاء .
- ج- لا يختص الزمن الحاضر بمبى ما اختصاصاً دائماً .
- د- مبى الزمن الماضي ومشتقاته التصريفية لا اشتراك فيه .
- استخدم النحاة النتائج السابقة في قسمة الفعل في العربية إلى قسمين هما :
- ١- الماضي وهو الذي يدل بمبناه على الزمن الماضي من حيث صيغة النحو .
- ٢- المضارع وهو الذي يدل على الحاضر أو المستقبل ، وهو على شكلين اثنين .
- ١- الفعل المضارع الإخباري ، وهو الذي يكون في حالة رفع أو نصب ، أما إذا كان مجزوماً فشرطه عدم اختارانه بلام الأمر ، أو بلا الناهية .
- ٢- الفعل المضارع الإنشائي ، وهو الذي يدل على طلب غير ماحر مثل الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر أو بلا الناهية ، أو الدال على الطلب من غير أداة جرم ظاهرة ، وهو ما يسمى بفعل الأمر ، فعلم الأمر ليس مشتقاً من دلالة الزمن بل هو مشتق من فعل مضارع مجزوم دال على طلب ، كما في الشكل الآتي :



ويحتصر النحاة عادة حطاطة الشكل السابق بالقول للتداول بين جمهورهم : «المفعول ماضٍ ومضارع وأمر» ولعل الغاية التعليمية هي السب في طي الخطوات السابقة على تشكّل الأمر وانتشاقه من المضارع مع أنّ صابط ساء فعل الأمر يدلّ على ارتناظه بالمضارع المجزوم ؛ ذلك أنهم يقولون : «يُبنى فعل الأمر على ما يُجزم به مضارعُه»

وقد يرتبط بالعاية التعليمية توسيع آخر يعمّر لجمهور النحاة احتصارهم أقسام الفعل بالثلاثية المعروفة ، وهو أنّ الإخبار والإنشاء من معاني النحو ؛ فإذا قُذمت لطلبة العربية أحكام فعل الأمر معجونة بمعاني الأمر - وهو إنشاء طلبيّ - يمكن أن يحدث لبسٌ عند الطلبة . وهذا اجتهد يمكن أن يُقيل ، ويمكن أن يُوقص

وثمة مشكلة نتجت من تصنيف الفعل المضارع المسبوق بلام الأمر أو بلا الساهية ، وفعل الأمر في نخبة الإنشاء ؛ ذلك أنّ مفعول الفعل "أدرس" "لا تدرس" باستعمل لا الساهية ، والفعل "أدرس" معادل في معناه للمفعول "لتدرس" المجزوم بلام الأمر ، فهو يعني هذا أنّ فعل الأمر سارٍ عليه حكمُ الفعل المضارع في الإعراب أم أنّه منقطعٌ عنه ؟

ربط الكوفيّون فعل الأمر بالفعل المضارع فقالوا إنّهُ مُقرب مجزومٌ بحرف جزم مقدر ، حُدث لكثرة الاستعمال على سبيل الاقتصاد والتخفيف . وربط جمهور النحاة فعل الأمر بالنظرية العامة للمفعول وهي قائمة على أنّ الأصل في الأفعال البناء ، ولا سيّما أنّ عمل الحرف المختصّ بالمفعول مقدرًا من غير تعويضٍ خلاف الأصل^(١١) .

قد يكون رأي الكوفيّين صحيحاً من الناحية التاريخية والعملية ، لكنّ رأي جمهور النحاة منسجمٌ مع النصور الكليّ لعلم النحو .

إذن ، فالمفعول على سبيل الإجمال : ماضٍ ومضارع وأمر ، وهي قسمة غير مساوئة بدقة للقسمة العملية للزمان ؛ لاحتمال دلالة المضارع على الحال الحاضر ، والمستقبل القادم .

وقد كانت الطريق إلى القسمة الثلاثية للكلمة ، والقسمة الثلاثية للمفعول معجونةً بمشكلة التشكل والمعنى ، لكنّ هذه المشكلة لم تُعقِ النحاة عن مواصلة جهودهم في ساء النحو العربي ، ذلك أنّ التفسير - وهو هرم التفكير العلمي - يتولّى حلّ هذه المشكلة وغيرها بتفسير يجعلها منسجمةً مع سائر أحكام النحو ومقولاته .

تقنين العلامات

من المتعارف عليه بين الشرّ تميّز الأشياء بعضها من بعض بعلامات فارقة تحصن الجزء لا الكلّ ، فتؤدي إلى توزيع الظاهرة الكلية على ظواهر فرعية جزئية ، لكنّ منها علامة أو أكثر تميّزها من غيرها من غير أن تُعقّبها انتماءها إلى الظاهرة الكلية . واللعنة علامات تدلّ على قوصاع ومُعبان ومُعان ، فكلمة (ضرب) بمجموعها تدلّ على معنى الضرب ، وهذه الكلمة علامة على معنى الضرب تعاردها مستعملو اللغة تعارفاً عُرفياً اعتباطياً ، أشار إليه عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ / ١٠٧٨م) في قوله «فلو أنّ واضح اللغة كان قد قال (ربض) مكان (ضرب) لما كان في ذلك ما يؤدي إلى العساده»^(١٥) .

فاللغة في الدلالة المفردة لكل كلمة على حدة اعتباطية اجتماعية عُرفية ، لذا لا ينتمس العلماء سبباً لتسمية القمر بالقمر ، لأنّ هذا الاسم علامة اعتباطية على الجرم السماوي المشار إليه به ، فهو من قبيل أصل الوضع الدلالي ، لكنّ ائتلاف الكلمات بتشكيل المعاني المركبة ليس أمراً اعتباطياً بل هو مراعاة لازمة لصواب وقوانين ، من ذلك أنّه لا يجوز أن نقول في العربية - «حضر زيداً أو زيد» لأنّ الكلمات عندما تتصادم وتتضاد تصبح محكومة بنظام من العلاقات الدلالية والسموية وأحياناً الصوتية^(١٦) .

الطريق إلى تقنين العلامات

بما أنّ العلامة أمانة على سبيل ما فإنّ اتخاذها ميثاقاً في مرز المادة اللغوية المستقرة مسلكٌ علمي سليم في البحث ؛ ذلك أنّ إحالة النظر في كلمة (أح) المضافة إلى غير ياء المتكلم في الأمثلة الآتية :

- جاء أخوك

- رأيتُ أخاك .

- مررتُ بأخيك .

يظهر أنّ كلمة (أح) عدد الإضافة تتكوّن من عنصرين : ثابت ومتغيّر ؛ وإذا نظرنا إليها على أنّها مجموعة من الحروف فإنّ تحليلها الرياضي سينسجم مع نظرية المجموعات في الرياضيات ، كما يأتي :

أخوك = [أ، ح، و، ك]

أخاك = [أ، خ، و، ك]

أخيك = [أ، خ، ي، ك]

إنَّ العناصر المشتركة بين المجموعات الثلاث هي المجموعة [أ، ح، ك] ، وإنَّ العناصر غير المشتركة هي المجموعة [و، ا، ي] ، فالثابت هي العناصر المشتركة ، والمتغير هي العناصر غير المشتركة بالاحتكام إلى الشكل الإملائي وإعمال الحركات الصغيرة .

لقد كان التغير متوقفاً على سبب يخص كلَّ تغير على حدة ، فسبب وجود الواو في المثال الأوَّل ليس سبب وجود الألف في المثال الثاني ، مما يشجع على بناء فرضية كبرى في تحليل العلامات وتقنياتها ، وهي أنَّ المتغير علامة .

المتغير علامة

قال سيبويه في أوَّل الكتاب : «هذا باب محاري أواخر الكلم في العربية ، وهي تجري على ثمانية مجارٍ . على النصب والجَرِّ والرفع والجزم ، والفتح والضم والكسر والوقف . وهذه المجاري الثمانية يجمعهنَّ في اللفظ أربعة أصْرُبُ : فالنصب والفتح في اللفظ ضربٌ واحد ، والجَرُّ والكسر فيه ضربٌ واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف ، وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لافرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدث فيه من العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يُبنى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل»^(١٧) .

وقف سيبويه في هذا النصِّ للوجز على جملة من الأنظار العلمية المؤدية إلى تفسير العلامات في العربية ، منها موقع العلامة وعلاقة العلامة بما قبلها

موقع العلامة

لموقع العلامة ثلاثة احتمالات : أولها أن تقع العلامة في أول الكلمة ، وثانيها أن تقع في درجها ، وثالثها أن تقع في آخرها .

للعلامات التي تقع في أول الكلمة المفردة على ضربين .

١- العلامات العارضة

الضرب الأول : العلامات العارضة : إذ تبين نحة العربية أن الواو في الكمنين
لا يبتن .

- وقف

-قف

عنصر متغير ، إذ دل ثبوتها على أن الفعل ماضٍ ، ودل حذفها في الكلمة الثانية
على أن الفعل فعل أمر ، لكنها لا تصلح علامة تميز الفعل الماضي من فعل الأمر ، ذلك
أنها صفة غير مشتركة في كل الأفعال الماضية وأفعال الأمر ، كما في الكلمات الآتية :

قرأ — اقرأ

حضر — احضر

عاد — عُد

مد — مَد (امدّد)

وعدم الاشتراك لو الأطراف هو الذي حدا بالحاجة إلى عدّ حذف الواو من فعل الأمر
"قف" علامة عارضة طارئة ، كالمرض المؤقت يصيب المرء أليماً ثم يروى عنه ؛ لهذا لا
يصبح المرض علامة فارقة على ذلك المرء ، إذ هو أمر عارض له علة وتفسير

٢- العلامات الملازمة

الضرب الثاني : العلامات الملازمة ، فقد تبين نحة العربية أن الفعل المضارع يبدأ
دائماً بأحد أحرف كلمة (بأني) ، فعلتوا هذه الأحرف علامة ، لكنهم حملوا العلامة
على يصيب الفعل لا على موقعه ، فللفعل (يضرب) في المواقع الآتية :

- لم يضرب زيد خالداً .

- لن يضربُ زيدٌ خالداً .

- يصربُ زيدٌ خالداً .

- زيدٌ يضربُ خالداً .

لم ينفك عن حرف الباء في أوله ، مما يعني أن هذه العلامة محايدة لعملية التأثير ،
يسبقها أو يلحق بها من عناصر لغوية ، والعلامة المحايدة علامة نصيف لا علامة موقع
مثل (أل التعريف) في أول الاسم .

أما العلامات التي تقع في ترح الكلمة المفردة الواحدة ، فهي علامات عارضة لعلّة
وسبب ، كما في تفسير القدماء لا بعض المحدثين حذف الألف من الفعل (عد) في
المثاليين الآتيين :

- عُدْ .

- لم يَعدْ .

لسبب إملائي شكلي عارض يتمثل حسب رعمهم في النقاء الساكنين ، وهو تفسير
غير مطرد في نحو : احضرْ ، ولم يحضرْ ؛ لذا يعدّ تفسيراً خاصاً لعلامة عارضة ، بقاعدته
مربية خاصة لا كلية عامة .

أما العلامات التي تقع في أواخر الكلام فهي كثيرة متشعبة مستأثرة بهتمهم
للمشتغلين بعلوم العربية ، وهي على شكلين :

١- علامات التصنيف المحايدة:

وهي العلامات التي تدلّ على تصنيف الكلمة ، كما في دلالة الألف المفصورة في
نحو : (فنى) على الاسم المقصور ، ودلالة الباء اللازمة لغير إصافه أو نسب في نحو :
(الماضي) على الاسم المنقوص ، ودلالة التاء للربوطة في نحو : (جامعة) على الاسم
مؤنث بصيغة عامة وإن كان الاسم في دلالاته الحقيقية مذكراً نحو (طلحة) ، ودلالة
المؤنث على الاسمية إن كان للتمكين أو التعويض نحو : (حاصر ، وداع) .

٢ - علامات الإعراب والبناء

تَسَى سحاة العربِيَّةُ أَنَّ كلمة (الكاتب) وما تشبهها متعيرة الآخر كما في الأمثلة الآتية .

- حصر الكاتب في موعده .

- كان الكاتب دقيقاً .

- رأيتُ الكاتب .

- إنَّ الكاتبَ دقيقٌ .

- سمعتُ عن الكاتب .

نشمة ثلاثُ علامات زائدة على بنية الكلمة (الكاتب) ، وهي الضمةُ ، والفتحةُ ، والكسرةُ . وهذه العلامات أثَّرتْ من آثار الموقع الإعرابي ، فالفاعل يحتاج إلى الضمة في نحو (الكاتب) كما يحتاج المفعول به إلى الفتحة ، والاسم المجرور إلى الكسرة ، وباستعمال التعميم والحنم تتشكل مقولة : إنَّ الاسمَ مفتقرٌ إلى علامة تدلُّ على موقعه الإعرابي .

وفي تحليل علامة الفعل المضارع (يُضرب) في الأمثلة الآتية

- يُضربُ زيدٌ خالدًا .

- زيدٌ يضربُ خالدًا .

- لم يضربَ زيدٌ خالدًا .

- لن يضربَ زيدٌ خالدًا .

يظهر أنَّ الفعل المضارع يقبل ثلاثة تغيّرات في آخره : الضمة والفتحة والسكون (الوقف) ، والمتغيّر علامة لهذا تعدّ الضمة والفتحة والسكون علامات . وباستعمال التعميم والحنم تتشكل مقولة : إنَّ الفعل المضارع مفتقرٌ إلى حركة (علامة) في آخره وفي تحليل الفعل الماضي (صَرَبَ) في الأمثلة الآتية :

زيدٌ ضربَ خالدًا .

ضربَ زيدٌ خالدًا .

- ضربتُ خالدًا .

- ما ضربتُ هندَ خالدًا .

- أخطأ الأصدقاء إذ ضربوا خالدًا .

يظهر أنَّ الباء -وهو الحرف الأخير من الكلمة- قبل ثلاث علامات : المتحة ،
والسكون ، والضمّة ، لهذا تعدّ علامات ، بصوغها السحاة بمقولة اعتقار الفعل الماضي إلى
واحدة من هذه العلامات الثلاثة .

شكّلت هذه العلامات على لواخر الاسم والمعل للضارع والمعل الماضي ثلاثة أسئلة
تفرصها ضرورة مرز هذه الأصناف الثلاثة وفق مبدأ العلامة ، وهي .

- هل ظهور العلامات نالغ عن تأثر الكلمة بعنصر سابق ؟

- هل ظهور العلامات منفك من التأثر بعنصر سابق ؟

- هل ظهور العلامات نالغ عن التأثر بعنصر لاحق بالكلمة ؟

إنّ فائدة الاعتماد في الأسئلة الاستفهامية السابقة على الحرف (هل) أنّه يجعل من
كل واحد منها فرضية علمية تقبل الإثبات أو النفي

ففي اختبار الأمثلة التي فيها كلمة (الكاتب) ظهر بوضوح أنّ تلك العلامات أثر من
أثار تأثر الكلمة بعنصر سابق بدلالة حذف العنصر السابق ، فحذف حرف الجرّ يستتبع
حذف كسرة الاسم بعده ، وحذف إنّ يستتبع حذف فتحة الاسم بعدها ، وحذف المع
من الجملة الفعلية يستتبع حذف فتحة المفعول به ؛ فيكون وجود العلامة على أواخر
الأسماء لازماً من لولم تأثرها بعنصر لغوي سابق ، ولهذا تصاع هذه الشحّة بمقولة تعم
بطرياً لأسماء كلّها ، مفادها أنّ الاسم يمتنع في آخره بعلامة تدلّ على تأثره بعنصر
لغوي سابق .

وهذه النتيجة المصوغة بأسلوب التعميم تترك إلى مرحلة التفسير سؤالاً مهماً ، وهو ما سر الحركة أو علامة على آخر كلمة (الكاتب) في مثل - (الكاتب دقيق) مع أنها غير مسبوقة ظاهرياً بشيء؟

وسدو هذه النتيجة صالحة للتفسير في ضوء حقيقة أن كل فاعل نحوي مرفوع ، وكل معمول به نحوي منصوب ، و... إلخ .

وفي اختبار أمثلة الفعل المضارع (يصرّب) يظهر تأثيره بعنصر سابق ظاهر في حالتي الجرم والنصب ، وباستعمال التعميم يتم الوصول إلى مقولة أن الفعل المضارع متمنع بعلامة نغمة عن تأثيره بعنصر سابق ؛ مما يترك حالة رفع الفعل المضارع معنقدة للتفسير والتعليل عندا حالتي بناء الفعل المضارع .

أما الفعل الماضي فليس متأثراً من حيث علامة آخره بأيّ عنصر سابق كما في الأمثلة الآتية :

- فهمَ زيدُ المسألة .

- ما فهمَ زيدُ المسألة .

- إن فهمَ زيدُ المسألة فهو مُبدعُ .

- زيد فهمَ المسألة .

- الذي فهمَ المسألة زيدُ .

وهذا يعني أن علامة الفعل الماضي منعكة من التأثير بعنصر لعوي سابق

وواضح أن الاسم والفعل المضارع لا يتأثران بأيّ عنصر لغويّ نال لهما إلا على سبيل الطرود والعروض ، كما في تحريك الفعل المضارع المجزوم بالكسر تحلّصاً من التقاء الساكنين في نحو قولنا :

- لم يكتمل البحثُ .

مّا التأثير بعنصر لاحق نال في الفعل الماضي فحاصل وفق التفصيل الآتي .

عند إسناد الفعل الماضي إلى ضمائر الرفع المتحركة يُسَى على السكون ، مثل
 "قرأتُ ، درستُم ، فهمنا" فسيب وجود السكون إسناد الفعل إلى هذه الضمائر التي
 جاءت بعد الفعل على يساره مدليل أن حذفها يُرجع الفحة كما في التحليل الآتي

قرأ + ت = قرأتُ

قرأتُ ت = قرأ

وكذلك بناء الفعل الماضي على الصيغة عند إسناده إلى واو الجماعة ، كما في
 (صربوا) ، وهو في الاختيار عند القدماء لا بعض المحدثين :

ضرب + وا = ضربوا

ضربوا - وا = ضرب

إذن ، فالأصل العام في الاسم أنه يتأثر بعصر قبله ، والعلامة دليل التأثر . والأصل
 العدم في الفعل المضارع غير المبني كذلك . والأصل في الفعل الماضي عدم التأثر بأي
 عصر سابق أو لاحق إلا أن كان العصر اللاحق جزءاً من الكلمة ، عدا عصر النضر عن
 المواضع الصوتية في الاسم والفعل المضارع والفعل الماضي ، فالمتأثر في الاسم والفعل
 المضارع يكون على اليمين منهما ، والمتأثر في الفعل الماضي يكون على يساره دليلاً له
 ومتصلاً به . وقبل نقل هذه النتائج إلى التفسير ينبغي توضيح نقطة منهجية ، مفادها :
 هل يمكن أن تتأثر الكلمة اسماً كانت أو فعلاً بمؤثرين اثنين واحد على يمينها وآخر على
 يسارها في وقت واحد؟

الإجابة عن هذا السؤال بمعنى إمكانية اجتماع مؤثرين على جهتي الكلمة احتمالاً
 يطرأ تأثيره وهذا يعني أن للكلمة المتأخرة بعصر على يمينها نصيباً يختلف عن نصيب
 الكلمة المتأخرة بعصر على يسارها وإن كانت العلامة هي العلامة نفسها لحصول التصادم
 كما في تضاد التسوين مع آل التعريف .

فسيب تبيين أن العلامات الأصلية الأربعة : الكسرة والصمة والفتحة والسكون تدلُّ
 على الجر والرفع والنصب والجزم عند التأثر بعنصر على يمين الكلمة كالاسم والفعل
 المضارع ، وهذه العلامات نفسها علامات بناء عند عدم التأثر بعنصر سابق على يمين
 الكلمة كالفعل الماضي وفعل الأمر الذي مرّ تحليله في الحديث عن تعيين الأفعال

وقد سَمِيَ جمهورُ نحاة العربِ الكلمة المتأثرة بعنصر على عيبتها بالكلمة للعربة مثل الأسماء والفعل المضارع ، وسموا الكلمة غير المتأثرة بما على حاشيتها أو جهتيها بالكلمة دسبته ، وُلِّقُوا بها ما تأثر منها بعنصر على يسارها لأنه بالضرورة نقيض النوع المعرب لأول ، مثل الفعل الماضي ، وفعل الأمر عند الجمهور ، وبعض الأسماء .

وقد سَمِيَ سيبويه العنصر المؤثر المستدعي بالاختصاص العلامة العنصر الذي يليه بالعامل ، وأُسند إليه إحداث العلامة إحداثاً نحوياً صاعياً لا وصعياً طبيعياً ، فقال : « لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه » (١٨)

ولكنّ العلامات الأربعة ليست مطردة الظهور في الاسم المعرب أو الفعل المضارع المعرب ، فثمة متغيرات أخر تدخل على الاسم والفعل المضارع حاملة معها دلالة العلامات الأربع السابقة ، مثل : الواو والياء في جمع المذكر السالم ، والألف والياء في لاسم المثنى ، والواو والألف والياء في الأسماء الخمسة ، وثبوت النون أو حذفها في الأفعال الخمسة ، والكسرة في جمع المؤنث السالم في حالة النصب ، وحذف أحرف العدة من الفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الحرم ، والفتحة بدل الكسرة في حالة جر المنوع من الصرف .

وهذه العلامات متغيرة حسب الموقع الإعرابي أو الحالة الإعرابية ، وعند تقسيمها حسب الأحكام الإعرابية الأربعة يتضح أن للرفع - مثلاً - خمسة علامات : الضمة ، وواو جمع المذكر السالم ، والف الاثنين في الاسم المثنى ، وواو الأسماء الخمسة المضافة لعبير ياء المتكلم ، وثبوت النون في رفع الأفعال الخمسة .

وقد نبين النحاة أنّ هذه العلامات ليست على درجة واحدة ، فكلها باستثناء الضمة مفتقرة بسبب أدنى إلى وجودها يتجاوز كون الكلمة اسماً أو فعلاً مضارعاً ، فالألف لا توجد إلا في حالة رفع الاسم المثنى ، على حين وجود الضمة لم يحتج إلى سبب سوى موقع الرفع في الاسم المفرد أو جمع التكسير أو جمع التانيث ، وهذا التباين في العلامات الدالة على الحالة الإعرابية الواحد هو الذي أوحى للنحاة ، وهم يحفلون بأحوال العربية تصيغها وفق نشأة الأصل والفرع ، فعنوا الضمة علامة أصلية وغيرها من

علامات الرفع تبعاً لها بالفرعية ، وترتّب على هذا التأصيل والتصريح أنّ إعراب الكلمات بالتمسّعة بعلامة فرعية لا يتمّ إلا بذكر سبب التصريح ، فإذا قال مُعَرَّبٌ في إعراب كلمة (اللاعبون) في قولنا : «نعبّ اللاعبين» :

اللاعبون : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الرفع .

فإنّ هذا الإعراب يعدّ نادراً لا يكتمل إلا بإضافة «لأنّه جمع مذكّر» ، على حين لو كانت الكلمة مرفوعة بالضمّة ، لكان كافياً لو يقال في كلمة «ريد» من قولنا : «حصر ريد»

زيد : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

وهنا نكتة ينبغي الإشارة إليها ، وهي أنّ التنوين ليست علامة إعرابية من علامات الأحكام ، وإنما هي علامة على الصنف الذي تنتمي إليه الكلمة ، لأنّها لا تتغيّر في الرفع أو الجرّ أو النصب ، والذي لا يتغيّر ليس بعلامة إعراب ، فهي قولنا :

- جاء زيد .

- رأيتُ زيدا .

- مررتُ بزيد .

فثبت التنوين في آخر الكلمة صوتاً ، وإنّ تعيّن رسمها الإملائي إذ هي عند التحقيق نونٌ ساكنة ، فالأصل :

- جاء زيدٌ .

- رأيتُ زيدٌ .

- مررتُ بزيدٌ .

فالذي تعيّن ليس النون (التنوين) وإنما العلامة التي قبلها ، لهذا يمكن وصفُ إعراب بعض المبديّين لكلمة «زيد» الأولى : بأنّها : «فاعل مرفوع وعلامة رفعه تنوين الضم» بأنّه إعرابٌ غيرٌ دقيق .

وقد عَمَّم النحاة العلاقة بين مُتَوَجِد العلامة ، وضرورة ظهورها فإذا لم يوجد فهي
معدرة لعارضٍ مُفتقرٍ إلى التفسير ، كاختفاء الضمة في الأمثلة الآتية :

- جاء (القاضي) .

- حضر (مصطفى) .

- مات (تأبط شراً) .

- هذا (رام) .

وكاختفاء الواو في نحو قولنا :

- هؤلاء (مُعلِّمي) الذين علَّموني النحو .

إذن ، فقد أدَّى تحليل العلامات إلى تصنيف بعض الكلمات كتصنيف كلمة
(جامعة) ضمن الأسماء لوجود ال التعريف في أولها ، كتصنيف الفعل المضارع
بالروائد الأربع في أوله ، وكالتوصل إلى مفهوم الإعراب والبناء ، وغيرهما .

خواصّ الكلم

تبين نحاة العربية وهم يحللون أسماءها أن لكل صنف من أصناف الكلام الثلاث
خواصّ يمتاز بها عن غيره من حيث الصحة والاعتلال ، والجنس ، والعدد ،
والاحتصاص بالاقتران بين الأصناف الثلاثة .

الصحة والاعتلال

من أهداف التحليل النحوي تحديد درجة الانتظام للصوت أو الحرف ، فالحرف (ع)
حرف منتظم في تصرفاته الصرفية في الأسماء والأفعال ، ومثله معظم حروف العربية
رداً ، استثنياً ظاهرة الإبدال اللعوي ، لكن ، ثمة (حروف) غير منتظمة في تصرفاتها
الصرفية والصوتية في العربية ، وهي الألف والواو والياء وهي المعروفة باسم أحرف العلة ،
وهذه التسمة إشارة إلى عدم انتظام هذه الأحرف الثلاث بالمحافظة على صمت واحد

في نصاريضها كافة ، إذ تظهر تارة كالواو في (وقف) وتختفي أخرى كما في فعل الأمر (فعل) ، وقد تنقلب من ألف إلى ياء أو واو أو همزة تارة ثالثة ، نحو :

باع — يبيع — باع

قال — يقول — قاتل

ولعل الشكل الإملائي الكتابي هو الذي ألبس على نحاة العربية مصنوا الواو والياء الصائتين إضافة إلى الألف في كل أحوالها حروفاً ، وهي في الحقيقة حركات طويلة ، لكن ليس هذا الكتاب لتفهم آراء النحاة وأفكارهم ، بل لعرضها وفق منهجية التفكير العلمي .

وكيف دار الأمر ، فقد نجح نحاة العربية في فرر الأسماء والأفعال حسب معيار الصحة والاعتلال أما الحروف فالأصل أن الاشتقاق لا يدخلها ، ومن ثم لا يمكن قياس درجة انتظام الحرف فيها باستثناء المعارض الصوتي في نحو :

على — عليه / عليك / علينا

أما الأفعال فقد أعمل النحاة معيار الصحة والاعتلال في البنية المجردة لها لا الحزينة ، وخرجوا بما عُرف بالمعمل الصحيح السالم والمهموز ومصحف الثلاثي والرباعي ، والفعل المعتل الأجوف ، والناقص ، والمثال ، واللفيف المفروق والمفروق ولو أعمل النحاة معيار الصحة والاعتلال في الأفعال للمعتلة والمربدة لكان فرزهم لها غير دقيق ، ذلك أن أحرف العلة من أكثر الرياضات شيوعاً في الأفعال ، وسيصبح في العربية تصنيف كلمة "تدأرس" أنها فعل صحيح باعتبار الجذر ، معتل باعتبار الריادة ، وهو اردواح فيه ناقص لافتقاره إلى الاطراد ، وتصنيف (قال) باعتبار الجذر على أنها معتلة نصيب مطرد في كل نصاريضها إذ لا نحاول من حرف علة ظاهر أو محذوف . وتصنيف كلمة (درس) على أنها صحيحة تصنيف مطرد في كل نصاريضها طراً عليها حرف علة ثم لم يطرأ ؛ لاحتفاء هذا التصنيف بجوهر الكلمة وهو الجذر .

وقد نظر الصرفيون إلى الاعمال عقيس الميزان الصرفي فتبعوا الاعتلال في العاء والعين واللام ، فقتلوه وفسروه . لكن النحاة اكتفوا بملاحظة ظاهرة الاعمال في الحرف

الأخبر من الكلمة كما في " يدعو ، ويسمي ، ويرضى ، ومصطفى ، والقاصي ، ودعي ، ومصى ، ومصت ، وداع ، ولم يهَجْ ، ولم يَرَضْ ، ولم يَتَّقِ " ونحوها لحاجتهم إلى تفسير حركة الإعراب أو البناء على آخر الكلمة طرداً لتعميمهم الذي اقتضى وجود تلك الحركات على حرف الإعراب أو البناء .

الجنس وثنائية المذكر والمؤنث

التذكير والتأنيث في العربية من خواص الأسماء لا الأفعال أو الحروف^(١٩) ، وإن أول ما يلفت الانتباه في ظاهرة التذكير والتأنيث في العربية أنها تقوم على "الثنائية" ، فالموجودات كلها إما أن تكون مذكرة ، وإما أن تكون مؤنثة ، وليس هناك ما يقال له حيادي [أي الاسم المحايد] ، كما في اللغات الأخرى . وهذا يعني أنه ليس ثمة تطابق بين اللغة والواقع ، وإنما يقوم التطابق بينها وبين ما كان يتحمله العربي القديم في الأشياء من مصدر الأنوثة أو الذكورة ، أي التطابق بين اللغة والتصور الذهني^(٢٠) .

إن تحليل الأسماء في العربية إلى مذكر أو مؤنث أمر شائك^(٢١) ، لأنه تقين لعرف فيه شيء غير يسير من الاعتباط ، فكلمة "معاوية" مذكرة في الاستعمال مؤنثة في الشكل ، وكلمة "هد" مؤنثة في الاستعمال مذكرة في الشكل ، حتى قيل "إن فصيلة خمس أبعد الفصائل النحوية عن المطلق العقلي"^(٢٢) لهذا استعمل بحاة العربية في تحليل الأسماء إلى مذكر ومؤنث ثلاثة معايير :

- معيار العلامة ، فالاسم المختوم بواحدة من علامات التأنيث الثلاث : الشاء ، مربوطة ، والالف ، والالف المملوطة ، اسم مؤنث من حيث العلامة ، نحو : قائمة ، وسلمى ، وحمراء .

- معيار المطابقة الحقيقية ، فالمؤنث ما يتناسل والمذكر بخلافه نحو . فاطمة ، وسلمى ، ووعد ، ودعد ، وإيمان . . . إلخ من أسماء النساء ، وهذا المعيار قرر مفهوم المؤنث الحقيقي في مقابل المذكر الحقيقي .

معيار الإشارة ، فما يُشار إليه باسم إشارة مذكر فهو مذكر ، وما يُشار إليه باسم إشارة مؤنث فهو مؤنث ، مثل : هذا القمر وتلك الشمس .

وتبرز إشكالية تعدد معايير فرز المؤنث من المذكّر في العربية في مبحثي التصغير والجمع من الصرف ، فالاسم "مَجْد" علماً لمذكّر تصغيره "مُجَيّد" ، وهو مصروف وجوب ، فيقال : "رأيت مجداً" ، وإذا كان علماً لمؤنث فتصغيره "مُجَيّدة" ، وهو في الأصل موع من الصرف إلاّ أنّه قد يصرف تخفيفاً لأنّه علّم ثلاثي ساكن الوسط .

تمييز الأسماء بدلالة العدد

تقسيم الاسم إلى مفرد ومثنى ومجموع من خواص الأسماء في العربية ، فالاسم الذي يعادل الرقم واحداً ويقابله يسمّى مفرداً ، والذي يعادل الرقم اثنين ويعادله يسمّى مثنى ، والذي يتجاوز في دلالة العددية الاثنين يسمّى جمعاً مهما كانت قيمته العددية ؛ إذ تبيّن النحاة أنّ الاسم "كتاب" يعادل الرقم واحداً لجوار انصافه به في قولنا : «كتاب واحد» و الاسم "المدينتين" يعادل الرقم اثنين فيقال : «مدينتان اثنتان» . أمّا ما سوى ذلك فلا تطرد له قيمة عددية ثابتة ، فكلمة "طلاب" تدل على أكثر من اثنين من الطلبة لكنها غير محددة تحديداً مطرداً بمعادل رقمي ، مثل : ثلاثة ، أو أربعة ، أو خمسة لو . . . إلخ ، ولهذا أميل إلى أنّ فرز الجمع وفق ثنائية القلة والكثرة أمر غير منجّلر في العربية في أوزان القلة الأربعة التي ألحق بها بعضُ الصرفيين والنحاة جمع السلامة مذكراً ومؤنثاً ، فسيبويه ومن بعده المبرّد^(٣٣) لم يتقدّا بيت حسان بين ثابت :

لنا الجفّات الغرّ يلصن بالصّحى وأسبافنا يقطرن من نجد دما

فقال سيبويه : «وقد يجمعون بالتاء» ، وهم يريدون الكثير^(٣٤) .

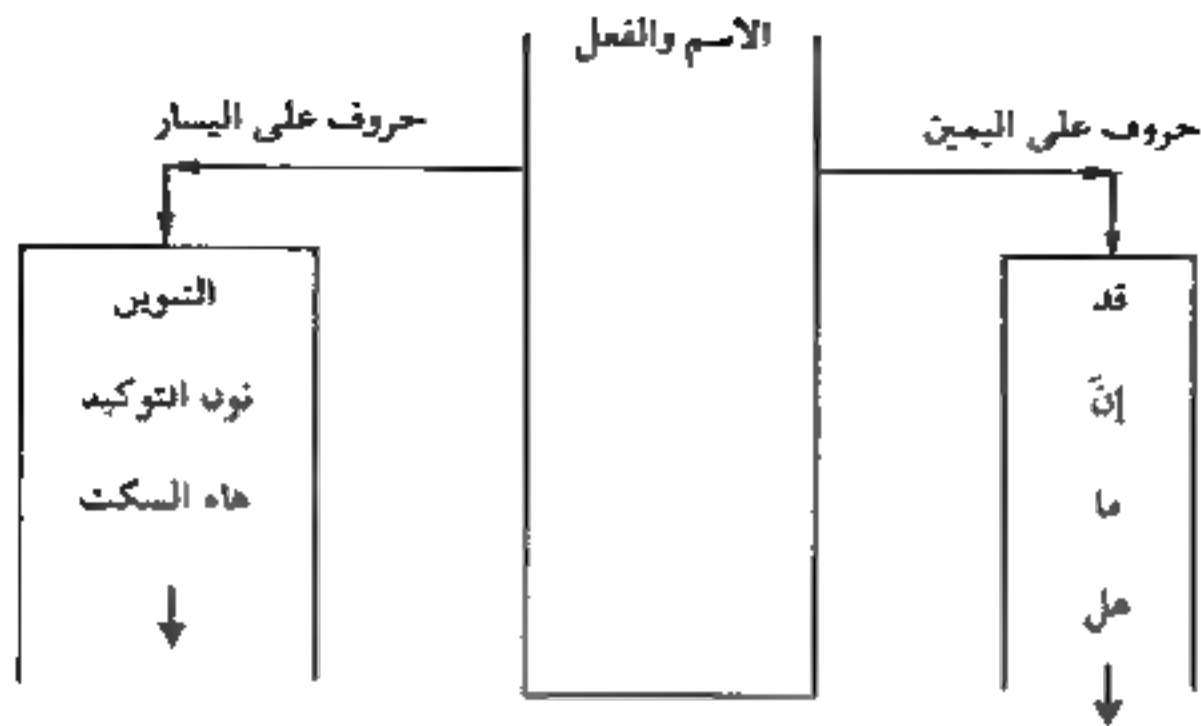
وقد فرز النحاة وهم يحلّلون العربية الجمع إلى نوعين :

١- جمع التصحيح ، وهو الذي يتحقّق بإلصاق زائدة في آخره ، مثل :

مُسْلِم + و ن / ي ن = مسلمون / مسلمين

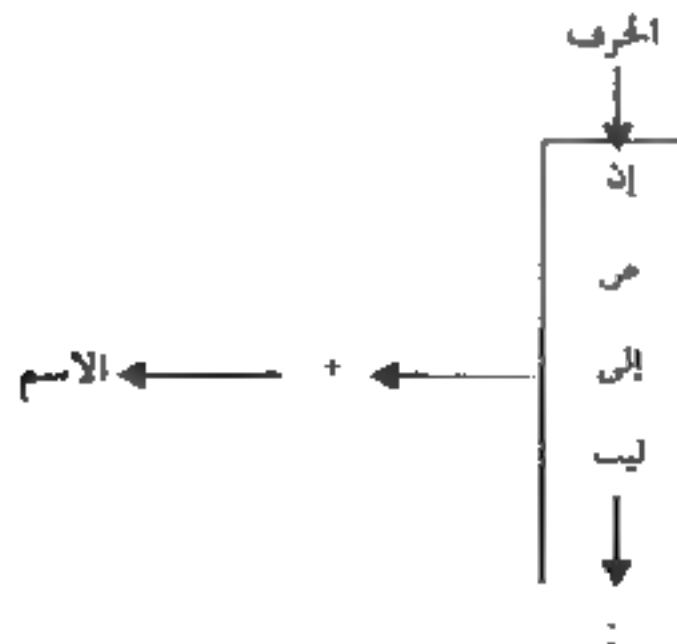
قارئة + ا ت = قارئتان - قارئات

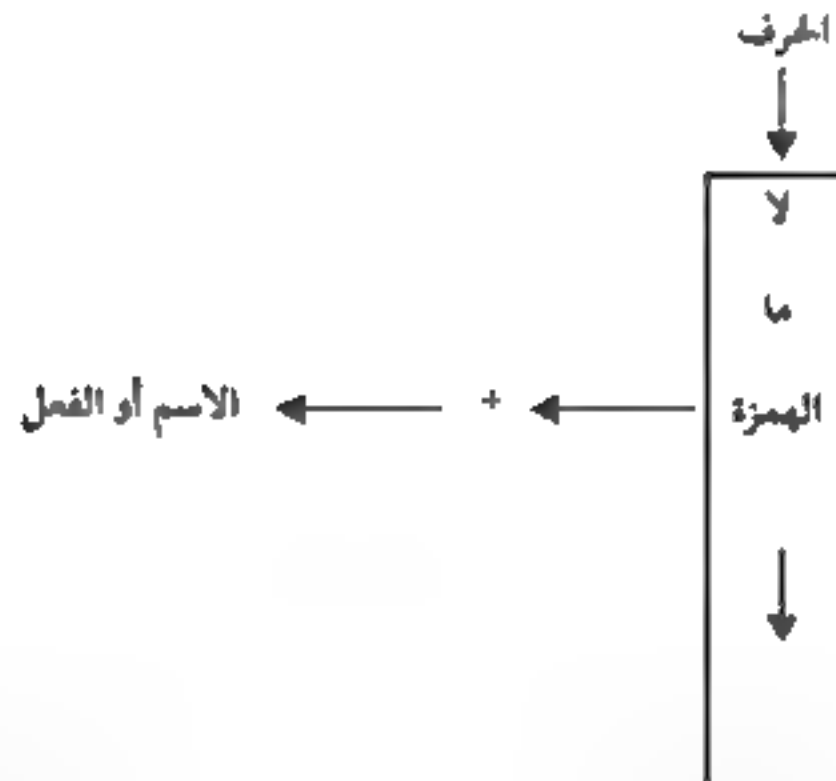
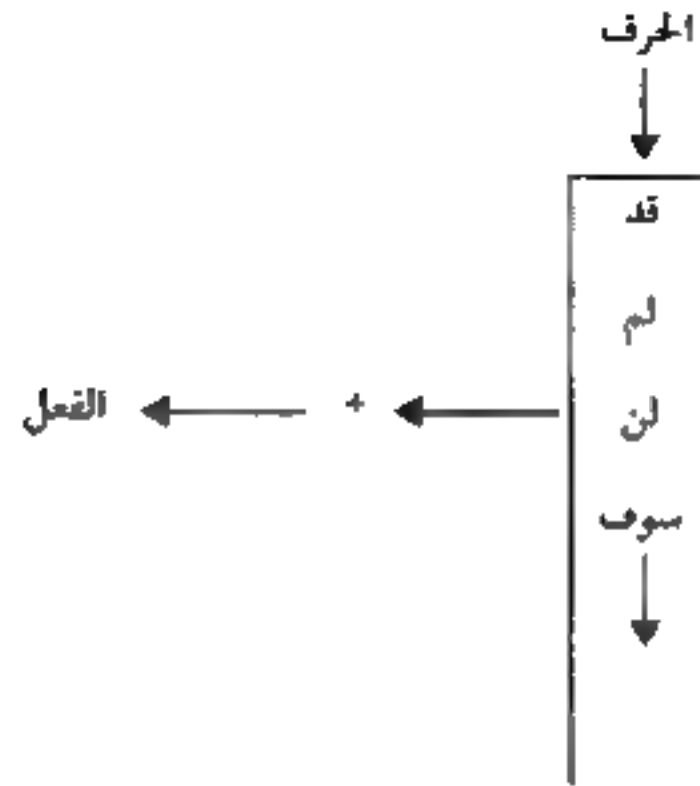
وهذا الجمع على شكلين يتّضحان من المثالين السابقين : جمع تذكير ، وجمع



والعرق الأساس بينهما أن الحروف التي تقع على يسار الاسم أو الفعل تنصل بأحدهما فلا استقلال لها في الإملاء المتعارف عليه ، وقد تؤدي إلى تحويل الفعل من مغرب إلى مبني عند اتصال نون التوكيد به اتصالاً مباشراً ، وقد تنقل علامة الإعراب إليها كما في ظهور علامة الإعراب على تاء التأنيث المربوطة في نحو "قائمة"

ثم تبين النجاة أن ثمة حروفاً تدخل على الاسم ، وأخرى تدخل على الفعل ، وثلاثة تدخل على الاثنين كما في الأشكال الآتية :





ثمّ ربط السجاة بين وقوع الحرف على يمين الاسم أو الفعل وتأثيره في الإعراب ،
متسوا أنّ حروف الجرّ على كثرتها تقع بين الاسم محدثةً الجرّ فيه ، أمّا الأحرف التي
تنصبّ دونَ وأحوالها . ولما كان الجرّ مربية من مرايا الاسم للمعرب لا يشركه فيها المعرب

صاغ النحاة فرضية تركوا تحليلها وتفسيرها إلى مرحلة التفسير والنظرية ، وهي أن الأصل الطري الذي يعم الحروف المختصة بالاسم أن تحدث الجزم .

كما تبين النحاة نتيجة معادلة عندما ذهبوا إلى أن الأصل الطري الذي يعم الحروف المختصة بالفعل المضارع أن تحدث الجزم ؛ لأنه مزنة المضارع الذي لا يشركه فيها الاسم أما العمل المنفي فلا يتأثر بالحرف الذي يسبقه إعرابياً باستثناء تعميم حكم إعراب المضارع ، وترك كيفية تطبيق هذا الحكم العام على المضارع في حالتي بانه المعروفتين إلى طوائف للتفسير .

وصاغ نحاة العربية فرضية عامة في الحروف التي تدخل على الاسم والفعل ، وهي أنها حروف مَهْمَلَة غير عاملة ، وهو التعميم الذي يستدعي -إن صح- تفسيراً لعمل لا النافية للجنس ، ولا المشبهة باليس .

يبدو لجوء النحاة إلى هذه التعميمات في ضبط علاقة الحرف بالاسم والفعل أمراً علمياً تسوّغه الرغبة في الوصول إلى قوانين مسجّمة غير متناقضة قادرة على ضبط تبانيات الحرف مع الاسم والفعل وتفسيرها ضمن تصور كلي عام لعلم النحو .

والاختصاص بالاقتران لا يكون بين الحرف وأحد القبلين : الاسم أو الفعل فقط ، بل يمكن أن يكون بين الاسم والاسم أو الفعل والاسم ، وهو المبحث الذي قاد النحاة وهم محللون العربية إلى اكتشاف مبدأ الجملة .

الطريق إلى اكتشاف الجملة

أدى اكتشاف اقتران الحرف بالاسم أو الفعل إلى تحليل اقتران الكلمات . الاسم والفعل والحرف بعضها ببعض بالاتّقال من تحليل للمردات إلى تحليل المركبات بدراسة العلاقات السحوية التركيبية بين كلمات التعبير في العربية طال أم قصر ، إذ توجد تعبيرات مترابطة بعدة كلمات قد تصل إلى خمس أو ست أو أكثر من الكلمات ؛ لهذا اهتم النحاة بتحديد الحد الأدنى من الكلمات التي تشكّل شكلاً تركيبياً له معنى صمته أنه متحقق بتوكيب الكلمات لا بانفراها ؛ ذلك أن اللفظة للمعجمة المفردة لها

معنى أساس ، نواته الجذر المجرد ، ثم تدخل عليه روائد لمعانٍ تفصيلية مثل : "اعلم ، أعلم ، استعلم ، تعلم ، علم ، ... إلخ" فالجذر هو الذي تكون من الحروف الأصول بلا روائد ، وأصبح مركزاً لما طرأ عليه من الزيادة اللفظية التي أضافت للمعنى الأصل بعداً ما ، كما يأتي :

علم = ع ، ل ، م

أعلم = أ ، ع ، ل ، م

استعلم = ا ، س ، ت ، ع ، ل ، م

تعلم = ت ، ع ، ل ، م

علم = ع ، ل ، م

إن الأصول المشتركة بين هذه الألفاظ المجموعة {ع ، ل ، م} ، وهذا النحو من النظر هو الذي عمله النحاة في تحليل الجملة الآتية :

الطالب	مجتهد
الطالب الخلق	مجتهد في دروسه .
الطالب الخلق الذي حضر	مجتهد في تحصيله العلمي
الطالب الخلق الذي قدم الامتحان	مجتهد في تحصيل أعلى الملامات .
الطالب الخلق الذي قدم الامتحان	مجتهد في تحصيل أعلى الملامات دائماً .

إن تحليل هذه الجمل الممتدة وفق مبدأ المجموعة المشتركة يفرز المحور الذي ينبغي أن يصح مركز تحليل الجمل مهما طالت ، وهو أن الجملة تركيب ثنائي يفيد معنى ثم إسناده للاسم بدلالة السكوت عليه .

قال الرضي الاسترأبادي : «التركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة أشياء ، أعني الاسم والمفعل والحرف ، لا يعلو ستة أقسام . الاسمان ، والاسم مع الفعل أو الحرف ،

والفعل مع الفعل أو الحرف ، والحرفان . فالاسمان يكونان كلاماً ، لكون أحدهما مسنداً
والآخر مستنداً إليه ، وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسنداً والاسم مسنداً إليه ، ولو
جعلته مسنداً إليه فلا مسند ، .. والفعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلاماً لعدم
المسند إليه ، وأما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه^(٣٧)
إذن ، فالجملة تركيب إسمادي ثانوي في الأصل .

بين نواة الكلمة ونواة الجملة

نتج عن اكتشاف نواة الكلمة المعجمية "الجذر المجرد" أن حروف الجذر تدور مع
تصارييف الكلمة بالفعل أو بالقوة ، ففي كلمة (قَفَّ) ينسفي تقدير حرف محذوف بسبب
ارتباط هذه الكلمة بالجذر (و ، ق ، ف) .

وفي الجملة ينبغي أن يتحقق الإسناد بين أحد أشكالها الثلاثة :

- الاسم + الاسم ← علاقة الإسناد

- الاسم + الفعل ← علاقة الإسناد

- الفعل + الاسم ← علاقة الإسناد

فيذا حذيف أحد الركين ينسفي تقديره ، لأنه جزء من نواة الجملة كما أن حروف
الأصل جزء من تصارييف الكلمة وحذفت أم حذفت لأن الإسناد الشائي أصغر تعبير عن
فكرة ، فإذا حذيف أحد ركيبه لم تشكل المفكرة النواة الصغرى ، قال الرصبي
لاسترايادي . «وحرماً الكلام يكونان ملفوظين ، كزيد قائم ، وقام زيد ، ومفسرين كَقَمَّ
هي جواب من قال : أزيد قائم؟ أو أقام زيد؟ أو أحدهما مقسراً دون الآخر وهو إما
الفعل ... أو الخبر»^(٣٨) .

واعتماد الإسناد على ثنائية المسند والمسد إليه منهج علمي سليم إذ لا تدل الكلمة
لمرة على المفكرة ، بل تدل على المعنى ، فلا نفهم من كلمة (الكاتب) أكثر من دلالتها
من غير إسناد شيء لها ، وكذلك فإن الاعتماد على ثلاثة العناصر أو أكثر منهج عبر

علمي لأن الجملة مفهومة الفكرة النواة يمكن أن تتحقق بعصرين فقط ، لهذا كان الاعتماد على ثنائية المسند والمسد إليه مهجاً علمياً سليماً

واشراطُ الإسناد هو الذي ينهي عن التركيب الإضافي أو شبه الجملة صفة الجملة ، محو (علمُ النحو) لا يتضمن إسناد النحو إلى العلم بل يتضمن تعبير العلم بكلمة النحو ، أي أنه محدد لدلالة المصنف وليس تحويلاً له إلى فكرة نامة ، كذلك فإن التعبير (في الكتاب أو قبل الموعد) ناقص الدلالة على الفكرة ، فحرف الجر لم يحصل له معنى إلا في اقترانه بالاسم ، والظرف قيد زمني أو مكاني لما بعده .

ثنائية الإسناد ونوعا الجملة

إذا كان الإسناد يتكوّن من عصرين - المسند والمسد إليه ، فإنّ لهما بالضرورة الرياضيّة شكلين لا غير ، هما .

المسند + المسند إليه ———> حضر زيد .

المسد إليه + المسند ———> زيد رجل .

والإشكال الذي يجب توضيحه هو : هل الشكل الإسنادي (حضر زيد) معادٌ للشكل الإسنادي (زيد حضر)؟ بمعنى آخر هل الجملة الفعلية هي التي يكون فيها مسند فعلاً تقدّم على المسد إليه أم تأخر ، والجملة الاسمية هي التي يكون فيها المسند اسماً؟

ذهب جمهور الكوفيين إلى إثبات فعوى السؤال بينما نفاها جمهور النحاة ، لأنّ انشاكل (حضر زيد) جملة متعلّقة لا حذف فيها على حين تعدّ جملة (زيد حضر) غير متعلّقة محوياً لا حتمال أن يكون الحاضر غير زيد كأن نقول : (زيد حضر أخوه) ، وهذا لا حتمال معني أنّ في الجملة عنصراً ثالثاً ، فهي ليست مساوية للجملة الأولى^(٢٩)

العمدة والفضلة

سمّى النحاة جذر الجملة (المسند والمسد إليه) العمدة ؛ ذلك أن فكرة الجملة مهما

تعددت عناصرها نتمدُّ عليه ، فهو ما يترتب على الأخذ بمفهوم حروف الخبر من ضرورة الوجود بالقوة أو بالفعل .

وسمى النحاة ما زاد في الجملة على المسند والمسد إليه باسم (الفضلة) وهي تسمية غير بعيدة عن مفهوم أحرف الزيادة ، لأن الفضلة هي عناصر الريادة في التركيب الحوي ، ومعروف أن حروف الريادة تلون الكلمة بمعنى مضاف على المعنى الأصل من غير أن يترتب على حذفها تقدير شيء ، فلا يقال في تحليل المفعول (عَمَرَ) إن فيه أحرف محذوفة هي (ا ، س ، ت) وأنه كان في التقدير (استغفر) ، وعلى المثل من هذا التقدير لا يقال بعد إعراب جملة (حضر زيد) إن فيها عناصر محذوفة هي المفعول المطلق والحال والسمت و . . إلخ ، فالفضلة تشير إلى غير المقدر في البنية الحوية الإعرابية بكسمة ، وليس صحيحاً أنها فضلة في المعنى ، بل يمكن أن تكون الفضلة العنصر الأهم في تحديد معنى الجملة ، كجملة الخال في قوله تعالى : ﴿ لا تقرّبوا الصلاة وأنتم سُكَارَى ﴾ [سورة النساء ، آية ٤٣] .

الإسناد بين المجاز والحقيقة

في جملة : (حضر زيد) أسند الحضور إلى زيد ، وزيد يمكن أن يتصرف بالحضور فيحضر ، فالإسناد على الحقيقة ، ولو قلنا : (ما حضر زيد) فزيد أسند إليه عدم الحضور لا الحضور ، فعدم إسناد الحضور الحقيقي إلى زيد أمر يمكن . ولو قلنا : (ولّد الهدى) فإن الهدى لا يؤلّد ؛ إذ الولادة من صفات الأحياء ، فالإسناد غير حقيقي ؛ لهذا لا يشترط النحاة في الإسناد الحقيقة بل يشترطون الملاقة الشكلية اللفظية بين مسند إليه ومعنى يتصرف به هذا المسند إليه أنصافاً نحوياً يمكن أن يطابق الواقع ، ويمكن أن يفارقه ، فالإسناد لفظي شكلي قد يكون حقيقة وقد يكون مجازاً ، قال الفراء : «(مات زيد) ، لو عاملت المعنى لوجب أن تقول : (مات زيدا) لأن الله تعالى هو الذي أماته ، ولكنك عاملت اللفظ»^(٣٠) ؛ لهذا قال ابن جني في باب الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية «ماقواهن الدلالة اللفظية»^(٣١) .

ودعّب الدكتور عبد الرحمن الخاج صالح إلى أن المعاني تنقسم إلى أصول وفروع ، فأما الأصول فهي التي تتحدد بدلالة اللفظ ليس إلا ، وهي من معطيات الموصفة

الخاصة بلغة من اللغات^(٣٣) . أمّا الفروع فهي تتحدّد بما يسمّى في البلاغة العربية بالقرائن التي قد تكون لفظيّة خطيّة ملفوظة أو معنويّة سياقيّة ملحوظة ، كما هي الاستعارة المفردة المكينة والتصريحية ، إذ يشترط أن تكون الجملة مكتملة نحويّاً أي تامّة الإسناد ، فجملة (وَعَدَ الْبَدْرُ) في قول الشاعر :

وَعَدَ الْبَدْرُ بِالرِّسَالَةِ لَيْسَ فإِذَا مَا وَفَى قَضَيْتُ نَذْرِي

جملة تامّة الإسناد ، لكن إسناد الوعد إلى البدر غير ممكن لأن القرينة اللفظيّة (وعد) تستدعي واعداً قادراً على الوعد كالأحياء ، لهذا يحلّ البيانبيون السند إليه (البدر) بحمله على إرادة المحبوبة ، فكانّ الشاعر قال : وعدت المحبوبة التي تشبه البدر ، فاستعار البدر للمحبوبة ؛ فالتحويّ يحلّ العلاقات النحويّة بين الكلمات تاركاً لأهل البلاغة تحليل الأبعاد الجماليّة للعلاقات بين الكلمات .

وقد أشار سيبويه إلى أنّ السحر يسمى لإقامة الاستقامة النحويّة وافقت المعنى أم خالفت ، فسمّى الموافقة بالمستقيم الحسن ، وسمّى المخالفة بالمستقيم الكذب^(٣٤) .

وضع المصطلحات

وَضَعَ المصطلحات نتيجة لازمة من نتائج فرز المادة المستقرة وَفَى الصفة المشتركة بين كل مجموعة منها ، ذلك أنّه لا يكفي أن يشير المحلّلون إلى أنّ الكلمات الآتية لها معنى وترتبط بزمان وتبدأ بأحد أحرف كلمة تأتي زائداً عن بنية الجذر :

يكتب ، ندرس ، تعمل ، اقرأ ، ...

إذ يجب أن يخلع محلّلو اللغة أسماءً مصطلحون على دلائلها على الشيء الذي تعارفوه بينهم ، لكي تكون هذه الأسماء المصطلح عليها مدخلاً تُلْ على استقلالية ما تُلْ عليها استقلالية ذاتية ضمن دائرة العلم الواسعة الذي تقع فيه ، مثل التعبير ، والبدل و... إلخ .

والمصطلحات لم توضع دفعة واحدة ؛ لأنّ في ذلك مخالفة لطبيعة الأشياء^(٣٥) ، ولا سيّما أن تحليل المادة المستقرة لم يتمّ في مجلس واحد ، وفي وقت واحد بل تمّ في

أوقات متعاقبة سبباً شارك في وضعها أجيال من العلماء النحاة واللغويين ، لهذا كان من المألوف أن تتعدد المصطلحات الدالة على الشيء الواحد ، ثم تمر مرحلة التحريب التاريخي التي يستصفي من المصطلحات ما هو مناسب دال على المقصود منه ، ويصح ما بقي جزءاً من تاريخ المصطلحات في العربية

ويبدو أن المصطلحات الأولى في النحو العربي انطلقت من الدلالة المعجمية لكلمة ، فقد علل ابن فلاح اليماني تسمية الفعل فعلاً بقوله «سُمي باسم مدلول مدلوله ، وهو الفعل الحقيقي»^(٣٥) . وعلل تسمية الحرف حرفاً بقوله : «وقبه وجهان أحدهما : أن الحرف في اللغة طرف الشيء ، ومنه حرف الجبل ، وحرف السيف ، فسُمي حرفاً ؛ لأنه يقع طرفاً عما يدخل عليه ، . والثاني أنه سُمي حرفاً لانحرافه عن علامات الأسماء والأفعال . وقيل . سُمي حرفاً لكثرة معانيه من قولهم : رجل محترف ، إذا كان متعمداً في الصانع»^(٣٦) . وقال في تحليل تسمية المبتدأ مبتدأ والخبر خبراً : «وسُمي المبتدأ مبتدأ لأوكيته ؛ لأنه من ابتدأت الشيء إذا فعلته أولاً . وأما الخبر فممن قولهم : أرض خبراء إذا كانت سهلة ، فكان الخبر يُسهل عند السامع المعنى المطلوب»^(٣٧) .

وعامة مصطلحات النحو والصرف في العربية غير بعيدة عن المعنى اللغوي المعجمي لها ، فالمصدر مكان المصدر لذا سُمي أصل الاشتقاق عند البصريين مصدراً ، واسم الفاعل من الدلالة على من قام بالفعل ، واسم الإشارة من الإشارة ، والمستثنى من الاستثناء وهو الإحراج ، والحال من الدلالة على الشكل والهيئة ، و . إلخ .

ومع أن المصطلحات قد تختلف بين النحاة إلا أنها قد تتقارب في الدلالة اللغوية ، فإن ابن يعيش «اعلم أن التمييز والتفسير والتبيين واحد ، والمراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس ، وذلك نحو أن تعبر بخبر أو قد كر لفظاً يحتمل وجوهاً ، فيتردد المخاطب فيها ، فتنبه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبييناً للغرض ، ولذلك سُمي تمييزاً و«مسيراً»^(٣٨) . وقال خالد بن عبدالله الأهرزي في نوک باب المفعول منه : «وهو المسمى عند البصريين ظرفاً دون الكوفيين ، لأن الطرف في اللغة الوعاء ، وهو متناهي الأقصر كالحراب ، والعدل ، والذي يسمونه ظرفاً من المكان ليس كذلك ، وسمناه الفراء محلاً ، والكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات ، ولا مشاحة في الاصطلاح»^(٣٩)

إن مراجعة الأعمال النحوية في القرون الهجرية الأربعة الأولى تظهر بوضوح تعدد المصطلحات ومعايشة بعضها بعضاً ، فسيبويه والمبرد وابن السراج يستخدمون مصطلحي النسب والإضافة بمعنى واحد^(٤١) .

وسندو أن تعدد المصطلحات بعد أن مرّ بمرحلة التعايش قُرْبَ مع النحوية التاريخية ، وهي القرون الهجرية الرابع كان ابن السراج يستخدم مصطلحي الجرّ والخفض بمعنى واحد ، كما في قوله «وقولي جرّ وخفض بمعنى واحد»^(٤٢) . وكان يجمع إلى مصطلح المصوغ من الصرف مصطلح «ما لا يجرى»^(٤٣) وهو المصطلح الذي أصبح نادراً جداً في الأعمال النحوية المتأخرة بعد القرن السابع الهجري مثلاً ؛ إذ كان مصطلح المصوغ من الصرف قد اكتسب صفة الثبات والاستقرار^(٤٤) .

وكيف دار الأمر فلا مشاحة في الاصطلاح إن كان مُحَدِّد الدلالة بشرط أن تبقى المصطلحات متميزة بعضها من بعض ؛ إذ يؤدي تداخلها إلى اضطراب في فهم ذلك العلم ، ويقال إن المصطلحات تتناسب في عددها تناسباً عكسياً مع قوة العلم ، فمصطلحات علم النحو قليلة إذا قيسَت بالصورة المتأخرة لمصطلحات علم البديع مثلاً مع أنه أصغر حجماً من النحو ، ولعلّ هذا التصحّم هو الذي أقصاه أو كاد عن المشهد الثقافي في حين ما يزال النحو علماً حيويّاً مُتَكَنّاً على عدد مقبول علمياً من المصطلحات المتمايزة عبر التداخلات تداخلاً مدموماً يؤدي إلى الخلط والاضطراب والاضطراب

تعريف المصطلحات

تعريف المصطلحات ضرورة علمية تفرضها الحاجة إلى حماية دلالة المصطلح ومجاليه المعرفي ، لكي يكون للمصطلح حدوده التي يعمل ضمنها .

وصياغة تعريف للمصطلح لا يستقرّ غالباً إلا بعد تصوُّج العلم ووضع أسس صياغة التعريفات ، لهذا لم تصع التعريفات الأولى للمصطلحات النحوية الصياغة نفسها التي صنعت بها فيما بعد ، ولا يعني هذا انتعاص العلم بل هو أمر مألوف في مسيرة العلوم ، لأن إدراك دلالة المصطلح شيء ، وصياغة هذا الإدراك شيء آخر ؛ لهذا اهتمّ النحاة في

القرون الثلاثة الأولى بالوصول إلى إدراك دلالة المصطلح أكثر من اهتمامهم بصياغة ذلك الإدراك وفق الأسس العلمية لصياغة التعريفات .

وعاية الأسس العلمية لصياغة التعريفات أن تجعل تعريف المصطلح جامعاً مانعاً ، ولكن تحقيق هاتين الصفتين غايةً اتفق عليها المشتغلون بالعلوم وفلسمتها ، ولكنهم احتلوا في وسائل تحقيق هذه العاية ، فظهرت أشكال كثيرة للتعريفات تبادل العلماء فيها الأخذ والرد قديماً وحديثاً^(٤٤) .

وأهم أشكال التعريف في القرون الأربعة الأولى :

١- التعريف بالمثال

قال سيبويه في تعريف الاسم : « فالاسم : رجل ، وفرس ، وحائط »^(٤٥) فسيبويه لم يصنع تعريفاً لمصطلح الاسم ، بل اكتفى بإعطاء مثال دال على مصطلح الاسم ، وهو مثال صحيح يؤدي القياس عليه إلى ميز الأسماء من سائر الكلمات ميّزاً مقبولاً إلى حد ما ، ذلك أنه يستدعي النظر في الكلمة من حيث مشابهتها لواحدة من كلمات التعريف المؤتملة الثلاث ، وهذا قد يصلح في نحو تصنيف كلمة : إنسان ، وامرأة ، وأسد ، ومنزل و . . . إلخ ضمن صنف " الاسم " لكنه لا يدل على أن أسماء الشرط والاستفهام من الأسماء لعدم وضوح المشابهة بينها وبين الأمثلة الثلاثة ، إذ يفترق التعريف بالمثال صفة التجريد فهو أقرب إلى الوصف ، ومن ثم هو أقرب إلى النتائج الأولية للاستقراء ، لهذا كان تعريف الاسم عند سيبويه مناسباً لمرحلته ، لكنه فقد صفة المناسبة مع مرور الزمن وتطور النحو ، فاستدعى إضافة أو تعديلاً كما في قول المبرّد بعد سيبويه بقرن تقريباً : « أمّا الأسماء فما كان واقفاً على معنى ، نحو : رجل ، وفرس ، وزيد ، وعمرو ، وما أشبه ذلك ، وتعتبر الأسماء بواحدة : كل ما دخل عليه حرف من حروف الجهر فهو اسم ، وإن امتنع من ذلك فليس باسم »^(٤٦) فالمبرّد أضاف للأمثلة سيبويه مثالين آخرين مع اشتراط للمعنى وقبول الحرف بأحد حروف الجهر ، ثم جاء من أعاد النظر في صياغة المبرّد لتعريف الاسم^(٤٧) حتى زادت تعاريف الاسم عن سبعين تعريفاً^(٤٨) .

٢- التعريف بالمعنى الوظيفي

قال سيبويه : « هذا يلب ما ينتصب من المصادر لأنه عُذِر لوقوع الأمر ، وانتصب لأنه

موقع له ، ولأنه تفسير لما قبله لِمَ كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه ، فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك : عشرون درهماً . وذلك قولك : فعلتُ ذاك حذراً للشر ، وفعلت ذلك مخافة فلان ، واختار فلان . . . فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له^(٤٩) فأساس هذا التعريف للمفعول له (لأجله) أنه عذر (علة) ، وهو معناه الوظيفي إذ يؤتى به عنه لما قبله .

٣- التعريف بأصل التحويل

قال ابن السراج في أول باب التمييز : «الأسماء التي تنتصب بالتمييز والعامل فيها فعل أو معنى فعل ، والمفعول هو فاعل في المعنى ، وذلك قولك . قد تفرغاً زيدٌ شحماً ، وتصبب عرقاً ، وطُبتَ بذلك نساءً ، وامتلأ الإناء ماءً ، وضقت به ذرعاً . فالماء هو الذي ملأ الإناء ، والنفس هي التي طابت ، والعرق هو الذي تصبب ، فلفظه لفظ المفعول ، وهو في المعنى فاعل»^(٥٠) .

فهذا التعريف الذي جاء به ابن السراج للتمييز المحوّل ملحوظ فيه الالتكاء على مفهوم التحويل إذ يرى أن التمييز في الأمثلة التي عرض لها أصله فاعل في المعنى ، وإن كان في اللفظ مفعولاً أي أنه تحوّل من وظيفة الفاعل المرفوع لفظاً إلى المنصوب لفظاً ، فخرج عن حذنه وبابه فاصل جملة "تمعّناً زيدٌ شحماً" تفرغاً شحماً زيدٌ فتحوّل الفاعل إلى اسم منصوب وأصبح المضاف إليه فاعلاً لفظياً في مكانه

٤- التعريف بالضدّ

اشترى بأحد الصدين لا يُشَبَّ حَقِيقَةُ الضدِّ المقابل ، فإذا قلت : عرقني البياض ، لا يقع الخوابُ أنه صد السواد لأنك تريد أن تتعرف على واقع البياض من حيث هو دون معرفته عن طريق الصديّة^(٥١) .

قال سيبويه في تعريف الحرف : «وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»^(٥٢) . فأساس تعريف الحرف عند سيبويه أن ما ليس باسم ولا بفعل فهو حرف مع تحقق معنى له في غيره ، وهذا تعريف بالضدّ ، وبضدّها تُعرَّبُ الأشياء .

وقال ابن السراج في تعريف الحروف : «ما لا يحوز أن يُخبر عنها ، ولا يحوز أن تكون حراً ، نحو : من ، وإلى»^(٥٣) وهو تعريف بالصد لأن ما يخبر عنها أسماء ، وما يحوز بها أفعال ، فكأنه ينصه هاتين الصفتين عن الحروف جعلها بالنهي والصد مدلولاً عليها .

وقال أبو السراكت الأتباري في حدّ الحروف . «ما جاء بمعنى في غيره»^(٥٤) وهو تعريف بالصد لأن من شروط الاسم والفعل أن يكون لكل واحد منهما معنى في نفسه ، بهذا قال ابن فلاح اليميني في خواص الحرف : «وكأنها سلبية»^(٥٥) أي صد علامات الاسم والفعل ، وتعلّل هذه الصدية بقوله : «وإنما جعل عدم العلامة له علامة ، لأنه يمتنع عن قسيمه ، بدليل أنه لو كان معك ثلاثة أبواب ، وعلمت اثنين منها لم تمنع إلى أن تعلم الثالث»^(٥٦) .

٥- التعريف بالخاصية

الخاصية هي الصفة الملازمة للشيء ، وهي من أحسن أشكال التعريف في النحو العربي ، لأن اللغة نظام من الخواص والعلامات ، فالتعريف بها تعريف بشيء من خصائصها ، لهذا اجتهد النحاة في حصر خواص كل مصطلح على حدة ، ويبدو أن الخاصية في النحو على ثلاثة أشكال استعملها النحاة في تعريف بعض المصطلحات ، وهي :

أ- خاصية المعنى

وهي الخاصية التي لا تمك من الشيء فتدور معه وجوداً وعلماً ، كما في تعريف الفعل المصارع ، إذ قال ابن السراج : «والأفعال التي يسميها المحوون المصارعة هي التي هي أوائلها الزوائد الأربع : الألف والياء والباء والنون»^(٥٧) .

ب- خاصية الاقتران

وهي اقتران الكلمة بمصدر لعوي على معناها أو على يسارها اقتراناً خاصاً بوحد من أوسامها كتعريف الاسم بأنه يعيل الجر من يمينه والتنوين من يساره ، وهو يعرف بخصوصية اقتران تعبير عن نسبة عالية من الاحتمال يمكن تعميمها وإن كانت غير ملازمة

لكل ما يقع ضمن للمعروف المحدود ، وهي الخاصية التي نظر إليها الميرد في قوله : « كل ما دخل عليه حرف من حروف الحرف فهو اسم »^(٤٨) فالتعميم يعبر عن نسبة عالية من الاحتمال يصبح تفسير ما خرج عنها أفصل من أطراحها ، وهو ما عبر عنه الرجائي في دفاعه عن الميرد ، فقال : « إن حد أبي العباس هذا غير فاسد ، لأن الشيء قد يكون له أصل محتمل عليه ، ثم يخرج منه بعضه لعل ، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب ، بل يخرج ما خرج بعلمته ، ويبقى الثاني على حاله »^(٤٩) .

والكلمات التي تفتقر في آخرها تاء التأنيث المربوطة تعد أسماء ، لأن التأنيث بها من خواص الاسم .

ج- خاصية الموقع الإعرابي

قد تدل خاصية الموقع الإعرابي على تعريف لدلول مصطلح ، فهي تعريف الاسم قيل إن من خواصه الإسناد ، مما يقع مسنداً إليه فهو اسم ، قال ابن السكاج : « فالاسم تحصنه أشياء يعتبر بها ، منها أن يقال : أن الاسم ما جاز أن يخبر عنه ، نحو قولك : عمرو مريض ، وقام بكر »^(٥٠) أي أن موقع المسند والماعل وناثيه مواقع اسمية ، وقد أحد الرجائي بخاصية الموقع عندما عرف الاسم بقوله : « الاسم ما جاز أن يكون ماعلاً أو مفعولاً »^(٥١) ، وقد دافع ابن أبي الربيع عن هذا التعريف موضحاً أن المفعول يحل إلى حصة مفعولات : المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول لأجله ، والمفعول معه ، والمفعول فيه^(٥٢) .

وقد شاع عند الحوئين ولا سيما المتأخرين جمع أكبر عدد ممكن من الخواص في تعريف المصطلح ، المناسبة للتعريف بالخواص للأعراس التعليمية^(٥٣) كبيت ابن مالك في تعريف الاسم :

بالحرف والتنوين والتأنيث والتأنيث والتأنيث والتأنيث
ومستند للاسم تمييزاً وتخصيلاً

بعد ذكر خواص اقترانية وموقعية .

٦- التعريف بالماهية

! حريف بالماهية أصعب أنواع التعريفات وأدقها ، ويعبر غالباً عن درجة نصوح عاليه

هي العلم المستعمل فيه ، كقول ابن السراج في تعريف الاسم : «الاسم ما دلّ على معنى مفرد . . وإنما قلب "مادل" لأفروق بين الفعل إذا كان الفعل يدلّ على معنى وزمان»^(٦٤) ، ولأنّ التعريف بالملازمة فرع إدراك للمعروف إدراكاً تامّاً فقد عرّف تحصيله ، وإن تحقّق صغوب شرحه وتوضيحه .

فوائد التعريف

فوائد تعريف المصطلحات وشروحيها وتوضيحيها كثيرة يهتماً بها في مجال تحليل العربية فائدتان

١- الاستدلال

وهي أن يستدلّ بشيء من تعريف المصطلح على غوامض الكلمات فقد قلّ «مبرّد : «كان الفراء يناقض ، يقول : "قائم" فعل ، وهو اسم لدخول التنوين عليه . فإن كان فعلاً لم يكن اسماً ، وإن كان اسماً فلا يسمى أن تسميه فعلاً»^(٦٥) ، فالمبرّد استدلّ على اسميّة اسم الصاعل العامل عمل فعله بقبوله التنوين أولاً ، وبالتعريف بالضدّ ثانياً ، فالاسم ضدّ العمل فلا يجتمعان في كلمة واحدة .

وقد استدلّ أبو عليّ المارسي (ت ٣٧٧هـ / ٩٨٧م) على اسميّة أسماء الأفعال بثلاث جهات . الأولى : هي صفة الحرف عما لأنها تسدّ إلى صوائر الرفع ، وتصب المفعول أحياناً وليس الحرف كذلك . والثانية : نفي صفة الأفعال لتجرّدها من الرماد في الهيئة . والثالثة : أنها أسماء بناءً على نفي الجهة الأولى والثانية عدا أنه وجد فيها ما يحتصر بالاسم كتكوين التشكير^(٦٦) .

٢- التصريح

وهي تقسيم الصف إلى درجات فروع وأصول حسب توافر الخواص التفصيلية فيها ، وذلك نحو (كان وأخواتها) من الأفعال فهي أفعال لتعبرها ببعض خواص الأفعال كانتصرف أحياناً وقبول علامات الفعل من نحو التاء الثلاثة والساكنة . ولكنها تنقص عن الأفعال التامة من حيث الدلالة على معنى الحدث ، فأصبحت أفعالاً ناقصة بها

أحكام خاصة بها ، ولا يرتقي إلى مستوى الأفعال التامة إلا إذا أصبحت تامة ، فهي من حيث لاهية ليست فعلاً على الحقيقة لهذا نسمح النحلة في تسميتها ، فسماها الرخاحي حروفاً^(٦٧) وسماها المنطقة أداة ، قال محمد رضا المطهر : «الأفعال الناقصة مثل كان وأحواتها في حروف المطلقين - على التحقيق - تدخل في الأنوات ؛ لأنها لا تدل على النسبة الرمائية فقط ... وبعض المناطق يسميها (الكلمات الوجودية)»^(٦٨)

وقد أدى الإغراق في التفريع بأي على العارسي أن اضطراب في تحديد تصنيف "ليس"^(٦٩) .

الكليات النحوية

الكليات النحوية هي الأحكام التي يسري معمولها في الباب النحوي كله ، نحو : كل فاعل مرفوع ، وكل مفعول منصوب ، وكل مضاف إليه مجرور ، و ... إلخ من الكليات التي تدل على تمثية الباب الواحد وفق أصل عام يطرده وجوده بالقوة أو بالعنع ، فهي كتاب "الجميل في النحو" المنسوب خطأ للتحليل بن أحمد المراهيدي ظاهرة لافتة ، وهو أنه مصوع وفق منهج الكليات النحوية ، فقال في أول الكتاب : «النصب أحد وخمسون وجهاً نصب من معمول به ... ونصب من حال ... ونصب بحير كان وأحواتها ... إلخ»^(٧٠) ومثل على النصب من معمول به فقال : «قولك : أكرمت زيداً وأعطيت محمداً»^(٧١) وفي النصب على الحال مثل بقوله : «قولهم : أنت جالساً أحسن منك قائماً ، أي : في حال جلوسه أحسن منه في حال قيامه»^(٧٢) ، وفي النصب بخبر كان قال : «قولهم : كان زيداً قائماً»^(٧٣) .

اللافت في هذا المنهج أنه لم يذكر أشكال المفعول به أو الحال أو خبر كان

وفي وسعه الرفع قال : «الرفع بالمفاعل قولك : خرج زيد ، وقام عمرو . وما لم تذكر فاعله ضرب زيد ، وكسبي عمرو . والمبتدأ وخبره : زيد خارج ، والمرأة منطلقه»^(٧٤) ولم يذكر شكل هذه المرفوعات على أشكال غير اسمية في ظاهرها كالمصدر المؤول .

ومن طرائق تحليل قواعد النحو العربي وفوائده قرر هذه القواعد في مجموعتين الأولى : مجموعة القواعد الكلية أو الكليات النحوية . والثانية : مجموعة القواعد

المرعية المفصلة التي تخرج في شيء ما من صفاتها عن القاعدة الكلية ثم يعود إليها مصروب من ضروب التصيير .

و، لجمع في حد واحد بين المجموعتين فيه تحوُّز تلك أنَّ تعريف الفاعل في بعض كتب المتأخرين بأنَّه اسم أو ما في تأويله أسد إليه فعل مقدَّم . . .^(٧٥) تعريف يجمع بين هاعدتين الأولى كلية عامة ، والثانية جزئية خاصة ، بالكليَّة أنَّ الفاعل اسم . و الجزئية أنَّه ما في تأويل الاسم كالمصدر المذلول ، وهذا تسوية بين مستويي القاعدتين يجعل المنعظم بض أنَّ كلَّ واحدة منهما معادلة للأخرى مع أنَّ القاعدة الجزئية تحتاج التأويل والتقدير حتى ترتدَّ إلى الانسجام والاتحاد مع القاعدة الكلية .

فالاستقراء يعرر القواعد في كليات أصول وجزئيات فروع ، وهو مسلك علمي حميد ومسهج تعليمي سديد ، اعتدى عليه بعض النحاة عندما صوَّوا بين الكليات والجزئيات وأوقفوا الطلبة في حيرة من النحو وأمره .

وطي القاعدة الكلية والجزئية في اسم واحد فيه تسوية بينهما ، نأى عنها القدماء ، ووقع فيها بعض المتأخرين كاس مالك الذي عرَّف الفاعل بأنَّه «السد إليه فعل تام مقدَّم . . .»^(٧٦) أيُّ أنَّ كل مسند إليه متأخر عن فعله فاعل ، وهذا تسوية منه بين أشكال الفاعل تسوية لم يتبين أبعادها - وهو الخبير - عندما علل تعريفه بقوله : «ولم أصدِّر حدَّ الفاعل بـ "الاسم" لأنَّ الفاعل قد يكون غير اسم»^(٧٧)

وكما مرز النحاة القواعد مرروا الكلمات واكتشفوا ما يسمى بأم الباب^(٧٨) التي تمثِّل في تصرفها الأصل العام للباب ، مثل "كان" التي تعدُّ أمَّا لبابها وأحواتها هي التصرف والعمل .

اتجاهات تشكيل المادة النحوية

لكي تظهر ثمره تحليل المادة المستقراة كان على النحاة الأوائل أن يعوموا بشكل ددَّة السحوية التي نوصلوا إليها على شكل محاولات في التأليف النحوي بعد تحديد مسهب تشكيل المادة السحوية في كتاب مستعل ، ذلك أنَّ من نتائج التحليل أن ثمة مسائل سحوية متلاحله متشابكة ، فهل يكون الحال التي تسد مسد الخبر في باب الحال أم في

باب الخبر؟ وهل يقع معمول المصادر والمستفادات في باب الفاعل ونائبه والمفعول أم في باب كل مشتق على حده أم في باب واحد؟ وكيف يتم تنظيم العلاقة بين نظام الكلمة (الصرف) ونظام الجملة (النحو)؟ وكيف ترتب أبواب النحو ومسائله؟ وعبرها من الأسئلة التي لم تكن تحتاج جدلاً نظرياً فذكر احتياجات محاولات تطبيقية تجريبية تكون أشبه بتجارب أولى في صياغة العلم .

لقد كان من نتيجة بدء الدراسات اللغوية عامة في عصر الخلفاء الراشدين وبإطلاق مشروع استقراء العربية أن ثمار تحليل الاستقراء بدأت تظهر قبل حلول القرن الهجري الأول ، قال أبو بكر الربيدي : «فكان لوّن من أصل ذلك ، وأعمل فكره فيه أبو الأسود ضالم بن عمرو الدؤلي ، ونصر بن عاصم ، وعبد الرحمن بن هرمز فوضعوا للنحو أبواباً ، وأصنوا له أصولاً؟ وذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم ، ووضعوا باب المعامل والمفعول والتعجب والمضاف . وكان لأبي الأسود في ذلك فصل السبق وشرف التقدم . ثم وصل ما أصنوه من ذلك التالون لهم ، والآخذون عنهم؟ فكان لكل واحد منهم من الفصل بحسب ما يسط من القول ، ومدّ من القياس ، وفتح من المعاني ، وأوضح من الدلائل ، وبيّن من العلل»^(٧٨) .

فهؤلاء العلماء الأوائل وضعوا أصولاً وأبواباً ومصطلحات .

وقبل إن نصر بن عاصم وضع كتاباً في العربية ، قال السيوطي في ترجمته : «وهو كتب في العربية»^(٧٩) والكتاب مفقود ، ولم أبق على كتاب نقل منه شيئاً يساعد على رسم ملامح هذا الكتاب .

وعيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ / ٧٦٦م) شيخ الخليل بن أحمد المراهيدي كتابان في النحو مدحهما الخليل في قوله :^(٨٠)

بطل النحوى جميعاً كله غير ما أحدث عيسى بن عيسى

ذاك إكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر

وقد قال السيرافي في حق الكتابين : الإكمال والجامع : «وهذان الكتابان ما وعا إليهما ، ولا رأيت أحداً يذكر أنه رآهما»^(٨١) .

وقد تحول أمر هذين الكتابين بعد فزون إلى أسطورة ذكر فيها أن لعيسى بن عمر نبياً وسبعين مصنفاً في النحو ، جمعها بعض أهل اليسار ، ثم أتت عليها آفة داهت ، ولم يبق في الوجود سوى تصنيفين : الإكمال في ملاد فارس ، والجامع في النحوة ، وقيل ، أن سيبويه أخذ كتاب "الجامع" ويطه وحشى عليه من كلام الخليل وغيره ، وصار يعرف باسم الكتاب^(٨٧) .

وهذه الكتب -حيثما يظهر- تجارب أولى في التأليف النحويّ نلتها تجربة ناجحة لسيبويه في كتابه المعروف "الكتاب" ، فليس كتاب سيبويه أول كتاب في النحو إلا بمفهوم التجربة الناجحة نجاحاً باهراً .

وتجاهات تشكيل مادة النحو العربيّ بعد تحليل الموادّ المستفراة أربعة تبرز في التجربة النحويّة من عهد سيبويه قبيل انتهاء القرن الهجريّ الثاني إلى عهد ابن السراج في أول القرن الرابع الهجريّ الذي عقل النحو بأصوله . وهذه الاتجاهات هي :

١- نحو المسائل

وهو ينظر إلى النحو على أنه سلسلة من المسائل فيبحثها كل مسألة على حدة ، فمسألة في رفع الماعل ، وثانية في ضرورة نأخره عن الفعل ، وثالثة في علاقته بالمفعول ، ورابعة في استناره ، وخامسة في تقدم المفعول به عليه وجوباً و... إلخ ، وهذه المسائل لا يشترط أن تعرض بشكل متسلسل بعضها وراء بعض ، وعادة ما يظهر هذا الشكل من التشكيل النحويّ في المحاولات الأولى من التأليف ، ولا سيما في الأبواب الكبرى ذات المسائل المتشعبة الكثيرة ، والعلاقات المتداخلة مع الأبواب الأخرى ، وذلك كما في تدوين سيبويه في الكتاب باب المبتدأ والخبر ؛ إذ عرّف المبتدأ على شكل قاعدة كلية في الجزء الثاني ، فقال : «فالمبتدأ كل اسم ابتدئ لئبى عليه كلام والمبتدأ واسمى عليه رفع . فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه . فالمبتدأ الأول ، والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه وذلك قولك : عبد الله مطلق»^(٨٨) .

وكان سيبويه قد تحدث في الجزء الأول عن علاقة المبتدأ والخبر بالتعريف والتشكير ، وذكر شيئاً من حالات الابتداء بالكرة كالدعاء^(٨٩) .

وتحدث في موضع سابق عن علاقة الخبر بالطلب^(٨٦)، وبعده انتقل إلى الحديث عن بعض حالات حذف الخبر جوازاً^(٨٧).

وتحدث في موضعين من الجزء الأول بينهما ما يزيد على مئة صفحة عن حذف مبتدأ^(٨٨) وجاء بمسألة ثالثة من مسائل حذف المبتدأ في الجزء الثاني من الكتاب^(٨٩)

وأورد طي الخبر بعد لولا بمسألة في الجزء الثاني^(٩٠) وقبلها من غير فاصل تحدث عن الخبر شبه الجملة والظرف المتوسّع فيه ليسدّ مسدّ الخبر^(٩١).

وكان في الجزء الأول قد تحدث عن الحال السادة مسدّ الخبر ضمن بعض مسائل الحال^(٩٢).

وسلك مسألة ورود الجملة الاسميّة بعد "إلا" ضمن حديثه عن بعض مسائل الاستثناء، فقال: «هذا باب ما يكون مبتدأ بعد إلا وذلك قولك: ما مررت بأحد إلا زيد حير منه»^(٩٣).

وسيبيويه يسمّي المسائل أبواباً.

ومن أغرب طرائق عرض المادة السعوية على شكل مسائل ما فعله المبرد في عرض باب الفاعل؛ إذ صدر مقتضب بعد عرضه وجوه العربيّة بكلية محوّة عن رفع الفاعل ونصب المفعول وتعليل ذلك في كل واحد منهما، ثمّ وعد بتوفية الباب وعداً لم ينفذه إلا في الجزء الرابع من المقتضب^(٩٤) جامعاً بعض مسائل الفاعل بينهما

صحيح أنّ هذا المنهج فيه شيء من العموض والصعوبة في المتابعة، ولكنه يعكس أمرين مهمّين:

أولهما: عدم نصح نظريّة عامة لترتيب عرض المادة السعوية وهذا يناسب المرحلة التاريخية التي ظهر فيها كتابا سيبويه والمبرد.

وثانيهما: الإشارة إلى العلاقات بين المسائل كأنّ المنهج أنّ الشيء مألوف، يُذكر، وهو يعني إدراك وجود علاقات بين هذه المسائل وإن كانت تنتمي لأبواب مختلفة، لهذا يمكن وصف كتاب سيبويه والمبرد بالوحدة الموضوعيّة الداحليّة أي الوحدة الجبرئة لا الكلبيّة^(٩٥)

٢- نَحْوُ الْأَبْوَابِ

وهو اتجاه يراعى تشكيل المادة النحوية في العرض أن تكون على أبواب معيّنة ، كل باب بشكل وحدة داخلية علمية تسلك فيه مسائله بمنهج علمي في ترتيبها ، وتجربة التأليف هي هذا الاتجاه تظهر في الأبواب عبر الصفحة في كتاب سيبويه ، والمرّد ، وابن السراج ، فجميع مسائل الاستثناء عرضها سيبويه بشكل مسلسل في الجزء الثاني من الكتاب ، يبدأ أبواب (مسائل) الاستثناء بقوله : «هذا باب الاستثناء ، فحرف الاستثناء إلا وما جاء من الأسماء فيه معنى إلا غير ، وسوى . وما جاء من الأفعال فيه معنى لا فلا يكون ، وليس ، وعدا ، وحلا . وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وبسبب باسم محاشي (حاشا) وحلا في بعض اللغات . وسأبين لك أحوال هذه الحروف إن شاء الله عز وجل الأول فالأول»^(١٧) .

فسيبويه استقصى أدوات الاستثناء وقسمها إلى أصل كلي وهو "إلا" ، وفروع فيها معنى إلا تأتي أسماء وأفعالا وحروف جر ، ووَعَدَ بتبيينها على الترتيب ، فتحدثت عن النصب إلا وجوبا ، ثم جوار الإتياع والنصب في الاستثناء التام المنفي ، ثم الاستثناء المفرغ ، ثم المتصل ، ثم المنقطع^(١٨) .

ثم تحدثت عن علاقة "إلا" مع "غير" هي الاستثناء والاستدراك^(١٩)

وأوضح أحكام تقدم المستثنى وتكراره ، وجواز إيلاء "إلا" الجملة الاسمية^(٢٠)

وشرح أحكام غير ، وربط بينها وبين إلا في حذف المستثنى استحكاماً كقول العرب :
ليس غير ، وليس إلا^(٢١)

ثم بين أحكام سائر الأدوات^(٢٢) .

فسيبويه في باب الاستثناء - وهو مثال من أمثلة - قدم تجربة نكلمية ناجحة هي تشكيل مادة النحو وفق الأبواب النحوية ، وهذا التشكيل يستدعي التوسع لاحقاً في بحث علاقة هذا الباب بما قبله وبما بعده ، وهو الأمر الذي لم يتحرره سيبويه ، فبعد الاستثناء طعن يتحدث عن ظاهره الإصمار في العربية حديثاً مفصلاً موسعاً^(٢٣) .

٣ نحو الأحكام

وهو تشكيل المادة النحوية وفق الأحكام الإعرابية الأربعة : المرفوعات والمصوبات والمحروقات والمحروقات ، وهو المنهج الذي أخذ به مؤلف كتاب "الجمل في النحو" مسوب للتحليل من أحمد المراهيدي^(١٠٣) فحدثت بعد خطة الكتاب عن وجوه النصب ، ثم وجوه الرفع ، ثم وجوه الخفض ، ثم تفسير إعراب جمل الجرم^(١٠٤) .

وقد حدد مؤلف الكتاب سبباً بدئيه بوجوه النصب ، فقال : فوائداً بدأنا بالنصب ، لأنه أكثر الإعراب طرقاً ووجوهاً^(١٠٥) وهي وجهة نظر جديدة بالنقد لابتنائها على تعليل سليم وهو الكثرة ، لكن ترتيب الأحكام له مسلك آخر وتعليل آخر وفق التصور النظري العام للنحو العربي .

وثمة مشكلات علمية تطال هذا الاتجاه أو هذه التجربة نحو : ظاهرة التوابع ، وصاهرة الأساليب كأسلوب الاستفهام والنفى والشرط .

٤- نحو الظواهر

يقصد بنحو الظواهر تشكيل المادة النحوية وفق ظواهر العربية التركيبية كالتقديم والتأخير ، والنفى ، والحذف ، وما شابه ذلك ، وقد سلك ابن السراج هذا الاتجاه في شرحه التقديم والتأخير في العربية ، فأفرد باباً عنوانه "باب التقديم والتأخير" قال فيه . « لأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر سذكراً ، وأما ما يجوز تقديمه فكل ما عمل فيه فعل متصرف ، أو كان خبراً لمبتدأ سوى ما استشبهه ، فالثلاثة عشر التي لا يجوز تقديمها : الصلة على الموصول ، والمصدر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء على شريطة التفسير ، والصفة وما اتصل بها على الموصوف ، وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة ، والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف ، وما عمل فيه حرف أو اتصل به حرف زائد لا يقدم على الحرف ، وما شئت من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعة على منصوبة ، والماعل لا يقدم على الفعل ، والأفعال التي لا تنصرف لا يقدم عليها ما بعدها ، والصفات المشبهة بأسماء العاعلين ، والصفات التي لا تشبه أسماء العاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه ، والحروف التي لها صدور للكلام لا يقدم

ما بعدها على ما قلها ، وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدّم للنصوب عليه ، ولا يقدّم
النمير وما عمل فيه معنى الفعل وما بعد إلا ، وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قلها ،
ولا يقدّم مرفوعه على منصوبه ، ولا يفرق بين الفعل العامل والمعمول فيه شيء لم
يعمل فيه الفعل^(١٧) .

ثم شرح هذه الحالات الثلاثة عشرة حالة^(١٨) .

وهذا الاتجاه يجمع مسائل مشفقة من أبواب مختلفة تندمج في صفة كالقديم أو
التأخير ، أو الحذف ، أو ما شابه ، لكنها تختلف في الباب الذي تنتمي إليه

وكيف سار الأمر فهذه الاتجاهات الأربعة تجارب تاريخية في عرض مادة النحو
العربي ، لها حساساتها وإيجابياتها لكنها لم تسلم من العيوب والسلبيات ؛ لأنها طرق
مختلفة تجمعها غاية واحدة ، وهي تقديم النحو للمتعلمين ميراناً للعربية .

ومعروف أن اتجاهات تشكيل المائة النحوية قد تعددت واتسعت ابتداءً من القرن
الرابع الهجري ، وما زالت الجهود موصولة في بحث أجمع الطرق في تشكيل المادة النحوية
المسماة بالنحو العربي في شقيها : الصرفي والتركيب .

الاستقراء والتحليل؛ جدل النص والقاعدة

إذا كان النحاة قد فرغوا تقريباً من تحليل مادة العربية المستقراء ، واكتشفوا القواعد
والقوانين ، ووضعوا الاصطلاحات والتعريفات والكليات والجريئات والأبواب والمباحث
والمسائل ، فهل بقي لهم حاجة بالمائة للمستقراء؟

بتقريب النحو أصبحت مادة الاستقراء شواهد تشهد للنحاة بصحة قواعدهم
وقوانينهم ، ومادة الاستشهاد أنه يمكن أن تكون وسيلة من وسائل شرح قواعد النحو
وقوانينه لأنهاصوص أدبية متميزة من القرآن الكريم والشعر الصحيح للعصبي والأمثال
وبعض كلام العرب

والسؤال العلمي التعليمي . من أين ندخل إلى النحو العربي؟ هل نعبر منصوص
إلى القواعد أم من القواعد إلى النص؟ والسؤال له صفة الجدل ، لكنه جدل بعيد

عُتِبَ عنه التحركة التاريخية للنحو العربي بما عُرف بنحو الكوفيين والبصريين ، فنحو الكوفيين أقرب إلى نحو النص ، ونحو البصريين وجمهور النحاة أقرب إلى نحو القاعدة والمعار

نحو النص

نحو النص درس نحوي يتخذ من النص مادة نحوية لشرح القاعدة النحوية ، وأحكام الظاهرة المراد تحليلها في النص ، وهو يربط بين القاعدة والأسلوب الأدبي الرفيع ، كما في كتاب "معاني القرآن" للمراء ، فهو سلسلة من الدروس "المجالس" النحوية التي شرحها المراء متحدثاً من القرآن الكريم مطلقاً تأسيسياً في توصيحتها ، فأتخذ من قوله تعالى : ﴿ تَشْتَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا ﴾ [سورة البقرة ، من الآية ١٩٠] مصدقاً لشرح أحكام المدح والذم في العربية ، فقال : « (أن يكفروا) في موضع حفيص ورفع ، فأتى الحفيصُ فأنَّ يَرْتَهُ على الهاء التي في (به) على التكرير على كلامين ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : (اشْتَرُوا أَنْفُسَهُمْ بِالْكَفْرِ) . وَأَمَّا الرَّفْعُ فأنَّ يكون مكروراً أيضاً على موضع (ما) التي تلي (بئس) . ولا يجوز أن يكون رفعاً على قولك بئس الرجل عبدالله ، وكان الكسائي يقول ذلك

قال المراء : « (بئس) لا يليها مرفوع موقت ولا منصوب موقت ، ولها وجهان : فردا وصلتها بسكرة قد تكون معرفة بحدوث ألف ولام فيها نصبت تلك السكرة ، كقولك : بئس رجلاً غمراً ، ونعم رجلاً عمرو . وإذا أوليتها معرفة فلتكن غير موقفة في سبيل السكرة ، ألا ترى أنك ترفع فتقول : نعم الرجل عمرو ، وبئس الرجل عمرو ، فإن أصغت السكرة إلى سكرة رفعت ونصبت ، كقولك : نعم غلامٌ سفيّ ريدٌ ، وعلامٌ سفيّ ريدٌ ، وإن أصغت إلى المعرفة شيئاً رفعت ، فقلت : نعم سائسٌ الخيل زيدٌ ، ولا يجوز نصب إلا أن يضطر إليه شاعر ، لأنهم حين أصابوا إلى السكرة رفعوا ، فهم إذا أضاعوا إلى المعرفة أخرى ألا ينصبوا وإذا أوليت نعم وبئس من التكرات ما لا يكون معرفة مثل (مثل) و(أي) كان الكلامُ فاسداً ؛ خطأ أن تقول : نعم مثلك ريدٌ ، ونعم أي رجل ريدٌ ؛ لأن هذين لا يكونان معترين ، ألا ترى أنك لا تقول : لله درك من أي رجل ، كما تقول : لله درك من رجل .

ولا يصلح أن تولي نغم وينس (الذي) ولا (من) ولا (ما) إلا أن تنوي بهما الاكتفاء دون أن يأتي بعد ذلك اسم مرفوع . من ذلك قولك : بشما صنعت ، فهذه مكسفة ، وساء ما صنعت ولا يجوز : ساء ما صنعتك وقد أحاره الكسائي في كتابه على هذا المذهب قال العمراء . ولا تعرف ما جهته ، وقال : أرادب العرب أن تجعل (ما) بحرفه الرجل حرفاً مائاً ، ثم أصمروا لصنعت (ما) كأنه قال : بشما ما صنعت ، فهذا قوله وأن لا أحيره

هَذَا جَعَلْتُ (نَغْمَ) صَلَةً لـ (مَا) بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ (كَلَمًا) وَ(إِنَّمَا) كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ (حَبْدًا) مَرَفَعَتْ بِهَا الْأَسْمَاءُ ؛ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [سورة البقرة ، من الآية ٢٧١] رَفَعْتُ (هِيَ) بِـ (بِعِمَّا)

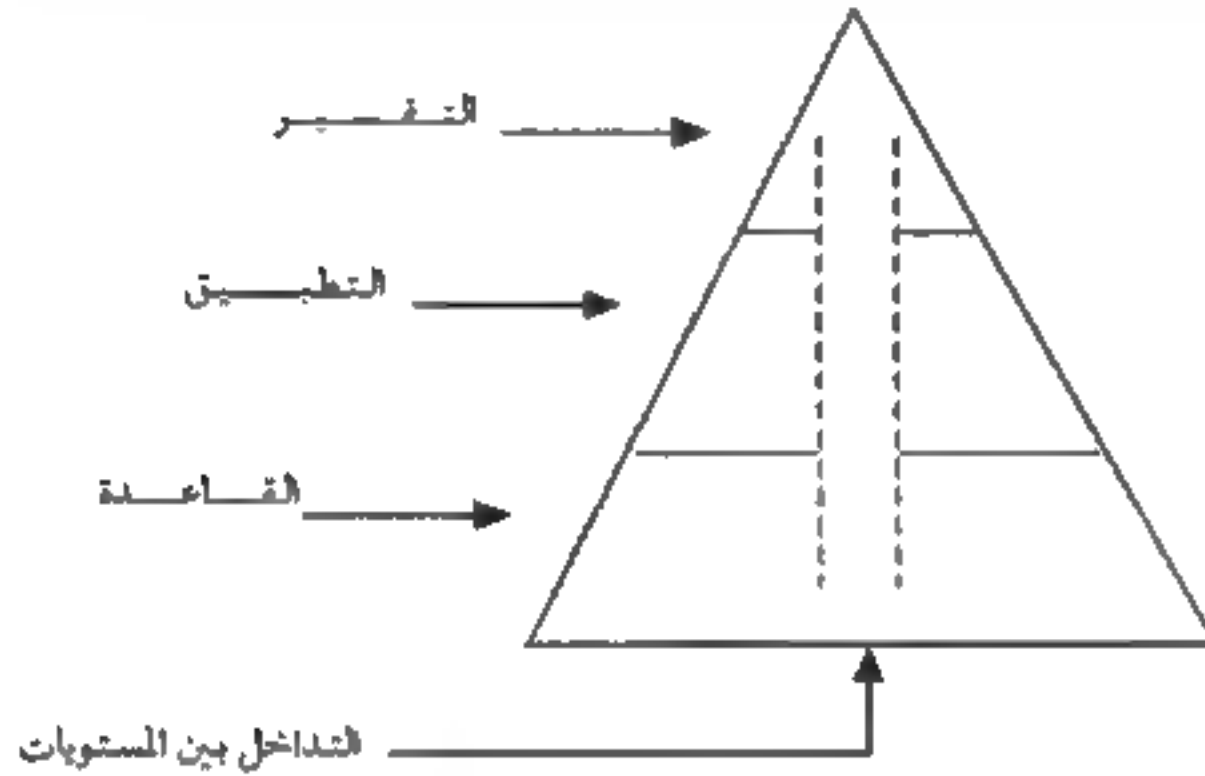
ولا تأنيث في (بعم) ، ولا تشية إذا جعلت (ما) صلة لها ، فتصير (ما) مع (بعم) بمنزلة (ذا) من (حبذا) ألا ترى أن (حبذا) لا يدخلها تأنيث ولا جمع ، ولو جمعت (ما) على جهة الحشو ، كما نقول : عما قليل أنيك ، جار فيه التأنيث والجمع ، فقلت : بشما رجلين أنتما ، وبشت ما جارية جاريتك . وسمعت العرب تقول في (بعم) المكتفية بـ (ما) : بشما تزويج ولا مهر ، فيرفعون الرفع بـ (بشما) ^(١٠٨) .

فالعمراء شرح أحكام المدح والذم منطلقاً من كلمة في القرآن الكريم ، وهو شرح مبسوط ، كثير الأحكام والتفصيلات ، وفيه عرض للأراء وترجيح بينها . فهذا نحو النص الذي يفتقر إلى النحو من المصوص . وهو تجربة علمية لها حسناتها في ربط النحو بالأساليب الرفيعة بل في جعل النحو مادة تطبيقية ، ولكنه يفقد النحو وحذته وتربطه وتسلسله إلى حد ما ، كما أنه يمزج أحياناً بين النحو والصرف واللغة والشرح أي أنه يتناول النص من المستويات اللغوية كافة إن أمكن كما في شرح القصائد السبع الضوا الجاهليات لأبي بكر الأنباري الكوفي ^(١٠٩)

نحو القاعدة

وهو الشكل الذي شاع واستقر في الممارسة التأليفية والتعليمية للنحو العربي ، وقوام نحو القاعده تقديم القاعدة النحوية مع شرح وتحليل وأمثلة وشواهد ونمللات ، ويؤدي

فهمها إلى السلامة في اللغة العربية من الناحية النحوية ، فتكون كتب النحو أمثله ناندسانير والقوانين ، تظهر فائدتها عند التطبيق السليم الصحيح لها ، وهي تشكل فيما يبدو هرمًا ثلاثي الطبقات أساسه القاعدة ، وأوسطه التطبيق وأعلىه التفسير . والتوازن بين المستويات الثلاثة هو ما يحرص عليه مؤلفو الكتب النحوية ، ولا سيما إذا ارتبط هذا التوازن بالعناية التعليمية من النحو^(١١) ، كما في الشكل الآتي :

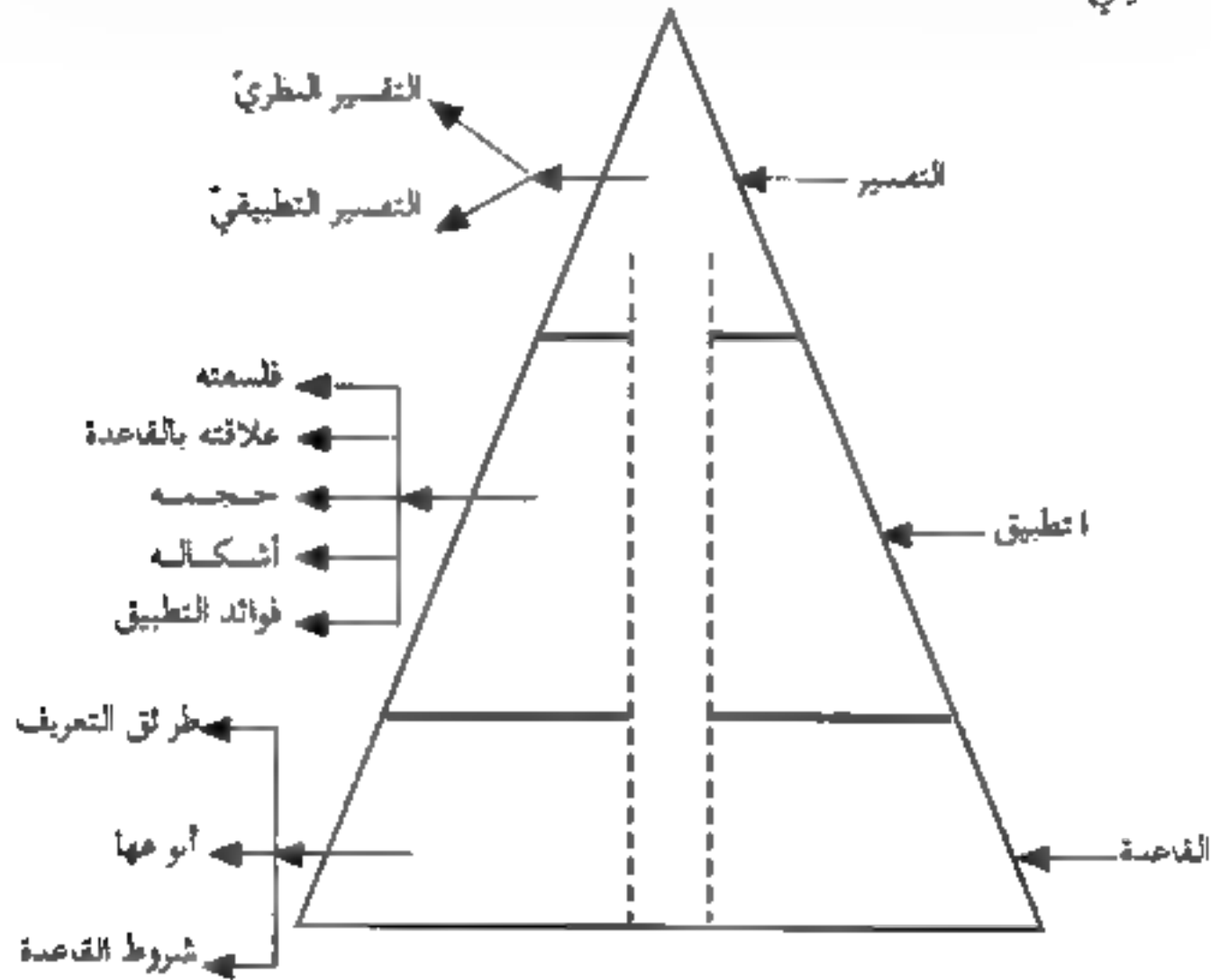


يد تظهر في نحو القاعدة القاعدة التي يحرص فيها كل نحوي على أن تكون جامعة مانعة سواء أكانت كلية أم جزئية وفق أي شكل من أشكال شرح القاعدة والتعريف بها .

والتطبيق في الكتب النحوية يتفاوت حجمًا من كتاب لآخر ، لكنه حاصل على شكل أمثلة وشواهد ، يُراعى فيها مُدارسة الانطباق مع القاعدة والتدليل عليها وتوضيحها .

ثم يأتي التفسير مقسمه : التفسير التطبيقي العملي المدرك بالأمثلة كعمل التصويب النحوي . والتفسير النظري الذي يتجاوز في التفسير الوصف والتصويب .

فالنحويّ أو المختصّ بالنحو العربيّ إذ يؤلف كتاباً فيه ، فإنّه يصدّر عن رغبه في إقامة التوازن بين مستويات نحو القاعدة وفلسفتها النظرية في مراعاة الشكل الاتي لهرم نحو القاعدة الذي شاع الانكاء عليه والأخذ بمعطياته على تفاوت بين السحاء فيما يؤلفون من كتب في النحو العربيّ ؛ ذلك أنّه يمثل إلى حدّ ما للموجّهات الماقبلية للتأليف في النحو العربيّ



إنّ للوصول إلى نحو القاعدة يعني أنّ نتائج التحليل قد اتحدت في صوعها وعرضها وشرحها وترتيبها صفة العمل العلميّ المنظم الذي تمّ احتباره على عينة أوسع ، كما في التحليل النحويّ للمصوص المختلفة في العربية ، وتمّ تكوين ملامح نظام من التفسيرات التي ستحمي القاعدة ، وستسعى إلى جعل العلاقة بين القاعدة والبصّ علاقة انسجام وانسلاف لا نفور واختلاف ، كما في المعالجة القادمة منهجية التفسير في النحو العربيّ

هوامش الفصل الثاني

- (١) انظر: صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١١، ص ١٧٧، كتاب القسامة.
- (٢) انظر نفسه، ج ١١، ص ١٧٩.
- وفي موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف التي أعدها محمد السعيد زعلول مجموعة من أحاديث النبي عن سبع الجاهلية والكهنة والأعراب انظر كتابه، ج ١، ص ٥١٨.
- (٣) انظر في المسجع المحمود والمذموم مادة (سجج) في كشف اصطلاحات الفنون للبهانوي.
- (٤) شرح كتاب الحدود في النحو، ص ٥٥.
- (٥) انظر هذه الروايات عند السيد حسن الصدر، تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام، ص ٤٩، ٥١، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٧، ٥٩، ٦١.
- (٦) الرضي الأسترايادي، شرح الرضي على الكافية، ج ١، ص ٢٢.
- (٧) شرح جمل المزجاجي، ج ١، ص ٢٠.
- (٨) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢١.
- (٩) المختضب، ج ١، ص ٣.
- (١٠) انظر في تعريفات الحروف دراسة الدكتور خليل إبراهيم السامرائي، حروف الجر وتعلقها، مجلة الأحمدية، ج ٧، ص ٢٩٥-٢٩٩.
- (١١) شرح المعصل، ج ٧، ص ٤.
- (١٢) إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأينته، ص ١٧.
- (١٣) انظر في المذهب الثاني المرجع السابق، ص ١٩-٢١، ٣٤-٤٧.
- (١٤) راجع هذه المسألة عند:
- أبي البركات الأبياري، الإنصاف، ج ٢، ص ٥٢٤-٥٤٩.
- المكبري، التبيين، ص ١٧٦-١٨٠.
- (١٥) دلائل الإحراز، ص ٤٠.
- (١٦) انظر المصدر نفسه، ص ٤٠-٤٤.
- (١٧) الكتاب، ج ١، ص ١٣.
- (١٨) الكتاب، ج ١، ص ١٣.
- (١٩) انظر: ابن فلاح اليمني، المفتي في النحو، ج ١، ص ١٠٦.
- (٢٠) محمد خير حلواني، المفتي الجديد في علم الصرف، ص ٤٣٠.
- (٢١) مرقع دراسة هذه الظاهرة عدد من الباحثين، مهم أساذي الدكتور إسماعيل أحمد عمارة في دراسته ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية.
- (٢٢) د. سوب لي، العوائل النحوية في اللغة العربية، رسالة دكتوراة، ص ١٠٨، وانظر في الكتاب نفسه، ص ١٠٦-١٢٠.

- (٢٣) انظر : الكتاب ، ج ٢ ، ص ٥٧٨ والمقتضب ، ج ٢ ، ص ١٨٨
- (٢٤) الكتاب ، ج ٢ ، ص ٥٧٨ .
- ولنظر في الاعراض على وجود ثنائية جمع الفقه والكثرة ما كتبه الدكتور محمد خير حلواني ، في كتاب : المضي الجديد في علم الصرف ، ص ٣٩٦-٣٩٨
- (٢٥) انظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج ٥ ، ص ٦ .
- (٢٦) ابن فلاح الهملي ، المعنى في النحو ، ج ١ ، ص ١٧٦ .
- (٢٧) شرح الرضي على الكافية ، ج ١ ، ص ٣٣-٣٤ .
- (٢٨) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٣١ .
- (٢٩) انظر بسط هذا الرأي في بحثنا : التفكير الرياضي في نظرية النحو العربي ، مجلة دراسات ، الجامعة الأردنية .
- (٣٠) انظر : القسطنطين ، إنباء الرواة ، ج ٤ ، ص ٩
- (٣١) الخصائص ، ج ٣ ، ص ١٠٠ .
- (٣٢) انظر بحث : المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي ، ضمن كتاب : تقدم اللسانيات في الأقطار العربية ، ص ٢٨٧
- (٣٣) انظر : الكتاب ، ج ١ ، ص ٢٥-٣٦ .
- (٣٤) انظر : عبد الله بن حمد الخثران ، مراحل تطور الدرس النحوي ، ص ١٠٢ .
- (٣٥) المضي في النحو ، ج ١ ، ص ١٢٨
- (٣٦) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٧٨
- (٣٧) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٥٠
- (٣٨) شرح المفصل ، ج ٢ ، ص ٧٠
- (٣٩) شرح التصريح على التوضيح ، مج ١ ، ص ٥١٥
- (٤٠) انظر : الكتاب ، ج ٢ ، ص ٣٣٥ إذ قال سيبويه « هذا باب الإضافة وهو باب النسبة » .
- والمقتضب ، ج ٢ ، ص ١٣٣ إذ قال الجرد : « هذا باب الإضافة ، وهو باب النسب » والأصول ، ج ٣ ، ص ٧٦-٧٧
- وانظر هذه الظاهرة عند الدكتور مجدي إبراهيم يوسف في دراسته : الجهود النحوية لأبي السراج ، ص ٣٢٦-٣٢٩ .
- (٤١) الأصول ، ج ١ ، ص ٤٠٨ .
- (٤٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٥٠ .
- (٤٣) انظر في المصطلحات النحوية الأولى
- علي النجدي ناصف ، سيبويه إمام النحاة ، ص ١٧١-١٧٥ .
 - مهدي الخرومي ، مدرسة الكوفة ، ص ٣٠٣-٣١٦ .
 - عوض حمد القوزي ، للمصطلح النحوي شأنه ونظوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري
 - سعيد جاسم الريدي ، مصطلحات لغة كوفية .

- (٤٤) انظر مثلاً: محمد محمد طاهر الخاقاني، عناصر العلوم، ص ٧-٣٠١.
- (٤٥) الكتاب، ج ١، ص ١٢.
- (٤٦) نقض، ج ١، ص ٢. وانظر تحقيقات المرحوم محمد عبد الخالق عصيمة لهذا التمرين في حاشية الصفحة نفسها.
- (٤٧) انظر: الرجاسي، الإيضاح في حلل النحو، ص ٥١.
- (٤٨) انظر ما ذكره أبو البركات الأباري في كتابه: أسرار العربية، ص ٢٧.
- (٤٩) الكتاب، ج ١، ص ٣٦٧-٣٦٩.
- (٥٠) الأصول، ج ١، ص ٢٢٢.
- (٥١) محمد محمد الخاقاني، عناصر العلوم، ص ١١٠.
- (٥٢) الكتاب، ج ١، ص ١٢.
- (٥٣) الأصول، ج ١، ص ٣٧.
- (٥٤) أسرار العربية، ص ٢٨.
- (٥٥) المفتي في النحو، ج ١، ص ١٧٦.
- (٥٦) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٧٦.
- (٥٧) الأصول، ج ١، ص ٢٩.
- (٥٨) المنتصب، ج ١، ص ٢.
- (٥٩) الإيضاح في حلل النحو، ص ٥١. وحاشية تحقيق المنتصب، ج ١، ص ٣-٤.
- (٦٠) الأصول، ج ١، ص ٣٧.
- (٦١) الجمل في النحو، ص ١.
- (٦٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج ١، ص ١٦٢.
- (٦٣) ذكر النبي أن علامات (خواص) الاسم تنهي إلى سبع علامات. انظر كتابه: الصموة الصفة في شرح المدركة الألفية، ج ١، ص ٥٢.
- (٦٤) الأصول، ج ١، ص ٣٦.
- (٦٥) انظر: الرجاسي، مجالس العلماء، ص ٣٤٩.
- (٦٦) انظر: المسائل اخلاقيات، ص ٢١١-٢١٨.
- (٦٧) انظر: الجمل في النحو، ص ٤١.
- (٦٨) المنطوق، ص ٥٠.
- (٦٩) انظر: المسائل اخلاقيات، ص ٢١٩-٢٨٣.
- (٧٠) الجمل في النحو، ص ٦٤.
- (٧١) المصدر نفسه، ص ٦٥.
- (٧٢) المصدر نفسه، ص ٦٩.
- (٧٣) المصدر نفسه، ص ٧٣.

- (٧٤) المصدر نفسه ، ص ١٤٤
- (٧٥) انظر - ابن هشام ، أوضح المسالك ، ج ٢ ، ص ٨٢ . ولم يعترض خالد الأدهري في التصريح على هذا التعريف
- انظر : شرح التصريح على التوضيح ، مج ١ ، ص ٣٩٢ .
- (٧٦) شرح الكافية الشافية ، ج ١ ، ص ٢٥٧
- (٧٧) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٥٧ .
- (٧٨) انظر في ذلك كتابنا : نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، ص ٩٧-١٠٢
- (٧٩) طبقات النحويين واللغويين ، ص ١١-١٢
- (٨٠) بنية اللوعة ، ج ٢ ، ص ٢١٣ .
- (٨١) السيرامي ، أخبار النحويين البصريين ، ص ٤٩ .
- (٨٢) المصدر نفسه ، ص ٤٩ .
- (٨٣) راجع القصة عند القطعي ، إنباء الرواة ، ج ٢ ، ص ٢٤٧
- (٨٤) الكتاب ، ج ٢ ، ص ١٢٦-١٢٧
- (٨٥) انظر المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٣٢٤-٣٢٨
- (٨٦) انظر المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٢٨
- (٨٧) انظر المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٤١-١٤٣ .
- (٨٨) انظر المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٤١ ، ٢٨٩ .
- (٨٩) انظر المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ١٣٠ .
- (٩٠) انظر المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ١٢٩
- (٩١) انظر المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٢٨ .
- (٩٢) انظر المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٤٠٢-٤٠٣ .
- (٩٣) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٤٢
- (٩٤) انظر : المنصب ، ج ١ ، ص ٨-٩ . ج ٤ ، ص ١٢٨
- (٩٥) انظر رمزي ميرعلبيكي ، الوحدة الداخلية في كتاب مسبوته ، ضمن كتاب بحوث عربية مهداة إلى الدكتور محمود السرة ، ص ١١١-١٣٦ .
- (٩٦) الكتاب ، ج ٢ ، ص ٢٠٩
- (٩٧) انظر المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣١٠-٣٢٥ .
- (٩٨) انظر المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٢٥-٢٢٩ .
- (٩٩) انظر المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٣٥-٢٤٢ .
- (١٠٠) انظر المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٤٢-٢٤٧ .
- (١٠١) انظر المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٤٧-٢٥٠
- (١٠٢) انظر المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٥٠-٢٩٧ .

- (١٠٣) ليس تحقيق من هذا الكتاب للخليل بن أحمد أو لابن شقير محطة من محطات طريق هذا الكتاب ، لهذا أكتفب الخوض فيه .
- (١٠٤) راجع كتاب الجمل في النحو .
- (١٠٥) انظر المصدر نفسه ، ص ٦٣
- (١٠٦) الأصول ، ج ٢ ، ص ٢٢٢-٢٢٣
- (١٠٧) انظر المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٢٣-٢٤٧
- (١٠٨) معاني القرآن ، ج ١ ، ص ٥٦-٥٨ .
- (١٠٩) راجع كتاب شرح المفاتيح للسبع الطوال الجاهليات .
- (١١٠) نظر في هذا الهرم بحثنا : منهج النحو التعليمي عند ابن فلاح اليمني ، دراسة في كتابه " فمني في النحو " ، ضمن أعمال الملتقى اليمني المحقق في رحاب جامعة آل البيت ، وهو منشور في مجلة البيان ، ج ٢ ، ٢٠١٠ م ، ص ١٢٥-١٤٦ .

الفصل الثالث

التفسير التحويلي

لم يعب عن ذهن جمهور نحاة العربية أن التفسير مطلبٌ أساسيٌّ من مطالب إكمال الصناعة العلمية للنحو العربي؛ ذلك أنهم كثيراً ما لا يقنعون بمسحج المواضع والتحليل، فيحاولون السداد بالتقصية العلمية إلى أسرارها ومقوماتها داخل منظومة الكلام، وذلك بتوحي مسيح علمي في التفسير والتحليل والتحليل الباطني^(١)؛ إذ أوجب عليهم الإيمان بالتعميمات تقديم تفسيرات علمية لما عصفوه ونظموه من موارد النحو العربي في مقولاته ونقائمه ومسائله وأبوابه، وهذه التفسيرات تبقى صحيحة مأخوذة بها إلى أن يثبت خلافها بأدلة علمية تنبثق من النحو نفسه في صورته التي سبقت التحليل بالإنكسار على مواد الاستدراء، أو في صورته المخلة بقواعده وبأحكامه

والأصل في التفسير العلمي أنه يعبر عن علاقة سببية يفترض فيها السبب بالمسبب والسبب، وهذه العلاقة تكون في أول أمرها تفسيراً جريبياً لطاهرة جزئية من العلم، تنتج عن تعميمات تقوم بين الوقائع الجزئية بعد أن تكتشف ما بينها من ارتباطات سببية عليّة Causal Connections^(٢) فتعميم أن "الاسم ما دلّ على معنى في ذاته غير مقترن بزمن محصل" يسلك اسم الإشارة والصمائر والاسم الموصول والأسماء العربية وغير العربية في مسلك واحد، هو الاسم بسبب توافر علاقته الاستقلال في الدلالة، والتجرد من الاقتراء بالزمان.

ثم تزول العلاقة السببية إلى تعبير كلي يعبر عن تعميمات بين القوايين العلمية بعينة توحيد أكبر عددٍ منها في نظرية واحدة^(٣) كما في ردّ قوايين الإعراب إلى نعرة انحصار الشيء تنسلك فيها علل المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، لتكوّن أثراً من آثار عاملٍ لعطي أو معوي سبق للمعول وأحدث فيه الرفع أو النصب أو الجر أو الحرّ جملة أو تعديراً.

وتفسير الشيء ليس ذاته، فتفسير رفع الماعل بآثره فعل سببه لا يعني الإحداث الطبيعي الخميّ لعلامة الرفع، بل يعني الإحداث الصناعي الذي يفسّر أفراد رفع

الفاعل ماطراد وجود فعل قبله ؛ لأنَّ النظر إلى دقَّة اطراد قوانين اللغات يشير إلى حقيقته علميَّة قد يتجاهلها بعض الباحثين ، وهي أنَّ النظام اللغويَّ في المستوى الحوِّي والصرفيَّ «نوع من النظام الحسابيَّ»^(٤) ذلك أنَّ علاقة الجمع بين العددين ثلاثة وستة تؤدي إلى النتيجة تسعة ، أي أنَّ اقتران العددين ثلاثة وستة بخاصية الجمع يؤدي بانضروية إلى النتيجة السابعة . وهذا القول غير بعيد عن قولنا : إنَّ إسماد الاسم (ريد) إلى العمل (حصر) يؤدي إلى جملة (حضر زيد) فاقتران الكلمتين بخاصية الإسماد أدَّى إلى تكوين الجملة على الصورة السابعة ، ويمكن الاستدلال على صواب الجمع الحسابيَّ باللجوء إلى الإنقاص ، فإنقاص العدد ثلاثة من المجموع تسعة يظهر العدد ستة ، وهو معادل علميَّ لإنقاص كلمة (زيد) من جملة (حضر ريد) إذ ستمود كلمة (ريد) إلى حالة مطلقة غير مرتبطة بخاصية ما .

وقد يكون النظام الصرفيَّ أقرب في الدلالة على خاصية الانصباط الحسابي للغة ، فحذف (الألف) من اسم الفاعل (كاتب) يسلب من الكلمة دلالتها على اسم الفاعل ، وهو معادل علميَّ لحقيقة أنَّ حذف أيَّ عدد من القيمة العددية تسعة ، يفقدها بالضرورة الدلالة على هذا الرقم ؛ فالتفسير يرتبط ببعد حسابيَّ رياضيَّ ، وهذا الذي يفسِّر لنا ارتباط النحو بالمنطق والحساب والرياضيات قديماً وحديثاً ، فقد كان ابن السراج (ت ٣١٦هـ / ٩٢٨م) والسيرافيَّ (ت ٣٦٨هـ / ٩٧٨م) متميزين بالحساب والرياضيات والمنطق^(٥) ، كما أنَّ اللغويَّ الأمريكيَّ تشومسكي متميز بالرياضيات ، وتساخُ التقدُّم في اللسانيات الحاسوبية عائد بالدرجة إلى إدراك الخاصية الحسابية الرياضية في النظام اللغويَّ .

وثمة مُشكِّل في الخاصية الحسابية الرياضية للغة تظهر في الخلط بين طبيعة اللغة وكيفية اكتسابها من جهة ، ووجود علاقات منتظمة في النظام اللغويَّ على مستوى الكلمة والتركيب ؛ ذلك أنَّ «طبيعة اللغة وعملية اكتسابها غير قابلة للتفسير إلاَّ على سبيل الافتراض»^(٦) أمَّا النظام الصرفيَّ والحوِّيَّ فقابل للتفسير العلميَّ لإمكانيته اكتشاف قوانين فسطه

والتفسير العلميَّ يحزِّر العلم والمشتغلين به من الوقوع في الخرافات والأوهام ؛ لأنَّه

بمدّهم بحمايةٍ شبيهة دائمة من الإيمان بالاعتيابية ، أو الخوف من إسناد الظواهر إلى أسباب ترتبط بها ، ولا سيّما أنّ عامّتهم يؤمنون مبدأ الحتمية Determinism أو السببية العامة Universal Causality وهو من أهم خصائص التفكير العلمي في البحث^(٧) .

ولنفسير النحويّ في العربيّة بنيةً هرميّةً تبدأ من الكلمة التي تشكّل عناصر الجملة ، ثم تنتهي بالجملة نفسها

تفسير تقسيم الكلم

مرّ في التحليل النحويّ أنّ جمهور النحاة ارتضوا القسمة الثلاثيّة للكلمة : الاسم والفعل والحرف وهي قسمة عامّة فيها تعميم يستدعي تفسيراً مناسباً ، ففي باب الاسم جاءت الأسماء العربيّة وغير العربيّة وأسماء الإشارة والوصل والصمائر وغيرها وفي باب الفعل لم يرتض جمهور النحاة عدّ الاسم المشتقّ العامل كاسم الفاعل والمفعول فعلاً ، كما لم يرتضوا عدّ (لكن) ذات الأحرف الخمسة اسماً أو فعلاً في الوقت الذي بنوا فيه الاسم والفعل عدديّاً على النظريّة الثلاثيّة في الأحرف مع جواز أن يكون الجذر رباعيّاً . وصابوا هذه القسمة بتفسير صرفيّ ونحويّ .

١- التفسير الصرفيّ

توصل النحاة في استقراءهم أشكال الكلمة العربيّة إلى فكرة الجذر ، وهو أصغر مجموعة أصوات لغويّة مشتركة بين عدة كلمات ، تدور حول معنى عامّ واحد من غير إحلال ترتيب حروف الجذر . ولما كان الجذر مفتاحاً لفكرة المجرد والمريد فإنّ النحاة تبيّنوا أنّ ثمة تلاماً مصبوحاً في الشكل والدلالة بين المجرد وما زيد عليه ، ففي التصاريح الآتية :

غليم = ع ، ل ، م

عالم = ع ، ا ، ل ، م

معلوم = م ، ع ، ل ، و ، م

عليم - ع ، ل ، ي ، م

أعلم = أ ، ع ، ل ، م

استعلم = أ ، س ، ت ، ع ، ل ، م

منعلم = م ، ع ، ل ، م

جاءت الأحرف [ع ، ل ، م] جذراً مجرداً انضاف إليه حرف أو أكثر لمعنى مفصود رائد على المجرد ولو باللمط ، ولهذا أصبحت العلاقة بين الجذر المجرد ومواقع أحرف البريادة منه علاقة مقصودة منتظمة ناتجة عن التلازم بين البنية الجديدة وحرف أو أحرف البريادة ، وهذا التلازم يعد أساس التفسير الصرفي لظاهرة الاشتقاق في العربية ، لأنه يمسر العلاقة بين المجرد والمزيد .

قال الثماني (ت ٤٤٢ هـ / ٥٠٥٠ م) في توضيح مفهوم التصريف . «والتصريف في النحو ، والتصريف فيه . هو أن تأتي إلى مثال من الحروف الأصول فتشتق منه بريادة أو بفص أمثلة مختلفة ، يدل كل مثال منها على معنى لا يدل عليه المثال الآخر . مثال ذلك أن تأتي إلى مثال "ضرب" فإن اشتقت منها فعلاً ماضياً قلت : (ضرب) ، وإن اشتقت منه فعلاً مستقبلاً قلت : (يضرب) ، وإن اشتقت منه أمراً قلت : (اضرب) . . . وإن اشتقت مصدراً قلت : (ضرباً) و(مضرباً) ، وإن اشتقت منه اسماً للزمان أو للمكان اللذين يقع فيهما العمل قلت : (مضرباً) ، وإن اشتقت منه اسم الصاعل قلت : (ضارب) ، وإن اشتقت منه اسم معمول قلت : (مضروب) ، وإن اشتقت منه مثلاً ليدل على التكثير والتكرير قلت : (ضرب) ، وإن اشتقت منه مثلاً للمفعول الذي لم يذكر فاعله قلت : (ضرب) ، وإن اشتقت منه مثلاً ليدل على استدعائه الفعل قلت : (استضرب) . . . فقد رأيت كيف تصرف في المثال الواحد بأن اشتقت منه هذه الأمثلة الكثيرة ، ودلت بكل بناء منها على معنى لا يدل عليه الآخر»^(٨)

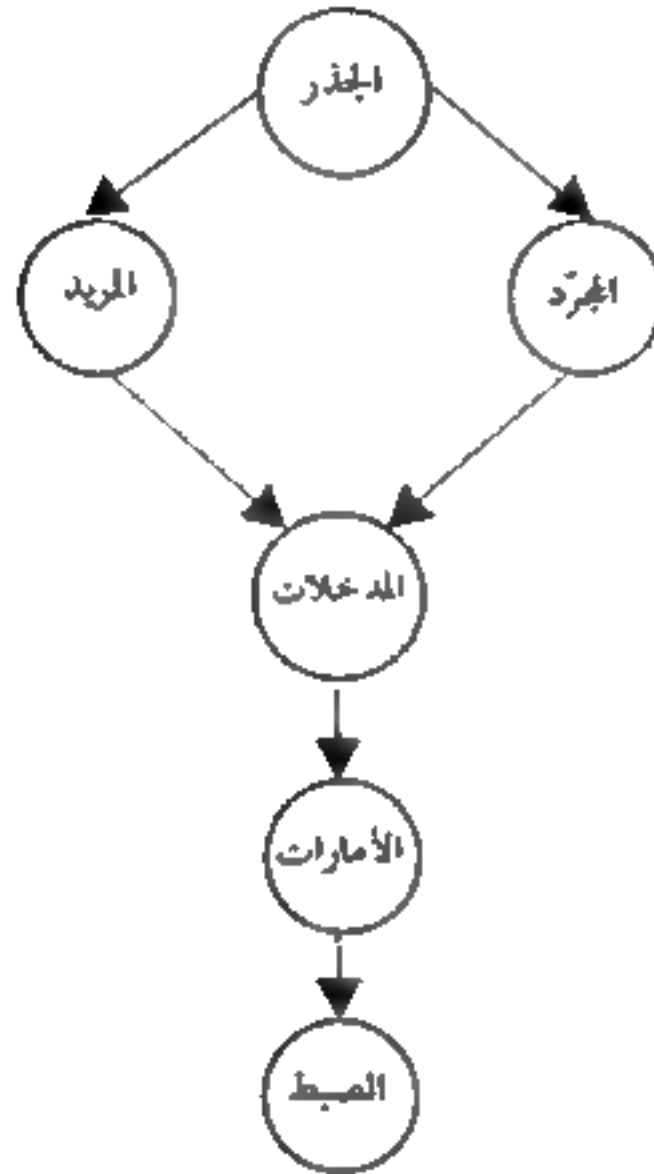
لقد عد الثماني التصريف (الصرف) جزءاً من النحو ، وهو رأي علمي شحيح على قوله قوة العلاقة بين الصرف والمفهوم الصيقي للنحو ؛ إذ النحو بالمعهوم العام يشمل الصرف والإعراب معاً .

والجذر ليس بنية فعلية أو اسمية ؛ ذلك أنه أشبه بالهيولي أو لقل إنه أشبه بمصن مدّه الخشب لا بأي شكل من الأشكال التي يمكن أن تتشكل عليها الخشب ، وفرب منه قول من السراج في توضيح أنّ البناء يكون عبر البناء والأصول واحده «ويعرب بذلك مثلاً ما يتحدّه الناس من الذهب كالخاتم والحلقة وغير ذلك ، فالصور مختلفة واحسن واحده»^(١) وهذا يعني أنّ التصاريح أشكال مختلفة لحقيقة واحدة هي الجذر ، يمكن هذه التصاريح بعد أن نطلق من الجذر تأخذ شكلها من أحد المصعين المعروفين . مصنع الجرد ، أو مصنع المزيد ؛ فكل واحد منهما مسؤول عن توليد أشكال منتظمة مطردة من الجرد أو المزيد ، فالأشكال : (صرب ، وصرب ، ويضرب ، واصرب ، ومضرب ، و . . .) يتم توليدها في مصنع الجرد . أمّا الأشكال : (صرب ، واستصرب ، واضطرب ، و . . .) فيتم توليدها في مصنع المزيد ، والمدخلات في المصعين هي الحروف اللغوية ، لكن المخرجات هي الأشكال أي أبية الأسماء والأفعال ، فمراحل إنتاج اسم الفاعل (صارب) هي :

- ١- تحديد المصنع ، وهو مصنع الجرد .
 - ٢- إدخال مدخلات الإنتاج ، وهي (ص . ر . ب) من غير سبكها في أي بنية أو شكل
 - ٣- إضافة أمانة الشكل المراد إنتاجه ، وهي الألف في موقعها الصحيح من عناصر الكلمة وكسر ما قبل الآخر .
 - ٤- توليد الكلمة المطلوبة وسطها باستثناء حركة الحرف الأخير مع إحراء أي تغيير صوتي تستدعيه البنية المطلوبة .
- وهي توليد كلمة (ملاكهم) عمراً بالمرحلة الآتية :

- ١- تحديد المصنع ، وهو مصنع المزيد .
- ٢- إدخال مدخلات الإنتاج ، وهي (ل ، ا ، ك ، م) من غير سبكها في أي بنية أو شكل .
- ٣ إضافة أماره الشكل المراد إنتاجه ، وهي الميم المضمومة في أول الكلمة وكسر ما قبل الآخر .

- ٤ توليد الكلمة المطلوبة ، وصيغتها بامتناء حركة الحرف الأخير مع إجراء أيّ تعبير صوتيّ تستدعيه الـبة المطلوبة .
- والشكل الآتي يوضح حركة الاشتقاق في العربية .



وأمارات الأنية الصرفية هي التي تحلّد من الناحية الشكلية صنف الكلمة الصرهيّ ، فكلمة (قارئ) اسم فاعل لوجود أمانة اسم الفاعل فيها ، وهي الألف وكسره الحرف قبل الأخير .

وتتماز الأمانة الصرفية بأنها موجودة بالقوة والفعل في الكلمة ، فكان الشكل المارع لاسم الفاعل من المجرد هو :

والألف والكسرة ثامنان لكن الأحرف الثلاثة الأخرى متغيرة ، فيمكن أن تُملأ
بمدخلات (ب ح عث) فتتولد كلمة (ماحث) ، كما يمكن أن تُملأ بالمدخلات
(ع م ل) فتتولد كلمة (عامل) ، وهكذا يمكن توليد عدد كبير من الكلمات .

مرة هذا التجريد التفسيري أنه يبيح إنساج كلمات قد لا تكون مستعملة في
العربية ، فإدخال المدخلات (ب ح عث) إلى الشكل السابق لاسم الماعل ستتولد عنه
كلمة (بابك) وهي كلمة غير مستعملة في العربية ؛ مما يعني أن هذا التفسير أصبح
قادر على التنبؤ بكلمات لم تكن مستعملة ، والتنبؤ من أهم وظائف التفسير العلمي .

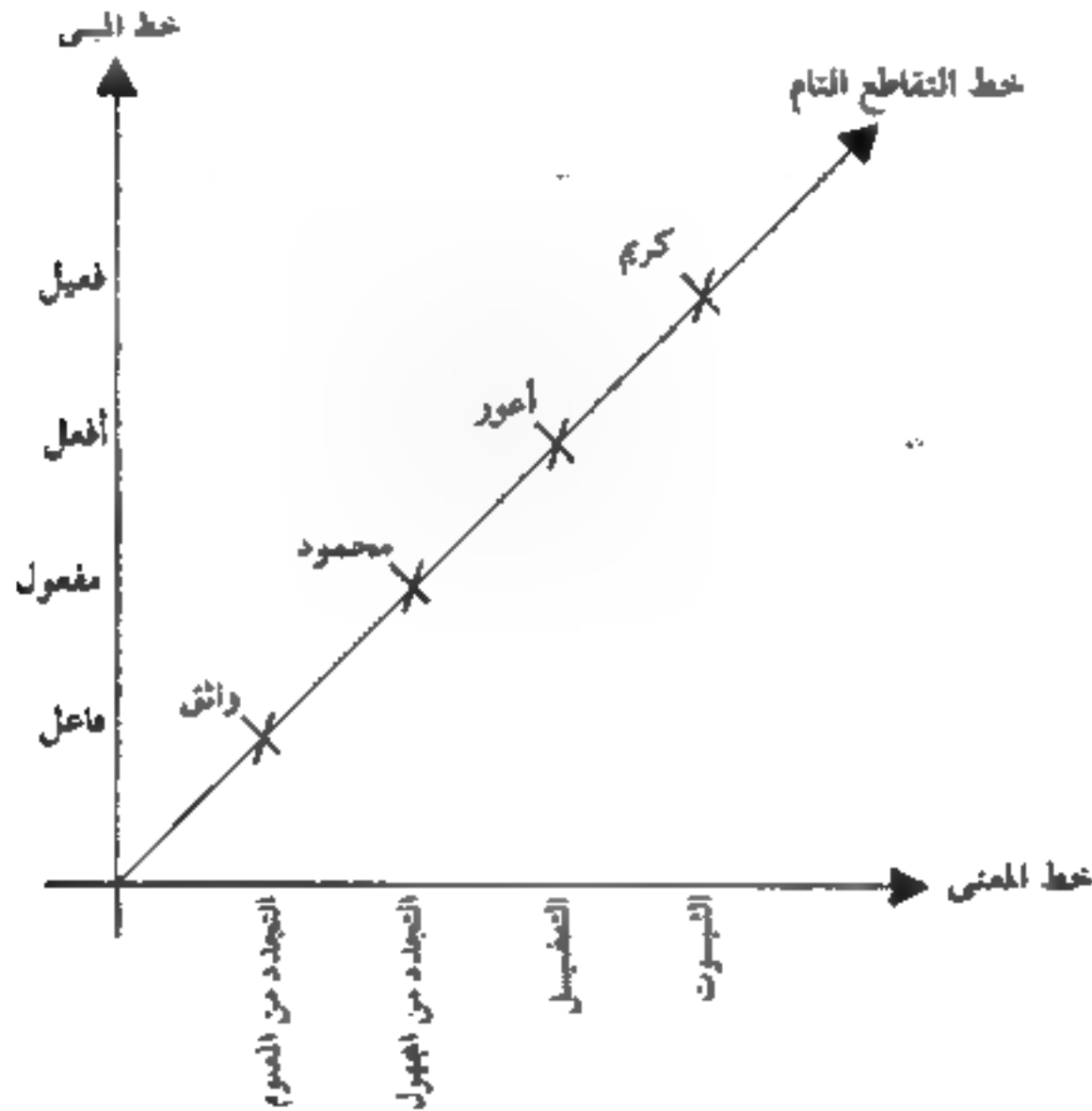
وقول جمهور النحاة بالإعلال والإبدال تصير للتعميم الذي بوه من تتبع الصحيح
من الأسماء والأفعال ، بمعنى رد الفعل (قال) إلى الجذر (ق ي و ل) أن أصله (قَوَلَ) ،
قال بن جني : «وأما يريد بذلك أن هذا لو نُطِقَ له على ما يوجب القياس (التعميم)
بالحمل على أمثاله لقليل (قَوْم) و(نَيْع)»^(١٠) وتظهر أهمية الأمانة الصرفية في الإعلال
في اختلاف النحاة والصرفيين في المحذوف من اسم المفعول (مَبِيع ، وَمَقُول) هل هو
العين أم واو المفعول ؟ ، وقد رجَّح أبو الحسن الأخفش والمصري أن المحذوف هو العين لا
الواو ؛ لأنها أمانة على الورد ، فوجودها جاء لمعنى في البنية^(١١)

وهي الاستدلال على أصول المعاني (اضطراب) يقال إنها مُبدلة من التاء ، ذلك
أن التاء من أمارات الوزن .

د ، فالأمارات تفسير شكلي وصوري لتصنيف أبنية الكلام في العربية ، ولكنها
تعتقر إلى الدلالة ، فالكلمات (عويل ، وكرم ، وعليم) على وزن صرفي واحد ، والياء
فيها أمانة على الرمادة لكنها ليست أمانة على التصنيف لاشتراك وزن (فعل) في عدة
أوزان صرفية ، وهذا ما يحول الأمانة المشتركة إلى أمانة ذات دلالة احتمالية ، إذ يصح
لهذا الورد عدة احتمالات ، مثل : المصدر ، والصيغة المشبهة ، وصيغة المبالغة . ولكي
تتحول الاحتمال من عام إلى خاص يُضاف إلى شرط الشكل المبني "شرط الدلالة
والمعنى" ، فالصفة المشبهة تدل على ثوب ، وصيغة المبالغة تدل على مبالغة في اسم

الفاعل ، والمصدر يدلّ على أشياء منها التوكيد ، فنحلّ العلاقة المشتركة بين الكلمات الثلاثة السابقة إلى علاقة خاصّة بعد ربط المبنى بالمعنى ، وصيغ كلمة (عزوب) مصدرأً ، و(كريم) صفة مشبهة ، و(عليم) صيغة مبالغة .

وهذا يفودنا إلى أنّ الأصل في التصنيف الصرفي للكلمات اجتماع دلائل دلالة الشكل ، ودلالة المعنى ، فيكون التصنيف تقاطعاً بينهما ، كما في الشكل المبسّط لبعض الأبنية الآتية من المجرد .



وهي الجملة الآتية :

— أنا واثق أن الكريم محمود خطمه

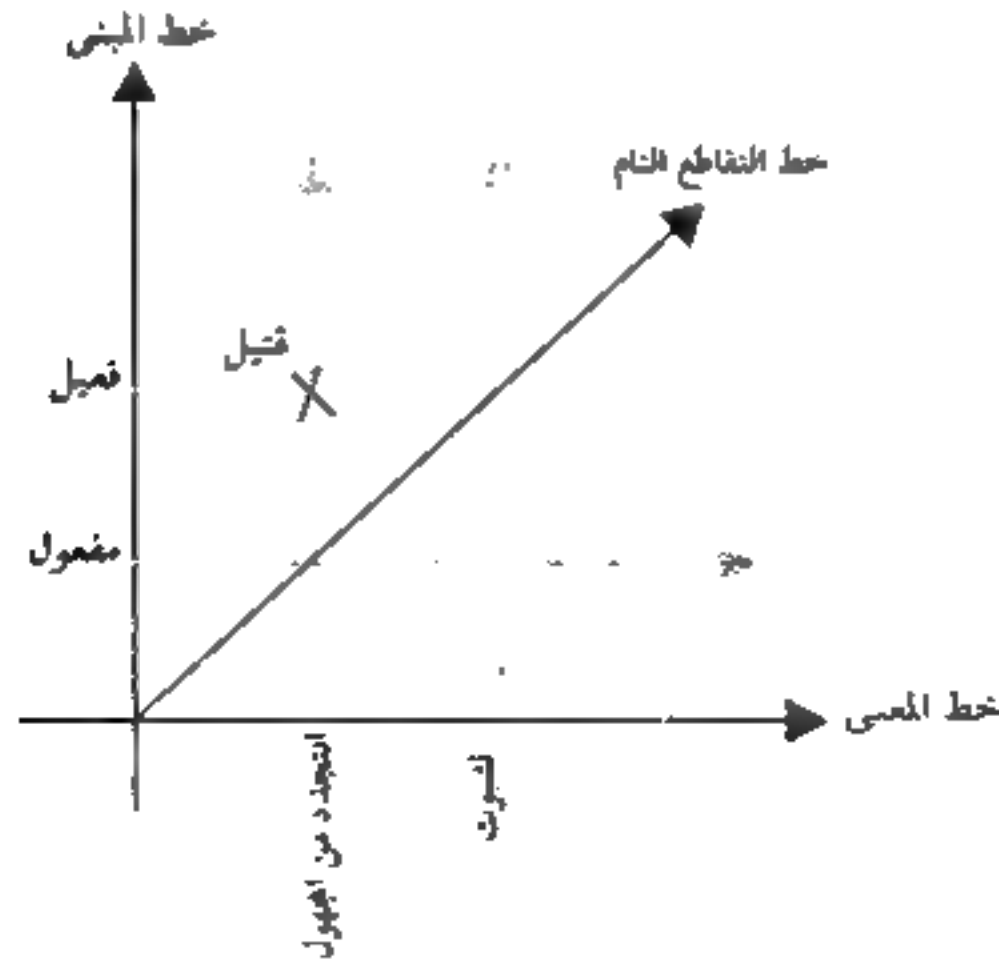
وفق كلمة (واتق) الصيغة (فاعل) التي تنطلق في خط أفقي تتقاطع مع دلالة التجدد من المعلوم ، فتكوّن اسم فاعل في الشكل والدلالة ، وكذلك كلمة (كريم) التي توافق الصيغة (فعليل) المتقاطعة مع معنى الثبوت ومثلها في التقاطع التام كلمة (محمود) التي تقع في تقاطع صيغة (مفعول) مع معنى التجدد من المبني للمجهول .

وهي الحملة الآتية

- كان ابن جنيّ أعور .

جاءت كلمة (أعور) موازنة للصيغة (أفعل) التي تنطلق في خط أفقي يتقاطع مع دلالة الثبوت لا دلالة التمسيل ، وهذا التقاطع خارج الخط التام .

وهذا الخروج عن التقاطع مع الخط التام جعل جمهور الصرفيين يقولون بحلول بعض الأبيات مكان بعض ، فصيغة (فعليل) هي نحو (فتيل) تتقاطع مع الدلالة على التجدد من المبني للمجهول فتكون الكلمة نائبة عن اسم المفعول ، كما في الرسم الآتي :



فقد جاءت كلمة (قتيل) خارج خط التعاطع النام فكانت نائبة عن اسم المفعول

فإذا حللنا الجملة الآتية :

- رأى خالد محموداً وجميلاً .

وحدداً أن الكلمات (خالد ومحمود وجميل) لا تدلّ على معاني صيغها الصرفية ، ولا تدلّ على الثبوت الدائم المقترون بصيغ منصوبة لتصبح كلّها من الصفات لمشيئه ؛ لهذا قال العيني . «إنّ حدّ اسم الفاعل مثلاً أعمّ ؛ لاشتغاله على ما له إشاء وما ليس من أي نوع كان»^(١١) والسبب في الانتصار للتفسير الشكليّ الذي يعتمد وجود الأمانة اللفظيّة أن النظر في المعنى يحتاج إلى إدراكه ، ولا يشترط في كلّ متعلّمي العربيّة أن يتساووا في الإدراك ، لهذا مع أنّ الأصل في التفسير الصرفيّ تصافير المبنى والمعنى إلا أن الغاية التعليمية ترخّج جانب المبنى ، والشكل أقوى من مضمونه أحياناً ، قال سبير «الشكل اليوم باقٍ في الحياة أكثر من مضمونه المعنويّ الخاص»^(١٢)

وهذا يجعل من جانب المعنى مرجحاً عند تساوي الأشكال أو التباسها كما في تعدد أبواب (أفعل) أو (فعليل) أو (فعل) في الصرف العربيّ .

٢- التفسير النحويّ

يقدم التفسير النحويّ تفسيراً للتعيمات الأصوليّة الآتية :

- الأصل في الأسماء الإعراب

- الأصل في الأفعال البناء .

- الأصل في حمل الحرف المختصّ بالاسم الجرّ ، وبالمفعول الجزم

- الأصل في الاسم والفعل الدلالة المفردة .

أ- تفسير أصول الاسم

تظهر المواصفة النظريّة الثالثة للاسم أنّه تتكوّن من ثلاثة أحرف فأكثر ، ويسمّع دلالة مُستقلة قبل دخوله في التركيب ، وينأى عن سمعه الاقتران بالزمن فلا يعمل

عمل لأفعال المقترنة بالزمن . وقد خرج عن هذه المواصفة المثالية أسماء جاء تصريفها في باب الاسم ، لكنها فارقته في شيء أو أشياء من مواصفه الاسم في نحو العربية الموروثة ، مما استدعى تعبيراً علمياً يُعيد إلى هذه الأسماء انسجامها مع المواصفة العامة للاسم في العربية بواحد أو أكثر من أساليب التفسير الآتية .

١- فصل الشكل عن المعنى

والمقصود به أن يُعطى الاسم حكمين : حكماً من جهة الشكل ، وحكماً من جهة المعنى . وهذان الحكمان يخرجان من بنية واحدة على شكل خطين متوازيين فلا يتقاطعان ! إذ ينتج عن تقاطعهما التناقض .

من ذلك غَمَلُ المصادر والمشتقات غَمَلُ أفعالها ، ففي جملة - ما قارئ ريدُ الكتاب .

يقع تصنيف كلمة (قارئ) في خانة الاسم لاستعمالها على علامة التنوين في آخرها ، ولكونها على صيغة صرفية اسمية ، وهي اسم الفاعل ؛ لكنها في الوقت نفسه تحدد دلالة الفعل المضارع بدليل جواز الاستبدال ، فيصح أن نقول : - ما يقرأ زيدُ الكتاب .

وتحويل الاسم إلى فعل لم يؤثر على العلامة الإعرابية للكلمتين التاليتين له ، مما جعل احتمال بقائها على الإعراب نفسه في الخاتين قوياً .

إذن ، فكلمة (قارئ) شكلها شكل الأسماء ، ومعناها وتصريفها تصريف الأفعال ، وهذا تناقض في الاستعداد لا تناقض في الدات ، فالإنسان يحمل أحياناً صفتين متناقضتين : الخير والشر ، فهو مهيئاً لكل واحد منهما ، لكنه عندما يعمل عملاً ما فإن عمله يُصنّف بالضرورة في خانة الخير أو الشر ، وإذا اختلف الناس في التصنيف فربهم لا يمكن أن يجعلوا عمله في وقت واحد خيراً وشرّاً ؛ لهذا ليس من التناقض العلمي أن يكون الكلمة على جهتين متناقضتين ، لكن التناقض أن نخرج الجهتان من سمه واحد في الكلمة ؛ لهذا يرى جمهور نحاة العربية أن اسم الفاعل كما في المثال السابق لا

نعمل بشكله بل نعمل بمعناه ، وهذه الرؤية تقوم على أساس فصل الشكل عن المعنى ، وهذا الفصل أحد المعايير الرياضية الثلاثة في بناء القواعد التي تقوم على عنصرين هما "الشكل والمعنى" واحتمالات تبديلهما الموجبة ثلاثة هي .

أ- القاعدة = الشكل + المعنى

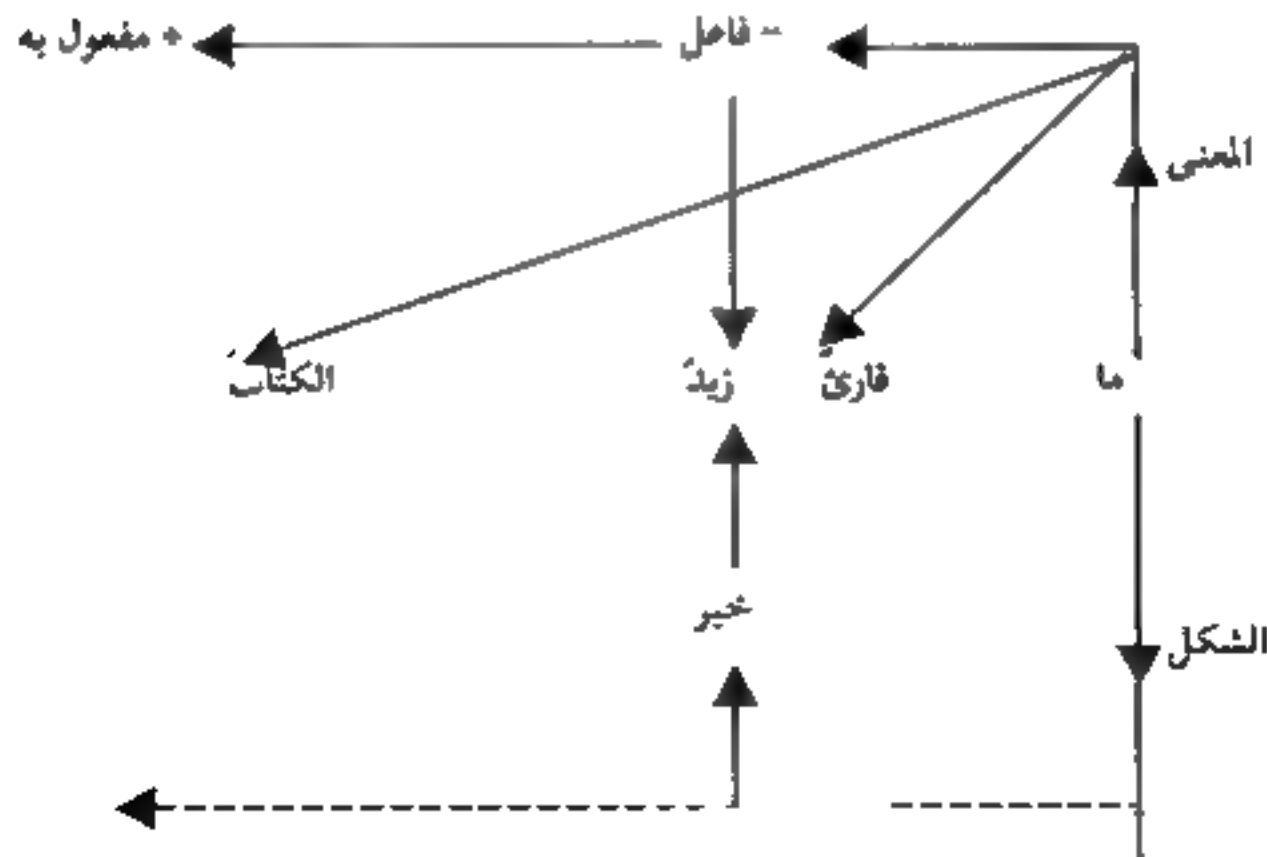
ب- القاعدة = الشكل - المعنى

ج- القاعدة = المعنى - الشكل

وهي قولنا في الخبر الصادق : (حضر زيد) يكون الفعل (حضر) فعلاً ماصباً في شكله وفي دلالة أي معناه .

وهي قولنا : (ما حضر زيد) يكون الفاعل (زيد) فاعلاً في الشكل لا المعنى لأن الفعل لم يحدث أصلاً .

وهي قولنا : (ما قارئ زيد الكتاب) جاءت كلمة (قارئ) فعلاً في المعنى لا الشكل لأنها من حيث الشكل اسم ، كما في الرسم الآتي



فحطّ المعنى احتياج إلى الفاعل والمفعول فأخذتهما ، وحطّ الشكل احتياج إلى أن يحدّد موقع (قارئ) فكّات مبتدأ ، والابتداء من علامات الاسمية ، وقد احتاج المتنبأ إلى الخبر ، فأحد كلمة (ريد) التي احتاج إليها المعنى فاعلاً ؛ فجمع النحاة بهما فقالوا : فعل سداً مسداً الخبر ، أي فاعل من جهة للمعنى خبر من جهة الشكل

ومن مسائل المعضّل بين الشكل والمعنى عمل اسم الفعل ، فعنوان "اسم الفعل" يدلّ على اجتماع سطحيّ لفظيّين : الاسم والفعل ، قال الرضيّ الأستراباديّ عن تقبيل النحاة لأسماء الأفعال "والذي حملهم على أن قالوا : إنّ هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال مع تأديتها معاني الأفعال أمر لفظيّ ، وهو أن صيرعها مخالفة لصيغ الأفعال ، وأنها لا تنصرف نصرفها ، وتدحل اللام - يعني أداة التعريف - على بعضها ، والتووين في بعض ، وطاهر كونه بعضها طرفاً ، وبعضها جاراً ومجروراً" (١١) فقد تبيّن الرضيّ الأستراباديّ وجمهور النحاة أنّ معنى أسماء الأفعال لا يتساق مع لفظها ففصلوا بينهما وأعطوها حكمين يجعلانها ضمن الأسماء ، وهما إجراء العمل على المعنى ، ولخصيص الاسم على المبنى .

وقد تنبّه خذّاق النحويّين إلى أنّ معنى اسم الفعل هو الفعل الماضي وفعل الأمر ، أمّا الفعل المضارع فلا يصحّ أن يكون من معاني أسماء الأفعال لأنّ أسماء الأفعال ميبية ، والفعل المضارع مُقَرَّب ، والإعراب والبناء من أحكام اللفظ فلا يمكن اجتماعهما في لفظ واحد لأيهما من جهة واحدة ، لهذا قال الرضيّ الأستراباديّ : «اعلم أنّه إمّا بنى أسماء لأفعال لمشابهتها مبنيّ الأصل ، وهو فعل الماضي والأمر ، ولا تقول إنّ "صه" اسم له "لا تتكلم" ، و"مه" اسم له "لا تفعل" ؛ إذ لو كانا كذلك لكانا مُقَرَّبَيْن ، بل هما بمعنى سكّث ، واكتمت ، وكذا لا نقول إنّ "أف" بمعنى : أتصجّر ، و"أوه" بمعنى : أتوجّع ، إذ لو كانا كذلك لأعربا كمسمّاهما ، بل هما بمعنى : تصجّرت وتوجّعت الإنشائيّ» (١٢) وما بعد عن اسم الفعل للمعادل للفعل المضارع تيسير تعليميّ ليس غير .

٢- التشبيه

حاء القول بالتشبيه تفسيراً لبناء بعض الأسماء كالضمائر وأسماء الإشارة والوصل

وبعض الظروف . والأصل في الشبه الاتفاق بين المشبه والمشبه به في وجه يكون أصلاً
في المشبه به ، كتعريض الضمائر بالشبه الوضعي إذ معظمها يشبه الحرف في وضعه
على حرف أو حرفين

وفكرة الشبه فكرة ذكية جداً تدلّ على أنّ المحاة أحاطوا أحكامهم بسياح من العدل
المسترة لها ، تجعلها في عاية الوثاقة^(١٧) ، لأنّ مبدأ جمع الأشياء وهو الصفة المشتركة
بينها مبدأ علمي سليم ، وقد تحمل الكلمة صفتين : واحدة من جهة الاسم وأخرى من
جهة الحرف أو العمل ، فيجمع بين الصفتين بإبقاء دلالة الاسمية ونفي صفة الإعراب

٣- الاستبدال

يعني الاستبدال التعويض عن بناء الفعل بإعرابه إعراباً محلياً ، فنقول (كذا) في
محل (كذا) أي أنّ الاسم للمعرب لو كان في موضع الاسم للمبني لكان على ذلك الوجه
من الإعراب ، كما في إعراب اسم الإشارة (هذا) من قولنا :
- هذا نحو العربية .

هـ "هذا" : اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتداً ، والهاء للثنائية .
وقولنا (في محل رفع مبتداً) تعبير عن إمكانية استبدال اسم الإشارة ، إذ يمكن أن
يقع محله قولنا :
- الإعراب نحو العربية .

مكلمة (الإعراب) مبتداً مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .
ويشير صواب الاستبدال إلى تساوي الكلمات المستقلة بعضها ببعض في أمرين :
الأول : صنف التقسيم فكل ما يستبدل بالاسم اسم .
والثاني : وحدة الموقع الإعرابي ، فما يستبدل بالمبتداً مبتداً^(١٨) .

وللمعترض على الإعراب المحلي الاستبدالي مأخذٌ مئس يسعي توضيحه ، وهو أن
لإعراب المحلي الاستبدالي يساوي بين ما بعد تناقضاً من جهة الخبر والإنشاء كإعراب

أسماء الاستفهام وهي إيشاء إعراب ما يقع محلها - وهو الخبر - أو كتنفيذ حرية القاعدة النحوية كما في منع تأخر الضمير المنفصل عن الخبر إن كان في محل رفع متداً مقدّم وجوباً .

وللا اتصال من هذا المأخذ للمعترض نوضح أنّ إعراب اسم الاستفهام (من) في قولنا (من رأيت؟) لا يعني أنه مساوٍ في المعنى لقولنا (زيداً رأيت) بل يعني أنّ حلول الاسم المعرب محل اسم الاستفهام (من) سيكون حلولاً في موقع المفعول به ، ولا سندل للموقع موقع بموقع لا معنى بمعنى بدليل أنّ من تمام إعراب اسم الاستفهام (من) هي امثال السابق أد نقول من اسم استفهام مبني في محل نصب مفعول به مقدّم وجوباً ، على حين يكون من تمام الإعراب لكلمة (زيداً) في قولنا " زيداً رأيت " : زيداً مفعول به مقدّم جواراً منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والتنوين للتمكن من الاسميّة .

فالإعراب الاستبدالي يشير إلى الموقع لا إلى المعنى بدلالة أنه لا يتمتع إعرابياً بحقوق الاسم المعرب في جواز التقديم أو التأخير ، وهذا دليل على استبدالاً لفظياً يستر التحليل الإعرابي للجملة ، فتفيّد حرية القاعدة النحوية عندما يكون المفعول اسماً مبنيّاً تأكيداً لعدم المساواة في المعنى عند الاستبدال .

٤- الشذوذ

الشذوذ بيت كبير يتسع لكل ما شذّ عن الاصياغ العمومية القاعدة النحوية ، ويؤكد أنّ القاعدة لا تسبق الاستعمال ، ولهذا قد يكون بعض المصطلح غير مصحح لواء القاعدة النحوية ، كأسماء الأصوات التي جاءت من محاكاة أصوات الحيوانات أو انطبعة ، أو من تلفظ الإنسان بها بالطبع لا بالتطبع والقصد ، أو من الإشارة لشيء محبب أو مكروه^(١٨) . وقد دلل جمهور النحاة على شذوذها بقولهم "إنها لا عاملة ولا معمولة"^(١٩) ولكنها أقرب للأسماء لتحقق دلالة لها . فهي دالّ للتلوّل عليه لكنها حالية من الاقتتران المتظم بالزم ، لهذا ألحقت بمصيلة الاسم ، ولم تلحق بالمعل أو الحرف

ب- تفسير أصول الفعل

تتسم العربية في مجال الأفعال بما سحبه الدكتور نبيل علي بحلته الخاصية الصرفية ، ذلك أن أفعال العربية تتميز بدرجة عالية جداً من الاطراد المنتظم الذي حدا إلى وضعها بالجسرية تعبيراً عن شدة انقياد كلماتها انقياداً منتظماً لما أصبح فيما بعد قانوناً وقاعدة^(٢١) . وجل ما أحاط به النحاة الفعل من تفسير يهدف إلى توضيح عنى إعراب المضارع ، وكمية تغيير الفعل المحوّل إلى اسم عن الفعل غير المحوّل إلى اسم ، وتفسير بعض الكلمات الشاذة في الإعرال .

١- إعراب المضارع .. منطقة الأعراف

يبدو الفعل المضارع للمعرب همزة وصل بين الاسم المعرب والفعل المبني ، فقد أخذ من الاسم طاهرة الإعراب ، وتبادل معه الحلول في بعض المواقع وشابهه أحياناً في الورد من حيث توالي الحركات والسكّات ، وصلاح للدلالة على الحال والاستقبال كاسم الفاعل . ثم أخذ من الفعل مزاياه في التعدي واللزوم والدلالة على الزمن والبدء في حالتي الاقتران المباشر بـ "ون" النسوة أو إحدى بـ "وي" التوكيد ، فعُلّ إعرابه كلّها مسالك في تفسير وقوعه في منطقة الأعراف بين الاسم الخالص الاسمية ، والفعل الخالص الفعلية^(٢٢) .

٢- تحوّل الفعل إلى اسم .. الحساسية السياقية

من العلل المعروفة في النح من الضروف أن يكون العلم على وزنٍ حاصرٍ بالفعل ، أي متحوّلاً عن فعل بعد إفراغه من خصائص الفعل في الدلالة على الرمز ، والافتقار إلى مسد إليه ، وذلك كما في تسمية شخص باسم . تلعب ، ويحيى ، ويممر ، ويميش ، ويشكر ، و... إلخ .

وهذا المحوّل تسطر عليه قوانين العربية بما وضعه الدكتور نبيل علي بالحساسية السياقية التي تعني تأحي العناصر اللغوية مع ما يحيط بها ، أو برّد معها^(٢٣) لتعبير المشبهات في العرّة ، كما في عدّ الكلمات التي تحتها خطّ من الجمل الآتية فعلاً مدلالة الحساسية السياقية :

يعيش يعيش .

محبي من يعمر نحوي مشهور .

رأيت شمر

فأنت عن قبيلة تغلب ويشكر .

- يعحسي يريد .

فالكلمة الثانية من الجملة الأولى اسم لا اكتمال الجملة بها إذ لا يوجد ما يشير إلى فاعل معدوف للمعلول الأول ، كما أن اسم "يعيش" من الأسماء التي عرّفها العرب . وهي الجملة الثانية تلي كلمة (س) على أنها بين اسمين ، وهي الجملة الثالثة تكفل موقع المفعولية بالدلالة على اسمية كلمة (شمر) ، كما كان ذكر كلمة (قبيلة) مفتاحاً لمعرفة اسمية ما وراءها . وهي الجملة الأخيرة جاء الفعل مسنداً إليه وهو من مواقع الاسم .

فهذه القرائن في تحديد اسمية الكلمات المفعولة تشبه أن تكون أدوات حساسة لا تقبل الاقتران إلا بالاسم عدا البعد غير النحوي في الجمل المتمثل بالمعرفة العامة

٣- الشذوذ

الاعتراف بالشذوذ مظهر علمي من مظاهر الاعتراف بالمقابليات التي تسبق القاعدة ، فتسكين عين الفعل (نعم وبش) من الشذوذ لأنه على غير مقتضى تعميم القياس ؛ إذ نظيره من الأفعال متحرك العين .

ومن الشذوذ الفعل "استخوذ" ، فالأصل "استعاذ" مثل "استفاد"^(٢٢) .

وعند الحاجة دخول ال التعريف على الفعل المضارع نصراً شاذاً يأباه القياس المؤسس على الاستعمال المطرد ، كما في قولهم "البيجدع"^(٢٣) وأخواتها^(٢٤) .

وتحديد الشاذ خطوة علمية يسيطر بها النحاة على ظواهر الشذوذ لتلا تعمد قوانين التعميمات ، ذلك أنها تصنف المادة النحوية في صعين : الأول هو صنف العام المطرد

الكثير المثبت ، والثاني صنف العليل المحصور وهو الشاذ ، والفصل بينهما يُنفي الشاذ حياً لكنه لا يسمح له بالموضع .

٤- الضرورة الشعرية واللهجات

الشعر موطن الضرورة المستحبة الجائزه كصرف المتنوع من الصرف ؛ لأنه رَد إلى لأصل . وهو كذلك موطن الضرورة التي فيها خروج عن حد القاعدة ، وهذا الخروج محصور بالشعر يختلف النحاة العروضيون في إيجازنه استحباباً أو استكراهاً ، لأنه على خلاف القاعدة ، ولكنهم جميعاً يتفقون على أن الضرورة محصورة بحالة الاضطراب لإقامة الوزن بعد تحقق التحكّن من فن الشعر ، أما الإكثار من ارتكاب الضرورة فهو عيب في الشاعر يجعل علماء اللغة يردّون شعره ، فالضرورة حدود ، صابغها إلا تصبح أكثر من الحالة الأصل التي ينبغي أن يُصاغ وفقها الكلام ، فإذا أجاز النحاة عدم حذف حرف العلة عند حرم المصارع المعتل الآخر ، فلا تعني هذه الإجازة أن يهمل الشاعر أصل القاعدة ، بل تعني خصه بجواز ارتكاب هذه الإجازة للضرورة مرة أو اثنتين في القصيدة كلها ، لأنها في الأحوال كلها نقطة ضعف في الأداء الشعري اللغوي عند الشاعر .

واتكأ جمهور النحاة على الضرورة الشعرية في تفسير ظاهرة المثل في الفعل ، نحو :
(فانظور) في قول الشاعر :^(٣٦)

وأنتي حبما يثني الهوى بصري من حيثما سلكوا أدنو فأنظور
إذ مثل الشاعر ضمة الظاء للضرورة الشعرية .

ومرّ جمهور النحاة بإبقاء حرف العلة في الفعل المصارع المعتل الآخر في حالة المجروح بالضرورة الشعرية ، قال سيويه : «أشدنا من تنق بهريته :

ألم يأتبك والأنباء تني بما لاقت لبون بني رباد
فجعل حين اضطرب مجروماً (بأتبك) من الأصل»^(٣٧) .

وهذا يكون الضرورة من بقايا اللهجات وأثارها ؛ ذلك أن النحاة عدّوا ثبوت وزن

الأفعال الخمسة رفعاً على الأصل ونصباً وحرماً على خلاف الأصل ضرورة ولهجة ، كما
في قول الشاعر :^(٢٨)

أن تفران على أسماء ويحكمنا مني السلام وأن لا تُشعرا أحدا

ج- تفسير أصول الحرف

الأصل في حروف المعاني في العربية أن يكون في وضعها على أقل من ثلاثة
أحرف ، وإذا عملت عملت بالاختصاص بأحد القبيلين الاسم أو الفعل المصارع ،
وعملها إذ ذك جر الاسم وجزم الفعل ، لكن الحروف في العربية خرجت عن مقتضى
هذا الأصل العام ، فأحاط النحاة في جمهورهم هذا الخروج بتفسيرات مختلفة ، منها :

١- دعوى التركيب

قال ابن يعيش في حديثه عن الحروف : "ولا يحيى من الحروف ما هو على أربعة
أحرف ، لأنَّ وأنَّ يكونان الرابع حرف لين ، نحو : "حتى ، والآن ، وأما" لأنَّ حرف لين
يجري مجرى الحركة والزيادة للإطلاق . كأنَّ ذلك لفص الحروف عن درجة الأفعال ،
كما نقصت الأفعال عن درجة الأسماء"^(٢٩) .

ثم فسّر ابن يعيش معنى "كأنَّ ولعلَّ ولكنَّ" على أكثر من ثلاثة أحرف ، وليس
فيها حرف لين ، واعتمد في تفسيره القول بالتركيب فـ "كأنَّ" مركبة من الكاف التي
زيدت عليها "لنَّ" ، وذكر تفسيراً قريباً في "لعلَّ" ، و"لكنَّ" .

ودعوى التركيب فيها خلافٌ إذا أُحدث على أنها حفيضة تاريخية ؛ لأنَّ النحاة في
قوسهم بالتركيب كانوا يستجيرون للأصل الذي عَمَموه في الحرف ، فالمقصد التفسير لا
تحرّي الحفيضة التاريخية^(٣٠)

٢- الامتزاج بالاسم أو الفعل

يقصد بالامتزاج أن يتحد الحرف بالاسم أو الفعل اتحاداً تاماً يصح معه الحرف
كحرره الأصل من الاسم أو الفعل بدلالة عدم التأثير على الإعراب ، وهي الجمليتين
الآتين

سيحصرُ زيدٌ .

يحضرُ زيدٌ .

لم يأتِ الفعل المضارع إعرابياً بدخول السين أو حذفها مع أنها مخصصة به ، وهذا يدل على امرأجها به ، ذلك أن شرط التأثير الإعرابي أن يتوقف ظهور العلامة الإعرابية على ظهور ذلك الحرف ، فعلاصة الجرم للمفعول المضارع تظهر عالياً بوجود أداة جرم ، كذلك المنصب يعتقر إلى أداة تحدته .

وقد فسّر النحاة بالامتزاج عدم عمل السين وسوف وآل التعريف^(٢١) .

٣- الانفكاك وتفسير الاختصاص

فسّر النحاة في جمهورهم عمل بعض الحروف بما عرف بالاختصاص في العمل ، والمعتقر إلى التفسير في ذلك إنَّ وأخواتها ؛ لأنها تنصب المبتدأ والأصل في عملها الجزئية . ثم الحروف المشبهة بـ "ليس" التي تحدّد رفع المبتدأ وتنصب الخبر على خلاف الأصل . ثم حروف المنصب التي تنصب الفعل المضارع

وقد لجأ النحاة إلى مبدأ التشبيه في تفسير هذا الصرب من الاختصاص ، فجعلوا إنَّ وعائلتها مشبهة بالمفعول ، وجعلوا أخوات ليس مشبهة فيها بعامع النفي ، وجعلوا أحرف المنصب مشبهة بإنَّ وأخواتها

وليس المقصود من القول بالتشبيه أو الشبه إلا تفسير خروج بعض الحروف عن الأصل العام لها ، إذ التفسير مناعي لا طبعي أو حقيقي ، وهو ضرورة من ضرورات ضبط أنحاء الطائفة اللغوية في المستوى النحوي^(٢٢) .

٤- الشذوذ

مرجع مرة ثالثة إلى التفسير بالشذوذ لتأكيد حقيقة علمية ، مفادها أن التفسير العلمي النحوي يقوم على علل عقلية ونغلية ثبت عند جمهور النحاة أنها قوية مستحكمة في عابه الوثاقة ، ذلك أن التصرف النحوي الذي لا تظهر للنحاة من دراسته علة قوية بعدونه شاذاً ، فالقول بالشذوذ اعتراف بعدم وضوح العلة ، كما في دخول الكاف على هو وأخواتها من الصعائر على حد قول الشاعر :

فلا ترى معللاً ولا حلالاً كهُوَ ولا كهُنَّ إلا حاطر

فهي دحول الآف كاف التشبيه على الضمير وهو مبهم للغار والباس^(٣)

تفسير الجملة

علامة الجملة المارقة أنها تركيبٌ إسنادي ، فالإسناد شرط الجملة في العربية ، ذلك أن الجملة فكرة ، والمكرة توضيح لموضوع ؛ لهذا ابتنت الجملة العربية في جوهرها على ثنائية المسد والمسند إليه في الوجود ، وعلى ثنائية العمدة والعمدة في الطول

الموجود بالقوة والمختفي في الظاهر

الأصل أن تنهض الجملة في العربية على دعائمين . المسد والمسند إليه ، أي الفعل والفاعل أو الفعل ونائب الماعل ، أو المبتدأ والخبر ؛ لكي تتكوّن الفكرة الصغرى التي يمكن أن يفهمها متداولو اللغة ، فالهدف من وجود المسد والمسند إليه إيهام المتلقي فكرة م أو إيصالها إليه ، وهذا الهدف يمكن أن يتحقق بحذف أحد العنصرين الأساسيين أو حذفهما معاً ، تكاءً على ملامسات الموقف الكلامي وعناصره السياقية واللفظية على سبيل الاقتصاد بالجهد اللغوي .

لكن حذف العمدة (المسند أو المسد إليه) لا يلغي وجوده بالقوة ، ذلك أن وصول المكرة الصغرى إلى المتلقي يدل على أن المسد والمسند إليه قد قاما فعلاً بوظيفتهما ، فيكون تقديرهما أو تقدير واحد منهما واجباً دلّ على وجوده حصول المائدة التي من محال أن تتحقق من غير كلام - في النظام النحوي - أو بكلمة واحدة ، فكلمة (ضرب) لا يفهم منها المتلقي شيئاً سوى معنى الضرب ، حتى إنه ليسأل مستمعاً من الذي ضرب؟ فيقول له فلان . فيفهم فكرة ما كذلك إذا قلنا (الرجل) لم يفهم المتلقي شيئاً يصحح أن يكون فكرة إلا إذا أسندنا ، فقلنا - (الرجل قادم) . وهذا يعني أن المتلقي إذا فهم فكرة ما لم يتحقق وجود عنصريها الأساسيين فإنه بالضرورة قَرّر المحذوف

دد ، فمعتبر مستد محذوف أو خبر أو فاعل مستتر أو نائب فاعل أو فعل تقدير صاعبي يُراد منه إرجاع ما حذفه الموقف الكلامي لبأخذ حقه في التحليل ، لأن الأصل

أنَّ الموقف الكلامي يتمّ بنمّام عناصره اللفظية في الجملة ، والنحاة يصعدون خمسة العربية كما لو كان المتلقي عبر قادر على الاتكاء على الموقف الكلامي وحده في سوء فهمه للكلام ، فلو قال أحدهما لاثين من أصدقائه : (حَصْرَ) فقال الأول : نعم والثاني من الذي حَصْرَ؟ فإن إجابة الأول مدلّ على فهم السياق أو للموقف الكلامي ، لكن إجابة الثاني لا تشير إلى ذلك ؛ ولهذا لا يمكن تعميم إجابة الأول والذهاب إلى عدم التقدير ، لكن يمكن تعميم إجابة الثاني بإرجاع المَحْذُوف وتقديره ليحصل له المهم ، كما سيحصل للأول تأكيد للمهم

وإذا أطرد وصوح المَحْذُوف جعل النحاة حذفه واجباً لأم اللبس ، كما في حذف خبر المبتدأ بعد "لولا" الامتناعية ، نحو : (لولا النحرُ لعسدت العربية) فالخبر محذوف وجزياً تقديره حاصل أو موجود . وهذا التقدير لا يعيا في إدراكه أحدٌ لو صوحه وطرّده أمّا إذا كان المحذوف غير ما تعارف عليه العرب من كلمات الـكون والوجود والحصول فيجب ذكره ، قال ابن هشام «يجب ذكره -الخبر- إن لم يُعلم ، نحو : «لولا قروئت حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة»^(٢٠) فذكر رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الخبر لعدم تعينه بالوجود بل بالحدثاء .

الفضلة والمعاني الإضافية

في جملة :

- جاء زيد .

أُسبَدَ معنى اغيى إلى (زيد) ، فتكوّنت الفكرة الصمري ، وينتهي تحليلها الحوي عند حذف إعراب العمل والماعل ، ولا يتجاوز ذلك إلى تقدير ظرف أو حال أو مفعول معه أو ما شابه ؛ إذ ثمة فرق في المعنى بين الجمل الآتية :

- جاء زيد .

- جاء زيد مساءً .

- جاء زيد راكباً .

- جاء زيدٌ وغروبُ الشمس .

والجملة الثانية أصافت معنى الزمن زمن المجيء ، والجملة الثالثة أصافت هيئة الخاني (زيد) ، والرابعة حددت المصاحبة والمعية .

فلو قدر السحابة في الجملة الأولى الظرف والحال والمفعول معه لما كان ثمة فرق بين هذه الحمل الأربعة ؛ لهذا يعدّ عدم تقدير الفصلة في العربية -إلا في حالاته العديدة- مطهراً من مظاهر احترام المعنى وعدم تحميل النصّ فوق ما يحتمل ، لأنّ جمهور السحابة عندما يقدرون أو يؤكّدون لا يتجاوزون المعنى ، وبما أنّ أبواب الفصلة في العربية أبوابٌ معدّية صافية فإنّ التفكير العلمي يقتضي عدم تقديرها احتراماً لحدود الكلام ونصّه .
أمّا المعاني الموجودة في العملة فهي ليست رائدة على الكلام أو نصّه ؛ لأنها موجودة بالفعل أو بالقوة فتقديرها تقدير موجود ، لكن تقدير الفصلة تقدير معدوم الوجود .

التقاطعات الإعرابية

الإعراب عملية تحليل نحوي للكلام أو النصّ تنصيف كلمات النصّ حسب الباب النحوي ، أي أنّ الإعراب تمكّيك شكلي للجملة أو الحمل يُراد منه توزيع كلّ كلمة في بابها لا اختبار انسجامها معه أو لتأكيد هذا الانسجام ، ففي جملة .

- النحو مفيدٌ .

نُصِّف كلمة (النحو) في باب المبتدأ ، وكلمة (مفيد) في باب الخبر ، ونصح العلاقة التحليلية بين المبتدأ والخبر لا بين لمظني (النحو) و(مفيد) بلليل إمكانية الاستبدال مع المحافظة على النصّ نفسه أو بتعبير اللسانيين مع المحافظة على التوزيع نفسه ، كما هي جملة :

- الطقس معتدلٌ .

فكلمة (الطقس) نصِّف في باب المبتدأ ، وكلمة (معتدل) نصِّف في باب الخبر ، بما يعني أنّهما متساويتان نحويّاً كما هي الرسم الآتي :

خانة المتبدأ	خانة الخبر
الطقسُ	معتدلٌ
النحوُ	مفيدٌ
↓	↓

وهذا يعني أن الخانة هي الموقع العميق للكلمة ، والكلمة من ظواهر البنية السطحية والخانة من بواطن الموقع العميقة . والأصل في الإعراب تساوي بنية السطح مع موقعها العميق ، ففي تحليل جملة :

- قرأ زيدُ الكتابَ مساءً .

نجد أنها تكونت من خطٍّ مستقيم يمكن اختصاره بقولنا :

قرأ زيدُ الكتابَ مساءً = فعل ماضٍ + فاعل + مفعول به + مفعول فيه

وفي تحليل جملة :

- العصفورُ يطيرُ .

نجد أنها تكونت من خطٍّ مستقيم غير متجانس يمكن اختصاره بقولنا :

العصفورُ يطيرُ = مبتدأ + فعل مضارع + فاعل مستتر

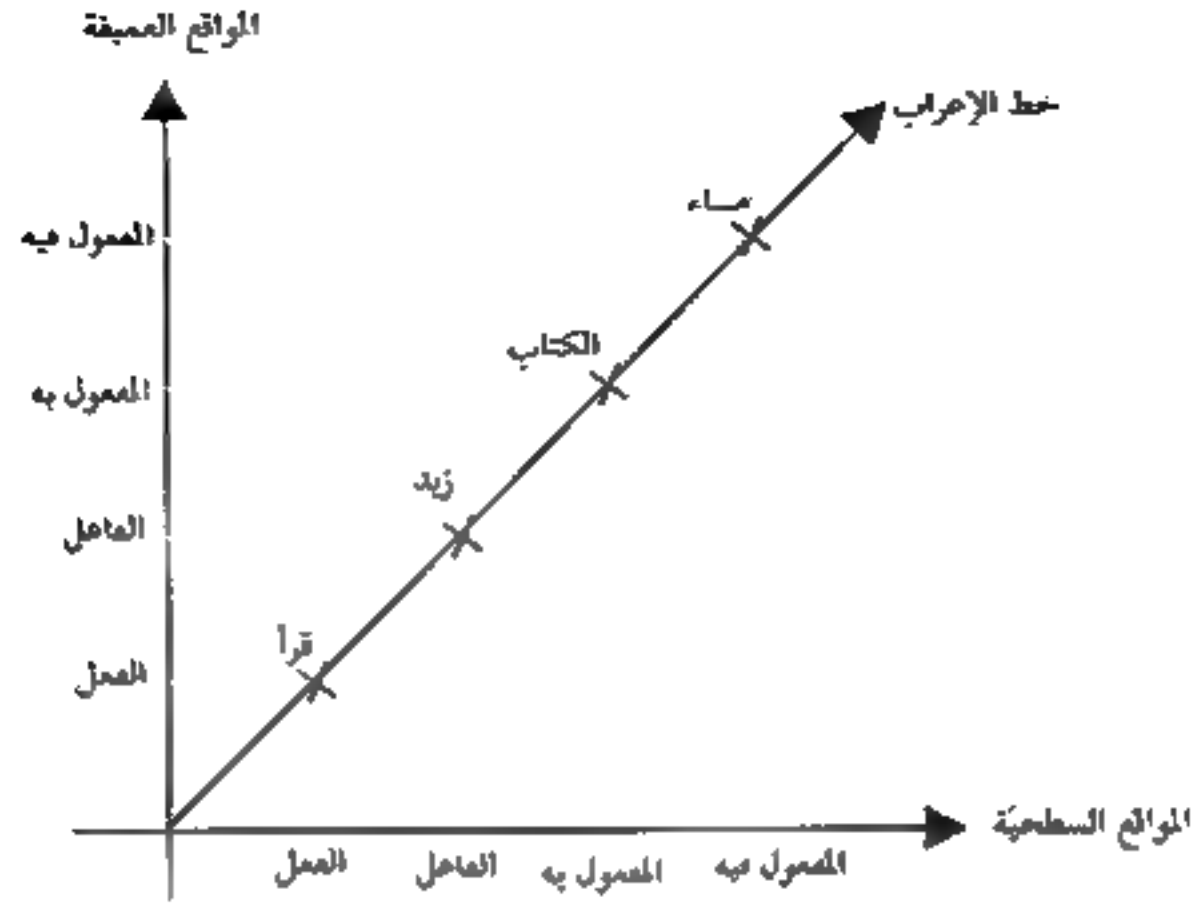
والمعادلة هنا غير موزونة بتعبير الكيميائيين ، ولإقامة الوزن نقول :

العصفورُ يطيرُ = مبتدأ + فعل مضارع + فاعل مستتر

فعل مضارع + فاعل = الخبر

إذن ، العصفور يطير = مبتدأ + خبر

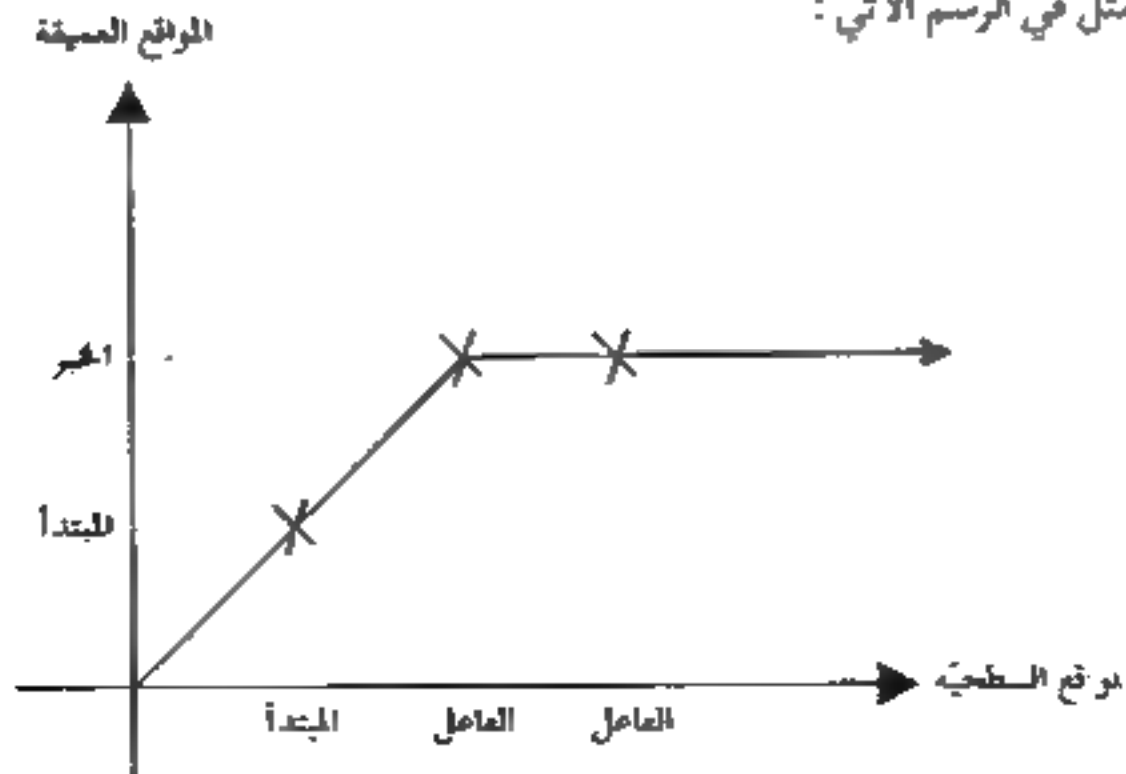
ويمكن تحويل الخطَّ المستقيم إلى رسم بياني ، فيكون شكل جملة كما يأتي :



وشكل جملة :

- المصفور يطير .

يتمثل في الرسم الآتي :



من ملاحظة الفرق بين الشكليين يمكن أن نقول : إنَّ كلَّ ما يقع على خطِّ مسقيم واحد يعادل موقعاً عميقاً واحداً ، وهذا يعني أنَّ العناصر الأفقية في جدول التقاطعات يمكن أن نستبدل بكلمة واحدة ، وهذا الذي قاد النحاة إلى اكتشاف مبدأ الحمل التي بها محل من الإعراب ، وهي الحمل التي يمكن استبدالها باسم مفرد يشقُّ منها ، وهذا التفسير نسميه الاستبدال المعجمي .

الاستبدال المعجمي

عند استبدال الصمير للمفصل باسم ما يكون الموقعُ جامعاً بين الصمير والمفصل والاسم ، لكن في جملة .

- زيدٌ ينام .

يمكن استبدال الجملة الفعلية (ينام) باسم مشتق منها ، فنقول :

- زيدٌ نائمٌ .

والعلاقة بين (ينام) و(نائم) علاقة موقعية إذ يقع كل واحد منهما في موقع الخبر ، وهي أيضاً علاقة معجمية لاتحاد الكلمتين (ينام) و(نائم) هي المعنى المعجمي لصدورها عن جلد واحد .

فكلُّ استبدال معجمي استبدال موقعي محوريّ والمكس بالعكس ؛ ذلك أنَّ تأويلَ الجملة بالمفرد تأويلٌ شكلي من المعنى شكلي آخر من أشكاله ؛ إذ تدخل الحمنة بمعناه ، لأنَّ قولنا :

- هو محترم .

لم يقع فيه المبتدأ (هو) بلولاه المعجمي لأنَّ مناط معنى الجملة في الخبر ، فجار استبدالها بأي اسمٍ معربٍ مناسبٍ ، لكن الحال في جملة :

- هاذ زيدٌ وهو يشتم .

عصر معنى فلا يمكن استبداله إلا بما يحمل معناه ، لهذا لا يعادل إلا قول

- عاد زيد مبتسماً .

والاستبدال المعجمي استبدال جزئي فلا يجوز أن يستبدل الجملة كاملة ففي قول :

- حضر زيد .

لا يمكن استبدال هذه الجملة بأي مفرد قد يشتق منها ، لأن هذه الجملة جملة وحدة ، ولاستبدال المعجمي استبدال جزئي من جملة كبرى ، فجملة :

- عاد زيد وهو يتسم .

جملة كبرى واحدة تتكون من الجمل الصغرى الآتية .

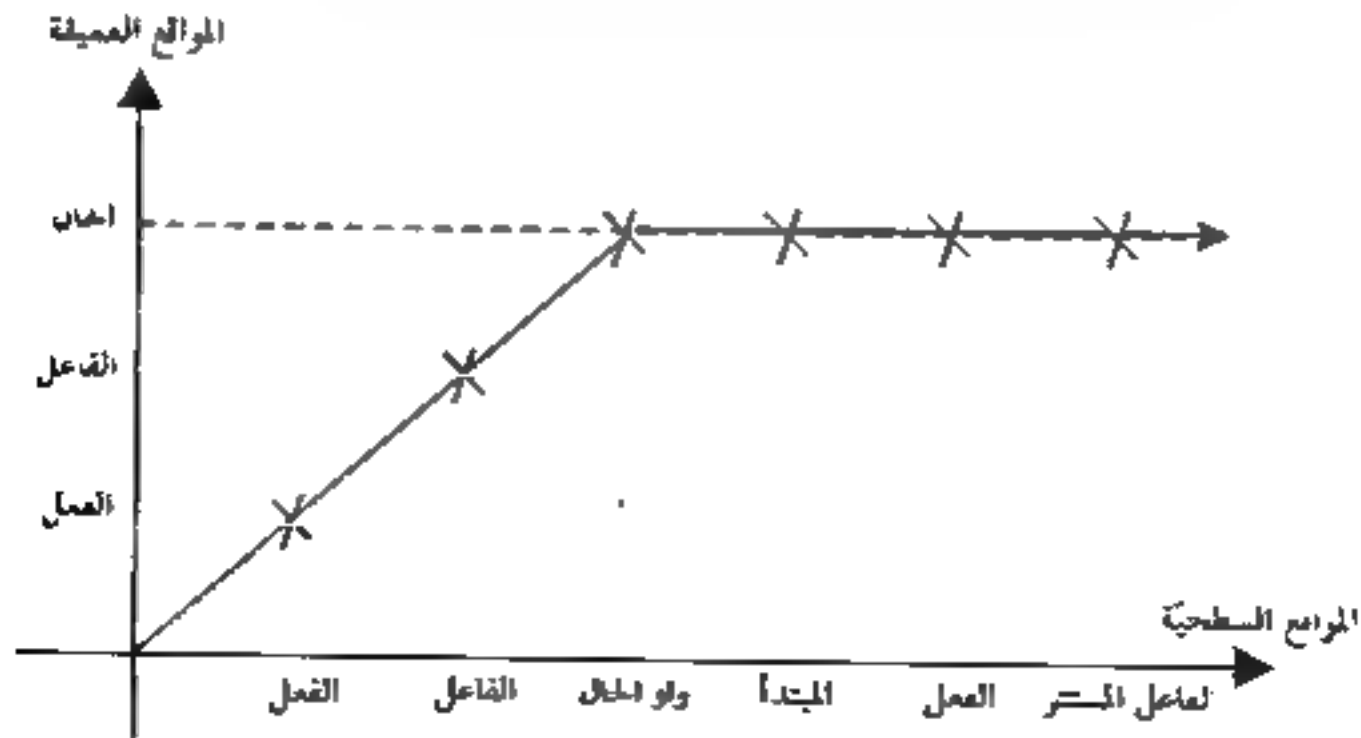
الجملة الأولى : عاد زيد .

الجملة الثانية : هو يتسم

الجملة الثالثة : يتسم .

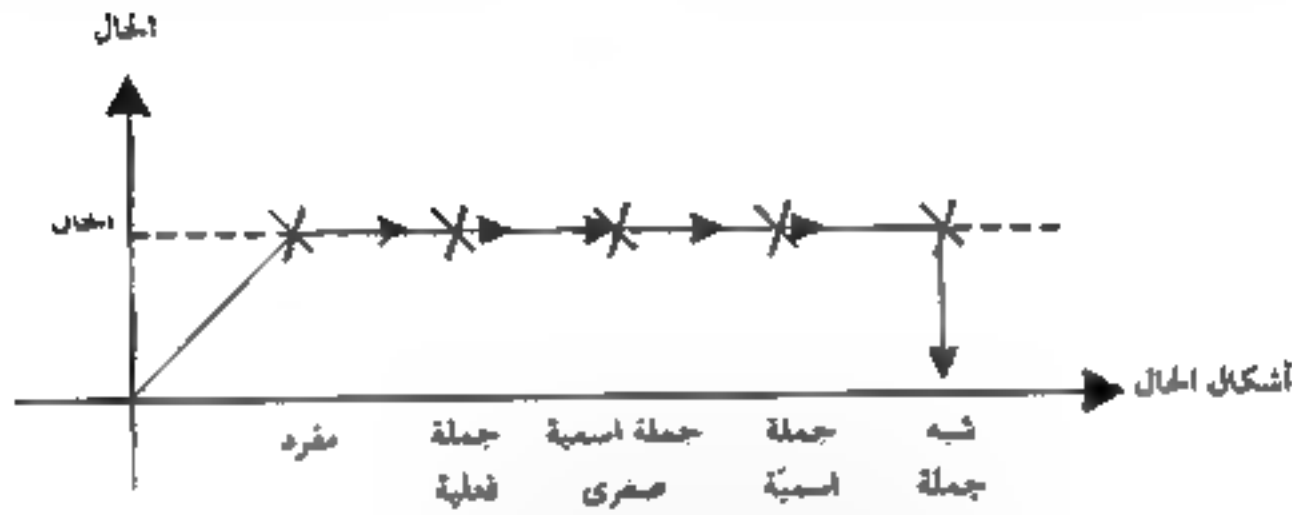
إذن والجملة الكبرى تساوي مجموع الحملتين أو الجمل الصغرى .

والذي يدل على أن الجملة جملة كبرى واحدة إمكانيات الاستبدال ، فشكل الجمل الكبرى السابقة كما يأتي :



يدلّ هذا الرسم على أنّ واو الحال والمبتدأ والفعل مع فاعله المستتر في تأويل موقع عميق واحد ، وهو الحال .

وبما أنّ الحال تكونُ عملتاً من جملتين : جملة اسميّة كبرى فيها جملة فعلية صغرى ، فإنّه موقع واحد يتشكّل على عدة أشكال ؛ ولهذا يمكن رسم أشكال الحال كما يأتي :



وأشكال الباب التي تقع على خط أفقي واحد تؤدي وظيفة واحدة ، وهي أشكال متناسلة بعضها من بعض بالتحويل ، كما هي الحال من الحمل الآتية :

- عاد زيد مبتسماً .
- عاد زيد يبتسم .
- عاد زيد وهو مبتسم .
- عاد زيد وهو يبتسم .
- عاد زيد في ابتسام .

وهذا التحويل فتنه النحاة بالأصل والفرع ، فعذّوا الشكل البسيط أصلاً ودرّك فرعاً ، لهذا كان الأصل في الحال مثلاً أن يكون مفرداً

وتأويل أشكال الحال هو التفسير الصاعبي لإمكانة الردّ إلى المفرد ، فعدم التأويل يعصم العلاقة بين أشكال الحال التي يقوم أولاً على الاستبدال المعجمي ، وهذا يعني

أن أشكل الباب الواحد تشبه الكلمات المشتقة من تصريف واحد ، فإلكار العلاقة
الاشنافية بين الكلمات الآتية . (كتب ، يكتب ، اكتب ، كاتب ، مكتوب ، كتاب ،
كتابة ، . . .) يعني أن أثنافها في المعنى العام أمر اعتباطي لا يعود إلى انتظام الأحرف
وتواليها على سبيل واحد ، وهو ليس كذلك .

وتناسل أشكال الحال بعضها من بعض قاد النجاة إلى البحث عن الشكل ، لأن ،
فكان تصفهم على أنه المفرد ، فالمقل بداهة يحكم أن للمفرد أصل للمركب .

وبسبب اشتراط التناسل المعجمي دقق النجاة البحث في شبه الجملة ، فوجدوا أنها
غالباً تتعلق بمحذوف ، لهذا تأخذ محلاً إعرابياً تأويلياً بالتعلق أو بالإلمابة ، كما في
قولنا :

- عاد زيدٌ من السوق .

شبه الجملة (من السوق) متعلق بحال محذوف يمكن أن يكون تقديره (مسرعا) وقد
دلّت شبه الجملة عليه حذف لأنّ اللبس ، إذ يجوز أن يذكر ، فنقول .

- عاد زيدٌ مسرعا من السوق .

فلا يكون لشبه الجملة حينئذٍ موقع من الإعراب . وهو الأصل .

أما إذا كانت شبه الجملة متحركة عن المفرد ، فلها على ما يظهر موقع إعرابي كما في
قولنا :

- عاد زيدٌ في ابشام

فشبه الجملة في تأويل الحال (متسما) .

التفسير بالضمان الموقعية

عندما حُلّ سحاة العربيّة الأوائل الجملة الفعلية لم تتبينوا علاقة مؤنّره بين موقع
الفاعلية ومحبي الفاعل معرفة أو نكرة ، فيصحّ من غير قيد أو شرط أن نقول :

- جاء رجلٌ .

لنكر تحليل الجملة الاسمية أثبت وجود علاقة بين موقع المبتدأ ومجئته معرفة أو نكرة ، وإذا قلنا .

- كتاب مفيد .

إن كلمة (كتاب) لا يصح أن تكون مبتدأ لأنها نكرة غير مفيدة للإخبار عنها إلا أن
لتمسنا لها حيلة نحوية ، وقلنا إنها تدل على عموم
وإذا قلنا .

- الكتاب مفيد .

إن كلمة (الكتاب) مبتدأ لأنها معرفة مفيدة صالحة للإخبار عنها من غير تأويل أو
تقدير

فاستنتج النحاة أن الاسم إذا كان معرفة صلح أن يبتدأ به من غير أي قيد أو شرط ،
أما إذا كان نكرة فإن له شروطاً تفصلها كتب الحو تؤدي إلى رفع ما لحق به من نكرة
لجميعه صالحاً للابتداء به والإخبار عنه ، وهذه الشروط تفسيرات تفسر الابتداء بالنكرة ،
بلغت فيها التعمق في الانكاء على وجود كلمة تسبق المبتدأ النكرة أو تأخر عنه ،
كحرفي الاستفهام أو الوصف ، وهو ما سمي به بالصمائم الموقعية التي تنضم لموقع ما
تتقويه ، وتجعله قادراً على أداء وظيفته الموقعية والدلالية ، ويمكن تقسيم الصمائم الموقعية
حسب تقنمها على الموقع أو تأخرها عنه إلى قسمين بدلالة الجهة ، وهما :

١- الصمائم اليمنى

ثمة انكاء على ضمنية تسبق المبتدأ النكرة في بعض حالات الابتداء بالنكرة ، كما
في إجازة الابتداء بالنكرة إذا سبقت النكرة بواحد مما يأتي :

- النفي ، كما في قولنا .

- ما رجل في الدار

- الاستمهام ، كما في قوله تعالى .

- ﴿إِلَهُ مَعَ اللَّهِ﴾ (سورة النحل ، الآية ٦١)

- لولا الامتناعية ، نحو قول الشاعر :

لولا اصطبار لأودى كل ذي مقبة لما استقلت مطاياهن للطنن

- واو الحال ، كقول الشاعر :

سبرنا ولجيم قد أضاء فمذ بدا محياك أنقى ضوءه كل شارق

- فاء الجزاء الواقعة في جوابه ، كقول العرب :

- إِنْ ذَهَبَ هَيَّزٌ فَهَيَّزٌ فِي الرَّهْطِ .

- شبه الجملة المتعلقة بنحو المبتدأ ، نحو :

- أمام المرء فرصة ، ففي المستقبل أمل .

- لام الابتداء الداخلة على المبتدأ النكرة ، نحو :

- لرجل قائم^(٢٤) .

يمكن تجريد الحالات السابقة في الشكل الآتي :

الصيغة الهمسية	نوعها	المبتدأ النكرة
ما	أداة نفي	رجل
الهمزة	أداة استمهام	إله
لولا	أداة جراء مهلة	اصطبار
واو الحال	حرف ربط الحال	نجم
الماء	فاء الجراء	هيز
أمام المرء	شبه جملة ظرفية	فرصة
في المستقبل	شبه جملة جزئية	أمل
اللام	لام الابتداء	رجل

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ليحسن الإخبار عنه ، قال النيلي : «أصل ابتداء أن يكون معرفة ، لأنّ تكثيره مُجَلُّ بالغرض المطلوب ، وهو إيهام المخاطب ، واللفظ إنّما وُضِع للإفادة ، فإذا فات لم يكن في التخاطب فائدة»^(٣٦) وهذا يعني أنّ الصميمة اليمى مع الاسم المكرة معادلة للاسم المعرفة لهذا جاز الابتداء بالمكرة إن سميت بصميمة ، وبعض حالات الابتداء بالمكرة مفسّنة وفق فكرة الصمائم الموقعية التي تفسّر حروجهما عن الأصل العام للموقع الإعرابي .

ومن حالات الاتكاء على الصمائم اليمى الجمل التي لها محل من الإعراب ، فهي جميعاً تعتمد صميمة يمسى سابقة عليها ، كما في جملة البعت والخبر ، وغيرهما ، فهي قولنا .

- النحو علم يفيد الناس .

تعينت جملة (يفيد الناس) لموقع البعت ؛ لانتكائها على صميمة يمسى سبقتها ، وهي كلمة (علم) التي تعدّ معوّثاً ، ولولا تقدّم الصميمة ما كان الجملة (يفيد الناس) موقع من الإعراب

وثمة ملاحظة لافتة ، وهي أنّ الموقع الإعرابي قد يعتمد صميمة في حالة وينجرّد من الاعتماد عليها في حالة أو حالات أخرى ، كما في خبر المبتدأ ؛ إذ لا يجوز أن يتقدّم إذ كان جملة لاعتماده صميمة موقعية يمسى ، أمّا إذا كان مفرداً فأحكامه كثيرة منها جواز التقنّم قارة ووجوبه أخرى .

وسنخلص من فكرة الصمائم اليمى معلومة أحسب أنّها مهمة في دراسة علاقة القاعدة النحوية بالموقع الإعرابي ، وهي أنّ كل موقع إعرابي يشكّل على صميمة يمسى لا يجوز أن يتقدّم عليها ، كما في الجمل التي لها محل من الإعراب ، والشوايع ، وصلة أموصول ، والفاعل ، وغيرها ، فهذه من مواقع الاتكاء على صميمة يمسى ، ولهذه الصميمة قاعدة تضبطها وتفسّرّها ، كأن يقال : ما سبب عد كلمة (زيد) في جملة (جاء زيد) فاعلاً؟ فنقول . لوجود فعل قبلها ، فهذه العلّة تفسيرية ومع هذا فهي جزء من القاعدة

٢- الضمائم اليسرى

الضمائم اليسرى كالضمائم اليمى فى نعوية الموقع الإعرابى الضعيف إلا أنها تقع يسار الموقع الإعرابى ، كما فى بعض حالات الابتداء بالكرة ، فمن حالات الابتداء بالكرة لاعتمادها ضميمة يسرى ما يأتى :

- الوصف ، كما فى قولنا :

- رجلٌ كريمٌ راوناً .

- إضافة التحصيص ، كما فى قولنا :

- عملٌ برٌّ يزونٌ .

- العطف ، كما فى قولهم :

- طاعةٌ ، أمرٌ معروفٌ أمثلٌ من غيرهما^(٣٧) :

يمكن تجميع الحالات السابقة فى الشكل الآتى :

المبتدأ	الضميمة اليسرى	نوعها
رجلٌ	كريمٌ	وصف (معت)
عملٌ	برٌ	إضافة تحصيل
طاعة	وأمرٌ معروفٌ	عطف

وهذا يسمى أن المبتدأ الكرة مع للضميمة اليسرى يعادل المعرفة ، وهذه المعادلة هى التى تجعله صالحاً للابتداء به ، وإن كان خلاف الأصل .

ونمى أدوات فى النحو العربى تتحدد إعرابها بما يلحقها من الضمائر ، فأداة الاستثناء "إلا" لا تعرب حرف استثناء إلا إذا لحق بها على يسارها اسم مستثنى منصوب ، ولو لم يكن مستثنى لم تكن هى بالضرورة حرف استثناء حتى لو كان ما وراءها منصوباً .

وحرف النداء (يا) لا يختص للنداء إلا إذا انضم إليه المتأدى بعده من جهة اليسار
أمّا إذا كانت ضميعة (يا) الفعل أو الحرف فهي حرف تنبيه لا نداء عند من لا يميز
مأدى محدوها ، نحو قولنا :

- يا حبذا ضميعة الكتيب .

- يا ليتني استقبلت من أمري ما استدبرت .

وحرف الواو تنحدد وظيفته بالصمائم أحياناً ، فيكون حرف معية إذا انضم إليه
مفعول معه منصوب على يساره ، ويكون حرف حال إذا انضم إليه حال جملة على
يساره ، ويكون حرف عطف إذا تساوت ضميعة اليسرى مع ضميعة اليمنى في
الإعراب والمعنى .

وتكون حتى نائبة عند المحصور عد (أن) الناصبة للمضارع إذا انضم إليها فعل
مضارع منصوب على يسارها ، وتكون حرف عطف إن اتصل بالضميعة التي على يسارها
ضمير يعود على شيء قبلها

إذن ، فالصمائم مقويات إعرابية نفوي المواقع الإعرابية الضعيفة إذا كانت حلافاً
الأصل ، وقد تشير إلى موقع ما عند تعدد الوظائف والاحتمالات ، والاتكاء عليها في
صياغة القاعدة النحوية الأصلية أو الفرعية اتكاء على معطيات العلاقة بين الموقع
الإعرابي وما حوله يمياً ويساراً من عناصر لغوية نحوية مرتبطة به لا يكتمل وجوده إلا
بها .

التفسير بالنيابة

أعدّ النحاة المتعلمون لكل باب من أبواب النحو العربي مواصفة قياسية ، تعدّ مرجعاً
في ضبط الباب وأحكامه التفصيلية الفرعية ، فقد نرى جمهور النحاة حدّ المفعول المطلق
في مواصفته القياسية بقولهم : إنه «المصدر الفصلة المؤكّد لعامله أو المبيّن لنوعه أو
عدده»^(٢٨) ، ففي الجمل الآية :

- افترق البصريون عن الكوفيّين افتراقاً قليلاً .

- افترق النحلة فُرقة غير مضرّة .

- افترق البصريّون عن الكوفيّين قليلاً .

حذاء مصدر (افتراقاً) فضلة مؤكّداً لعامله اللفظي (افترق) ، وجاء اسم المصدر (فرقة) في الجملة الثانية فضلة مؤكّداً لمضمون لفظ عامله ، لأنّه اسم مصدر لا مصدر ، وفيه وبين المصدر التّمييز الصريح مُغايرة ، وجاءت كلمة (قليلاً) في الجملة الثالثة فضلة تؤكد لا افتراق لكنّها في التّقدير نعت للمصدر المحدوف ، إذ انتقلت جهة التّمييز نحو موقع المفعول المطلق وقامت بالإطار العامّ لوظيفته .

الجملة السابقة ليست سواءً من حيث المفعول المطلق ، ذلك أنّ المساواة بين المصدر واسم المصدر لا تصبّط حدّ المفعول المطلق ؛ لأنّها تفتح باب إحلال أيّ صيغة مصدرية من الجذر (ف. ر. ق) في موقع المفعول المطلق ، وهذا ليس بضبط علمي للعلاقة بين المفعول المطلق وعامله ، والضبط غاية من الغايات القصوى لإقامة بيان أيّ علم .

كلّ ذلك لا يجوز عدّه كلمة (قليلاً) في الجملة الثالثة مفعولاً مطلقاً ؛ إذ من الواضح أنّها في الأصل نعت للمفعول المطلق المحدوف ، فعدّها مفعولاً مطلقاً أطّراح لبداً الانتفاخ والتحويل في بنية الجملة في العربية ، وهذا أمر لا يمكن إنكاره .

فالكلمتان (فرقة و قليلاً) حرجتا عن الحدّ الدقيق لباب المفعول المطلق ، ومع هذا فقد دلّت بالصيغة أو الموقع على المفعول المطلق ؛ لهذا قال النحاة المتأخرون باللبابة ، مع أنّهم بقوا في توجّس من ذكر مصطلح "نائب عن المفعول المطلق" ، كأنهم أمروا أنّ النحو نصح واحترق ، فابن مالك (ت ٦٧٢هـ / ١٢٧٣م) يقول في قصيدته الكافية الشافية^(٤٩) :

وقد ينوب عنه وصفٌ أو حدُّ	أو كلُّ أو بعضٌ كـ (كلُّ الجدِّ حدُّ)
كذا الذي رادف كـ (ادلج مسرى)	أو كان نوعاً كـ (رجعت القهقري)
أو ألة أو عائداً عليه	أو ما يشيرون به إليه

فقد صرّح بلفظ (نوب) لكنّه لم يذكر مصطلح النائب عن المفعول المطلق ، ونعمه في هذا التلميح جمهور النحاة بعده^(٥٠) .

وسنة الأستاذ عتاس حسن إلى أنه لا يصح في الإعراب الدقيق أن يعرب ما يرب عن المفعول المطلق إعراباً للمفعول المطلق ، فقال في التدقيق في إعراب ما يرب عن المفعول المطلق . «ولا يصح في الإعراب الدقيق أن يقال : «منصوب لأنه مصدر» ، ذلك لأنه ليس مصدراً للعامل المذكور ؛ إذ مصدر العامل المذكور قد حذف ، وهذا ثابت عنه . فمن الواجب عدم الخلط بين المصطلحات ، والتحرّز من الخطأ في مدلولاتها ، بعد إعراب المصدر الأصلي المنصوب نقول : إنّه «مصدر منصوب» ، أو «مفعول مطلق» منصوب كذلك . أمّا عند حذف المصدر الأصلي ووجود نائب عنه فنقول في إعرابه : «إنّه نائب عن المصدر المحذوف ، منصوب» ، أو «مفعول مطلق ، منصوب» ولا يصح أن يقال : مصدر ...»^(١) .

ومع هذا القول الدقيق إلا أنه لم يصرّح بمصطلح النائب عن المفعول المطلق ، وإن ذكر مرادف هذا القول ، وهو «النائب عن المصدر المحذوف» .

إذن ، فالتفسير بالنيابة هدفه المحافظة على قوة الصبغ الكامنة في القاعدة النحوية وحدها ، لكي تبقى القاعدة متوجهة .

وكيف دار الأمر ، فالتفسير بالنيابة على الأنواع الآتية :

١- النيابة عن الموقع

يقصد بالنيابة عن الموقع أن يرب موقع عن موقع على يمينه أو يساره مع بقاء أمانة دالة على النيابة ، وهذه الأمانة قد تكون لفظية كإجراء تغيير على بنية الفعل تدل على تحول نائب الماعل محل الماعل ، أو سياقية كشدة عليها بأصول النحو ، كما يقال انتقل إلى موقع المفعول المطلق عند حذفه .

في جملة .

- قُتل الذئب .

حصل انتقال موقعي ؛ انتقل بموجبه المفعول به من موقعه المنصوب إلى موقع الماعل الذي حذف ، فقام بوظيفته في الإسناد فاستحق الرفع ، فأصل الجملة هو :

- قَتَلَ الصَّيَّادُ الذِّئْبَ .

فمفسر رفع ما كان منصوباً أنه نائب عن موقع حكمه الرفع بعد إلقاء موقع الرفع لأصليّ تماماً ، ولهذا أخذ اسماً جديداً ، فقيل : نائبٌ فاعل مرفوع .

فالبياضة عن الفاعل انتقال موقعي نحو اليمين .

وفي باب المفعول المطلق ثمة شكلان من الانتقال الموقعي يتولد عن كل واحد منهما ما يسمى نائب المفعول المطلق

أ- الانتقال نحو اليمين

وهو أن ينقل اللفظ من موقع إلى موقع على يمينه ، كما في بياضة الصفة عن المفعول المطلق المحذوف ، مثل قولنا :

- اذكر الله كثيراً .

فأصل الجملة هو :

- اذكر الله ذكراً كثيراً .

فانتقلت الصفة إلى اليمين واحتلت موقع المفعول المطلق بعد طيه ، فأصبحت نائبة عن المفعول المطلق . وهذا الإعراب لا يلحق أنها في الأصل صفة ، إذ يقال عند التدقيق : نائب عن المفعول المطلق ، منصوب ، وعلامة نصبه المنحة ، صفته ، والتنوين لتمكين .

وهي قولنا :

- ضَرَبَ زَيْدٌ سَعِيداً كَفًّا .

احذف المفعول المطلق الأصليّ (ضَرَبَ أو ضَرَباً) وقام ما بدل على الآلة مقامه ، فأصل الكلام هو :

- ضَرَبَ زَيْدٌ سَعِيداً ضَرْبَ كَفٍّ ، أو ضَرْباً بالكف .

فانتقلت الآلة إلى اليمين من موقع المضاف إليه أو الاسم المجرور بعد ظني للمفعول المطلق الأصلي، ويقال في إعرابه : نائب عن المفعول المطلق ، منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة ، آتة ، والتنوين للتمكين .

ب- الانتقال نحو اليسار

من أمثلة الانتقال نحو اليسار قولنا .

- قرأت الكتاب ست قراءات .

فالعدد (ست) تقدم العدود (قراءات) والمعدود في الأصل مفعول مطلق ؛ إذ حذف العدد يجعل الجملة :

- قرأت الكتاب قراءات .

فانتقل المفعول المطلق إلى اليسار وحل محله عدد دال عليه أخذ حكمه الإعرابي ، وتحول المفعول المطلق إلى موقع آخر وإعراب آخر ، أما نائبه ، فأصبح إعرابه ، نائب عن المفعول المطلق ، عدده ، منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف .

ويمكن أن يساق التفسير عنه في تفسير نيابة "كل" و"بعض" عن المفعول المطلق ، كما في قولنا :

- لا تتردد بعض تردد .

فالأصل :

- لا تتردد تردداً .

في الانتقال الوقعي فرضيتان تصلحان للاختبار العلمي الأولى أن الانتقال الوقعي بشرط فيه الغمضة على الحكم الإعرابي ، فالفاعل ونائبه مرفوعان ، والمفعول المطلق ونائبه منصوبان . وأما الثانية فهي أن الانتقال الوقعي نحو اليمين يكون محذوف لمبوب عنه نهائياً لكن الانتقال الوقعي نحو اليسار يكون بذكر النوب عنه بلفظه لا بوظيفه ولا بحكمه الإعرابي .

٢- النياية عن المبنى الصرفي

الصورة الرئيسية لهذا النوع ما سمحه بعض المحققين : "الملاقاة في الاشتقاق" ، فهي قوله تعالى :

- ﴿ وَتَبْتَئِلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ [سورة المزمل ، الآية ٨]

حاء المصدر (تبتيلا) مؤدياً لوظيفة المفعول المطلق ، لكنه ليس المصدر القياسي من الفعل (تبتل) إذ القياس في مصدره (تبتل) ، فكأن صيغة (تفعيل) نابت عن صيغة (تعمل) لحصول ملاقاة بينهما في الجذر^(٢٢) . فتعرب كلمة (تبتيلا) : نائباً عن المفعول مطلق ، ملاقيه في الاشتقاق ، منصوباً ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والتنوين للتمكين .

إن القول بالنيابة في هذا الموضع صبط لآلية اشتقاق المصادر من الأفعال عدا ما يضيفه إلى المعنى من ظلال إصافية يفتني بها المعنى ، قال الدكتور فاضل السامرائي في التعليق على الآية السابقة : «تبتل» على وزن «نفعل» وهو يعيد التدرج ، والتكلف . . . و«فعل» يعيد التكثير والمبالغة فجاء بالفعل الدال على التدرج والتكلف ، والمصدر الدال على التكثير والمبالغة ، فجمع للمعنيين^(٢٣) .

فلولا التفسير بالنيابة لما كان للمبعد المعنى أهميته ورونقه

٣- النياية عن لوازم الموقع

لورم الموقع هي العناصر التي يستمد الموقع وجوده ووظيفته من وجودها بالمفعول أو بالفعل ، فالفعل يستمد وجوده في الأصل من وجود الفعل ، والبعث يستمد وجوده من سموت ، والمضاف إليه يستمد وجوده من المضاف ، واللوازم على نوعين أولهما اللوازم التي تكون هي نفسها من المواقع الإعرابية فالمفعول من لوازم الماعل لكنه في الوقت نفسه موقع إعرابي . أما ثامهما فاللوازم التي لا تكون مواقع إعرابية من جهة الموقع الحديدي ، فسموت ليس موقعاً إعرابياً ، بمعنى أنه لا يوجد في الإعراب ما سمي بالسموت ، ولهذا يمكن أن يكون المسموت مستنداً أو خبيراً أو فاعلاً أو معمولاً ، لكن ، لا يمكن أن يكون معمولاً وحسب ، وهذا يجعل من لوازم النوع الأول إعرابية ومن لوازم النوع الثاني معنوية بواقعية .

هي قولنا :

- صمتاً .

تمت فائدة الكلام بكلمة واحدة ، لكن هذه الكلمة اختزلت في داخلها دلالتين الأولى دلالتها على المصدرية والثانية دلالتها على الفعل المحذوف التلافي به في الاشتقاق ، فكان الأصل :

- اصمتت صمتاً .

ولهذا فكلمة (صمتا) مفعول مطلق .

والإشكال هل فعلها محذوف حذفاً يجب تقديره على حذف قولنا : مفعول به لفعل محذوف أم لا ؟

في حذف فعل المفعول لا يسدّ المفعول به عن الفعل بل لا يدل عليه لاختلاف اللفظ . أما المفعول المطلق فيدل على المحذوف ، بما يعني أنه يقوم بوظيفته ، لهذا يكون من الدقة قول النحاة في إعراب كلمة (صمتاً) : مفعول مطلق ؛ نائب عن فعله ، منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الطاهرة ، والتوسل للتمكين . أي أنها نوبة عن لورم الموقع لا عن الموقع نفسه .

التفسير بالحلول والسداد

يقصد بالحلول والسداد أن يسدّ عصر واحد أو أكثر مسدّ عصرين أو أكثر في وقت واحد لا على سبيل الحذف والزيادة ، بل على سبيل خضوعه لتحليلين كل واحد منهما يحرجه على وجه ، ويُجمع بين التحليلين بمفهوم الحلول والسداد ، عهد جعل ابن هشام من حذف السداد أنه «وصف رافع لمكتفى به»^(١٤) أي أن يكون خبره غير مصدر في معنى والصناعة ، كقولنا :

- أقادم زيد ؟

فيجوز أن نعرب كلمة (زيد) على أنها "فاعل مرفوع لاسم الفاعل (قادم) سدّ مسدّ الخبر" ، وهذا الإعراب يجمع بين أمرين .

الأول . إعمال الظاهر ، وإجراء الكلام على معنًى ما يطلبه لفظ الكلام ، فكلمة (قادم) اسم فاعل متون عامل ، لهذا تطلب فاعلاً لها .

الثاني . إبقاء الموقع حقّه ، فكلمة (قادم) في موقع المتدا ، وهذا الموقع يطلب عادة الخبر .

وبنا كن اللفظ والموقع يطلبان شيئاً واحداً من غير تنازع ، وأما السحاة في جمهورهم إلى التفسير بالحلول والسداد ، فأجروا الإعراب على اللفظ ، والسداد على الموقع .

قال الأزهري في شرح الوصف الرفع مكتفى به : «والوصف : يتناول اسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفصيل ، والمنسوب ، نحو :

- أقائم هذا ؟

- وما مضروب العمران .

- وهل حسن الوجهان ؟

- وهل أحسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره ؟

- وما قرشي أبواك .

والذي بمزلة الوصف ، نحو :

- لا نولك أن تفعل .

و (بولك) مبتدأ ، وهو بمزلة الوصف في كونه قائماً مقام المفعول ، وهو (ينبغي) ، و(أن تفعل فاعل به (نولك) سد مسد الخيرة^(١٥)

فالأمثلة السابقة مكتفية معنوياً ، ويحسن السكوت على كل جملة منها ، وهذا يجعلها عملة الجملة التامة غير المتغيرة إلى تقدير محذوف ؛ لهذا خرج جمهور السادة لا كتهم الأمثلة السابقة على إقامة مفعول اللفظ مقام الموقع الذي كان موقع اللفظ به ، وفي المثال الأول أعرب الجمهور كلمة (هذان) فاعلاً لاسم الفاعل سد مسد الخبر ، وفي الثاني أعربوا (العمران) نائب فاعل لاسم للمفعول سد مسد الخبر ، وفي الثالث أعربوا (الوجهان) فاعلاً للصفة المشبهة سد مسد الخبر ، وفي الرابع أعربوا (الكحل) فاعلاً

لاسم للفضيل سدّ سدّ الخير ، وفي الخامس أعربوا (أبوأك) فاعلاً للاسم المنسوب
إلى الدال على الصفة سدّ سدّ الخير .

وليس يشترط في الحلول والسداد أن تكون الكلمة على لعظها وحلولها ذات حكم
إعرابي واحد ، فيمكن أن يسدّ للمرفوع مكان المرفوع ، كما يمكن أن يسدّ المنصوب مكان
المرفوع ، والمرفوع مكان المنصوب . فمن سداد المرفوع مكان المرفوع الأمثلة السابقة التي
سدّ فيها الفاعل أو نائبه سدّ الخير ، والفاعل ونائبه والخبر من المرفوعات .

ومن سداد المرفوع مكان المنصوب قول ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ / ١٣٦٧م) في . عرب
كسمة (الزبدان) من جملة : «ليس قائم الزبدان» إذ قال : «ليس . فعل ماض ناقص ،
وقد تم : اسمه ، والزبدان . فاعل سدّ سدّ خير ليس»^(١٦) وعقب الخنصري في حاشيته
قائلاً : «ظاهره أنه في محل نصب كخبرها ، وليس كذلك ، فالمراد سدّ عن أن يكون به
خير ، لأنها لا تستحق حينئذ خبراً بل فاعلاً لاسمها»^(١٧) .

ومن سداد المنصوب سدّ المرفوع سداد الحال عن خير المبتدأ كما في قولنا :
- أخطب ما يكون الأمير قائماً .

وقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - : «أقرب ما يكون العبد من ربه
وهو ساجد»^(١٨) .

فقد سدّ الحال المفرد (قائماً) سدّ خير المبتدأ (أخطب) ، كما سدّ الحال الجملة
الاسمية (وهو ساجد) سدّ خير المبتدأ (أقرب) في الحديث النبوي .

وقد حاز النحاة في توجيه الحال عندما يقع في موقع الخبر بين مثبت له على الحلول
والسداد أو نافي أو مؤوّل ، والسبب أن الحال فضلة والخبر عمدة ، فتكون المفضلة قد
سدّت مبدأ العمدة ، وهو على تفسير السداد مقبول إذ التحقيق أن السداد لا يشترط
فيه اتحاد الحكم الإعرابي أو الاشتراك في العمدة أو الفضلة ، ذلك أنه شكل من
أشكال لفت النظر إلى معنى مقصود ، فهو تلويح تحويّ ذو بُعد بلاغي^(١٩)

ومن السداد سدّ عنصرين : أي موقعين تحويّن القول بسداد : أن واسمها وخبرها
سدّ مفعولي «ظن وأخواتها» كما في الجمل الآتية :

- ما ظننت يوماً أنَّ النحوَ صعبٌ .

- تعلَّم أنَّ النحوَ ميزانُ العربيَّةِ .

- وجدت أنَّ النحوَ سهلٌ .

فإنَّ واسمها وحبرها في الجمل السابقة سدَّت مفعولي ظنٍّ وأحوائها ، ذلك أنَّ حذفها يرجع المفعولين ، كما في قولنا :

- ما ظننتُ النحوَ صعباً .

ولا يمكن تخريج أنَّ واسمها وخبرها على التأويل بالمثل ، لأنَّه من المحال في العربيَّة تأويلُ الشيء أو لنقل الجملة بموقعين اثنين .

وبسبب الخلول والسداد سدَّت مفعولين مختصَّ بأنَّ واسمها وحبرها ، فالنحاة يشبهون حالات أخرى يبطل فيها عمل (ظنٍّ وأحوائها) لفظاً ويبقى محلاً ، وهو ما يسمَّى بالتمهيق . كالتعليق بالاستفهام أو التمني أو الابتداء بلام الابتداء أو اقتران المفعول بلام القسم وغيرها مما ذكره النحاة اتفاقاً أو خلافاً^(١٠) .

لكلمة (سد) في الإعراب تفسرُ خروج بعض أنماط التعبير الصحيحة في العربيَّة عن حدِّ الباب ورسمه ، فيرجع للباب تماسكه وانصاطه كما هي صبط سداد الخال سدَّ تخبر به عدم التفسير بالسداد يحتاج إلى التفدير ، ولا ضرورة ملجئة إليه .

والسداد فيه احتكام للظاهرة الشكلية من اللمعة ؛ إذ يُعطي الشكل حقَّه بإجراء الأحكام على اللفظ الذي يصدُّ سدَّ الموقع غير المذكور .

لتفسير بالتأويل النحوي

يقصد بالتأويل النحويّ بلوء جمهور النحاة إلى تفسير القاعدة النحويَّة وأنماط التعبير في العربيَّة بأوويل التعريف والتذكير والخبر والإمشاء والوصف والحمود والاشفاق والشبوت والانتعال ، وغيرها لتناسب وأصل القاعدة .

« لأصل في أحال أن يقع نكرة مشتقاً متقللاً ، وهذا الأصل يكسره مجيءُ الحار

معرفة أو حامداً أو دالاً على ثبوت ، لكن هذا الكثير لا يعدُّ بفضاً لأصل الباب ؛ لأنَّ جمهور النحاة يقدّمون له تفسيراً علمياً له احتمال من الصواب ، وهو يحافظ على تأصيل النحاة لئلا يحرم كلامهم ، ويتحمّل الصّدين في آن واحد ، ذلك أنَّ النسوية في حدِّ الحال بين الاشتقاق والحمود تحمّل للصّدين ، لكن التأصيل والتعريع لكل واحد من الصّدين يُحيل اجتماعهما معاً في قاعدة علمية واحدة .

وعلى هَتي هذا الفهم للتفسير بالتأويل السحوي استوعب نحاة العربية في بيانهم لصرح النحو العربي أغاظاً متصادمة من التعبير الصحيح العَصِيح في الباب الواحد فهي باب الحال ذهب جمهور النحاة إلى أنَّ الأصل في الحال أن يكون مشتقاً بكرة . . . لكنهم أجازوا الخروج على هذا الأصل بقانون لأن القاعدة لا تكسر إلا بقاعدة ، قال العكبري : «وقد جاءت - في باب الحال - أشياء تحالف ما أصلاً رُذِّت بالتأويل إلى هذه لأصول ، فمن ذلك وقوع الحال معرفة ، كقولهم :

فأرسلها المرأَة . . .» (٥٩)

والتقدير : فأرسلها معتركة (٥٩) ، فأوكت المعرفة بالكرة بدلالة صحة الاستبدال .

وفي قولنا :

- طلع زيدٌ بفتة

يزول جمهور النحاة المصدر (بفتة) بمشتق تقديره (مباغثاً)

وفي باب النعت ينمن البصريون والكوفيون على أنَّ النعت بالمصدر خلاف الأصل ، كقولنا :

- هذا رجلٌ عدلٌ .

ثم يحصلون بالتأويل ، قال الأزهري : «فإن قلت : كيف صحَّ أن يكون اسم المعس معاً للذات؟ قلت : صحَّ ذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق اسم فاعل أو مفعول ، أي : عادل . . . وعند البصريين على تقدير مضاف ، أي : ذو عدل . . .» (٦٠)

واشترط النحاة في النعوت أن يكون نكرة إذا كان النعت جملة ، ثم احتملوا في

تفسد النكرة من جهة اللفظ أو المعنى أو الجهتين معاً ؛ ولهذا احتلوا في إعراب قبيلت
الشهور

ولقد أمر على اللثيم بسبني فأعف ثم أقول لا بعيسي

وذهب فريق إلى تقدير جملة (بسبني) بالنعت على تأويل كلمة (اللثيم) بالنكرة
باعتبار تعريفها بأل الحسية ، فهو تعريف لعظي لا معنوي ، وذهب فريق إلى مراعاة
الشكل ، وتقدير الجملة بالحال رعاية لصورة الكلمة^(٢٤) .

وثمة أمثلة أخرى على هذا الصرب من التفسير في باب المبتدأ والخبر ، وباب
التمييز ، وغيرها إصافة إلى ظاهرة الحذف والتقدير ، وهي أمثلة دالة على حرص نحاة
العربية على صفة التناسق والتماسك والوصف في بناء القاعدة النحوية ، ويظهر ذلك
لحرص في تجاور جمهور النحاة تأويل اللفظ إلى تأويل معناه كما في إعراب كلمة
(جذلاً) من قولنا :

- فرحت جذلاً وسروراً .

وأولوا المصدر على الترادف مع معنى الفعل (فرح) ، وهذا التأويل كان متكاملاً في
إعراب كلمة (جذلاً) ، نائياً عن المفعول المطلق ، مرادفه في المعنى .

أين التفسير بنظرية العامل ؟

لا بُدَّ لمسالك البحث النحوي من أن تمر بنظرية العامل ؛ نظرية العامل من أرقى ما
وصل إليه البحث العلمي في النحو العربي ، إن لم تكن بالعمل هي الأرقى ، فهي نظرية
تفسيرية تفسر ظاهرة الإعراب في العربية ؛ والإعراب أبرز ظواهر العربية ، كما أن نظرية
العامل أبرز تفسيرات هذه الظاهرة .

ونظرية العامل هي أبسط صورها افران بين عنصرين يُسمى الأول منهما عاملاً ،
والثاني معمولاً ، وظيفة الأول طلب تقييد الثاني للمعمول بالحكم الإعرابي الذي
يماثل موقعه ، ووظيفة الثاني التلليل على تنفيذ طلب الأول - العامل - بعلامة إعرابية
تصلح أمانة على الحكم الإعرابي ، فيكون تفسير العلامة الإعرابية اقتضاء العامل لها ،
وهذا الاقتضاء ناتج عن افران الشكلي المنتظم بين العامل والمعمول .

فالمعمول في الأصل العام جزء من ظاهرة الإعراب لظهور علامة الإعراب عليه ، أم العامل فلا يشترط أن يكون معرباً ، فيمكن أن يكون مبنياً كالفعل الماضي ، وأحرف لخصه . فإذا علمنا أن ظاهرة الإعراب تنجلي في معظم أبواب العربية ، وعندما أن العامل يمكن أن يكون مبنيًا ، ثبت لدينا أن نظرية العامل أوسع مقولات النحو التفسيرية انتشاراً في النحو العربي ، وقد بلغ من سعتها أن تناسى بعض النحاة والباحثين إجابات التفسيرية الأخرى في النحو العربي ، وأصبح التفسير عندهم يدور في فلك البحث عن العامل وعلاقته بالمعمول .

إن فكرة العامل الذي يفسر العلامة الإعرابية في المعمول تحولت إلى نظرية علمية نبني عليها تفسير جمهور النحاة لظاهرة الإعراب في العربية ، وهي تشبه إلى حد كبير فكرة الساكن والمتحرك في العروض ، إذ تمكن الحليل بن أحمد بعد اكتشاف هذين المصطلحين من صياغة قوايين علمية تصبط عروض الشعر العربي ؛ لتمييزه من النثر وتفسير قرائنه وقد ظهر ذلك في صياغة تفاعيل العروض ثم بحوره .

وليس بعيداً تمثل النحاة لهذه الشائبة في نظرية العامل الذي يكون في الأصل النظري لا العملي معادلاً للساكن ؛ لأنه في الأصل غير معمول ، وهي نظرية المعمول الذي تظهر عليه العلامة الإعرابية غالباً لأنه يعادل المتحرك ؛ ولهذا صاغ بعض النحاة النحو العربي وفق هذين المصطلحين : العامل والمعمول ، كما في الموامل المائة للخرجاني (ت ٤٧١هـ / ١٠٧١م) .

نظرية العامل حاضرة في جُلّ أبواب النحو العربي ، وتأخيرها في دراسة جوانب التفسير العلمي في النحو العربي هدفه محاولة الانمالات من أسر هذه النظرية لأحد العرصه لشرح جواب تفسيرية أخرى في النحو العربي .

ومع أن جمهور النحاة يؤمنون بنظرية العامل ويؤمنون من يرفضها عن حوس واحدة إلا أنهم تباحثوا كثيراً في العامل وتحديدده ، واختلفوا على مذاهب شتى أصلها الانعاق على نظرية العامل ، ولعل سبب الاختلاف أن النحاة حفيما يبلو تجاوزوا الانعاق على قانون يرشد إلى العامل في المعمول ؛ ولهذا لا صير في أن تقترح قانوناً يرشد إلى العامل في المعمول .

الاستدلال على العامل

ذكر أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ / ١١٨١م) في إنصافه مسألة الاختلاف في عامل النصب في المفعول به ، فقال : «ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب المفعول والماعل جميعاً ، نحو : (صَرَبَ زَيْدٌ عَصْرًا) . وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الماعل ، ومن هشام بن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت (ظننتُ ريداً قائماً) تنصب (ريداً) بالياء و(قائماً) بـ (الظن) . وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية ، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية . وذهب أنصاريون إلى أن المفعول وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً»^(١٠٠) .

تدل المسألة أولاً على الاتفاق على المبدأ ، وهو نظرية العامل التي أصبح البحث عنها هدفاً ، والجدال حولها وسيلة ، فإذا اختلفت الوسائل واتحدت الأهداف فإن هذا الخلاف يعد خلافاً علمياً يدل على مستوى متقدم من البحث العلمي .

وتدل المسألة ثانياً على عدم وجود قانون متفق عليه يرشد إلى العامل لهذا اجتهد النحاة أفراداً وجماعات فأصابوا أحياناً وأخطأوا حينا ، ذلك أسا يقترح القانون الآتي في تحديد العامل ، وهو أن العامل هو العنصر الذي إذا حذف احتل إعراب الكلام لأنه علة تدور مع المفعول وجوداً وعدمياً ، ويمكن أن نسمي هذا القانون "قانون التدمير" ؛ إذ يحلّ الدمار بالجملة عند حذف العامل بالقوة أو بالفعل ، ويصبح الحذف وسيلة الاختيار في الاستدلال على العامل ، كما يأتي

قوب الكوفيون في حذف المفعول والماعل عاملاً في المفعول النصب غير دقيق مع أن حذف المفعول والماعل بلا تقدير يلغي إعراب المفعول به ، وذلك أن هذا العامل مكوّن من عنصرين : العمل وهو عامل ، والماعل وهو مفعول أي من ساكن ومتحرك بالمفهوم المجرد وهذا تناقض يُحيل اتحادهما ليكونا معاً عاملاً واحداً .

أم الماعل فلا يحوز حذفه من الجملة بما يعني أنه دائم الوجود في الجملة الفعلية ، وهو في الأصل معرب أي أنه معمول بالضرورة ؛ لهذا يمكن أن يكون سبب إعرابه سبب إعراب غيره بسبب مقولة اللازم والمتعدي إذ كلاهما يستوجب الفاعل لكن المتعدي من الأفعال هو الذي يستوجب المفعول ، فالمعول بأن الفاعل عامل يعني إسناد مفهوم التعدية إليه ، وهذا ما تمتعه قوايين العربية

ورأي هشام متابعة للرأي السابق في المفعول به الأول ومعارفة له في المفعول به الثاني لأنه يرجع ظاهرة التعدي إلى الفاعل والفعل ، وهو غير دقيق .

أما رأي حلف الأحمر فيقوم على فكرة الموقعية ، فموقع الفاعلية عامل رفع الفاعل ، وموقع للمفعولية عامل نصب المفعول ، فأصبح الموضع المجرد عاملاً والتمثيل التطبيقي به معمولاً ، فكأن العامل والمفعول شيء واحد ، وهو لا يفسر الجملة بشكل أفقي يوضح العلاقة بين الفعل والفاعل والمفعول مثلاً ، بل يفسرها بشكل رأسي يوضح العلاقة بين بسية مجردة وأخرى غير مجردة تعدّ تمثيلاً لها .

أما رأي البصريين فيبدو دقيقاً ، فإذا نظرنا إلى جملة :

- حشيق المزارع الأرض .

فإننا نسجد أنها تتكون من فعل وفاعل مرفوع ومفعول منصوب ، وعند حذف الفعل فإن الجملة ستصبح :

- المزارع الأرض .

وهذه الجملة لا معنى لها ، وببجي إسقاط العلامة الإعرابية من عنصريها ، مما يعني أن الجملة عند حذف الفعل قد تفسرت ، وهذا يدل على أن الفعل هو العامل الذي أوجد التفسير الظاهر لرفع الفاعل ونصب المفعول .

وفي الجملة الاسمية ، نحو :

- الطقس ممّتل .

ظهرت العلامة الإعرابية على المبتدأ والخبر مما يشير إلى أنهما معمولان لعامل ما أحسفت الحاجة في الاستدلال عليه ، ولعلّ الصواب القول بالابتداء عاملاً محدوداً في رفع المبتدأ .

وقد أثبت الدكتور عبدالرحمن الحاج صالح وجوده باسمعمال منهج الناظر الرياضي كما في الجمل الآسي :

العامل	المعمول الاول	المعمول الثاني
Φ	زيدٌ	مجتهدٌ
إنَّ	زيداً	مجتهدٌ
كان	زيدٌ	مجتهداً

فتممة حامة فارعة تباطر (إنَّ) و(كان)^(٢٦) وهذا يدلّ على صحّة القول بالابتداء لو ما يعرف بالعامل المصويّ عبر للملفوظ به فالمتبداً مرفوع بالابتداء ، والخبر أيضاً مرفوع به ؛ ذلك أنّ المتبداً كالفاعل موجود دائماً ولو حُذِفَ فإنّه يقدر ، لكنّ مفهوم الابتداء للمعادل للمعمل في الجملة الفعلية هو العامل في الخبر .

وفي الاستثناء نجد تلازماً بين وجود "إلا" ووجود المستثنى المصوب ؛ لأنّ حذف أداة الاستثناء يحلّ بالجملة ، فالاستثناء عاملة الأداة ، لكنّ هذه الأداة غير مختصة بنصب الاسم بعدها أو الاكتفاء بالدخول على الاسم ؛ لهذا أميل إلى عدّها عاملاً بالسيابة عن الفعل "أستشي" الذي يطلب منصوباً إذا نصبت ، وهذا يجعل العوامل على ثلاثة أنواع :

١- العوامل اللفظية

العوامل اللفظية هي الأصل في العربية كالمعمل الذي يعمل في المعامل ونائبه ونفعول به ، ونفعول فيه ، والمفعول له ، وما شابه ، فحذف المعمل من الحمل الآتية يلقي ظهرة الإعراب المنتظم في كلماتها :

- عادَ زيدٌ .

- صَرَبَ زيدٌ سعيداً .

- قُتِلَ الذئب .

- فهم سعيدٌ المحوّنهما جيداً .

- درس سعيد النحو رغبة فيه .

- عاد سعيد ظهراً .

لهذا بعد الفعل عاملاً في كل كلمة فيها ، وهو عامل لفظي ملموط به هي الخمسة ومثله الحروف المختصة بالاسم أو الفعل المضارع ، نحو : (إنّ وأخواتها) في الدخول على الجملة الاسمية ، و(أنّ وأخواتها) في نصب المضارع ، و(لم وأخواتها) في حرم المضارع ، و(إنّ وأخواتها) في الشرط ، وما حُمِلَ على هذه الأدوات ، مثل ' (لا) النافية بدخس

٢- العوامل المعنوية

العوامل المعنوية هي التي لا تظهر في الجملة لكن أثرها وهو الإعراب المستظم يظهر في الجملة ، فروع المبتدأ أثر لعامل معوي لا يظهر ، وكذلك رفع الفعل المضارع وأثر لعامل معوي لا يظهر في الكلام ، والاستدلال عليه بالتناظر ، كما يأتي .

العامل	المعمول الأول	المعمول الثاني
Φ	يحصِرُ	ريدُ
لم	يحصِرُ	ريدُ
لى	يحصِرُ	ريدُ

فتحة خاتمة فارغة تناظر أداة الحزم والنصب ، وهي العامل المعوي الذي أُخْتُتَ الرفع في الفعل المضارع .

وثمة ملاحظة عجيبي معانها أنّ الفعل معمول من جهة وعامل من جهة أخرى لأنّ الفاعل في الجمل السابقة معمول للفعل لأنّ الفعل يستدعيه ويمتضيه ، واختلاف الجهتين يلغي التناقض .

٣- العوامل النائية عن معانيها

وهي العوامل التي تتلارم مع مدخولها تلاماً دائماً بالفعل أو بالقوة كحروف النداء التي تلامر المادى ، فالخرف (يا) هو العامل النائب عن معنى النداء ، أي الفعل (أنادي) في هوسا :

- يا زيدُ ، تمهلُ .

- يا طالب العلم ، تمهلُ .

بنديل أن النداء لا يصح إلا بهذه الأداة أو أحواتها ، وإذا حذف (يا) فإنها تكون مقدرّة ، ولولا التقدير لم يجز أن تحذف ، فدلّ هذا على اطراد وجودها ، فكانت عاملاً ، لكنها لما كانت غير محتصة بليل خروجها للتنبيه عدت نائبة عن المعى ، وهو الفعل (أنادي) ونحوه

وسبب القول بالسياية أن الفعل المقدر لا يجوز أن يظهر ، وإن ظهر استحال الكلام إلى معنى جديد كتحوّل النداء بعودة الفعل من إنشاء إلى خبر

ومن العوامل النائية واو المفعول معه التي تنوب عن معنى المصاحبة ، وأداة الامتناء (إلا) التي تنوب عن معنى الفعل (استثنى) ونحوه .

بين عامل الباب وعامل المسألة

في نصب خبر (كان) يطرّد أن العامل هو (كان) أو أحد أحواتها ، لأن حذف كان أو أحد أحواتها يقضي على تماسك الجملة ويلغي معنى السخ عيها ، فتكون كان عامل باب .

وفي الجمل الآتية يظهر شكل آخر من العامل :

- ضرب زيدُ خالدًا ضرباً .

- أنا ضاربُ خالدًا ضرباً .

- الضاربُ زيداً ضرباً خالدً .

فقد تكرر المفعول المطلق ثلاث مرات ، كان في الجملة الأولى معمولاً للمعل ، وفي الجملة الثانية كان معمولاً للحير ، وفي الثالثة للمعبد ، بدلالة تلميز الجملة عند حذف أي من العوامل الثلاثة السابقة . وهنا يعني أن عامل النصب في المفعول المطلق ليس من شكل عامل الساب ، لأنه متغتر حسب تركيب الجملة ، وهذا ما يُسمى بعامل المسألة ، وبهياً لي أنه من أسباب الخلاف الحوي لأن بعض النحاة كانوا يطوبون العامل ينبغي اتحاد متعته في الباب كله .

ومن أمثلة عامل المسألة عامل التوابع . النعت والتوكيد والعطف والبدل ، ويمكن إضافة عطف البيان عند من يثبت ، لأن عامل هذه التوابع هو العامل في المنوع ، فإذا قلنا :
- جاء زيدٌ وحالده .

فعامل رفع المعطوف (حالده) هو نفسه عامل رفع الفاعل (زيد) ، وكذا سائر التوابع . إذن ، فالعامل يصغر العلامة الإعرابية على المفعول لأنه يلزمه ويدور معه وجوداً وعدمياً بالقوة أو بالفعل .

هل يقع الخطأ في التفسير العلمي؟

يظن بعض الناس أن التفسير العلمي يؤدي إلى الصواب دائماً ، وهذا الفرض سراب ، ذلك أن التفسير العلمي وصف للانتقال المهي من خطوات القضية أو المسألة أو العلم ، أي أنه حكم على المهي لا على نتيجة تطبيق المهي ، لهذا يمكن أن يكون التفسير العلمي صواباً من جهة وخطأً من جهة أخرى . ومضى التفسير العلمي صواباً إلى أن يثبت خطأه بدليل علمي ، فقد مررنا أن الخروج من القاعدة لا يتم إلا بقاعدة ، ونقص التفسير العلمي لا يتم إلا بتفسير علمي آخر .

من الأمثلة على ذلك تفسير جمهور القدماء من النحاة والصرفيين لظاهرة "أحرف العلة" فهم يفسرون حذف الألف من المفعول (سقى) في قولنا : (سقتُ هذ الشجرة) بقولهم إن الأصل (سقى) بفتح السين والقاف وسكين الألف ، وقد التفت هذه لآلف الساكنة مع تاء التأنيث الساكنة فاجتمع ساكان ، فحذف الأول لأنه حرف علة ، أي أن خطواتهم المهي كما يأتي .

١- سقى = من قى

٢- سقى + ت = من قى + ت

٣- سقى + ت = سقت

إذن : سقى + ت = سقت

وهذا تفسير علمي من جهة الشكل الإملائي ، لكنه غير صحيح من جهة أخرى ، ذلك أن الألف صوت صائت طويل ، وهذا يعني أنه ليس بحرف إدا لا يكون جزءاً من الجذر ، ولا يتبدئ المقطع الصوتي به ، ولا يقبل الحركة ، وما لا يقبل الحركة حركة ، أي صائت ، وبهذا فهو في الحقيقة لم يحذف وإنما جرى احتزله وتقصيره بدلالة وجود المنحة التي هي الصائت القصير من الألف .

فهذا التفسير الصوتي علمي من جهة المقاطع الصوتية .

وهي وزن (انفعل) نحو : انحذف ، وانحرف ، وانحرف ، وانكسر ، وبحوها فسر النحاة لاسم المرفوع وراءها بأنه فاعل ، كما في قولنا :

- انكسر الزجاج .

لأن الفعل لم يظهر عليه تغيرات البناء للمجهول التي تظهر على الفعل عادة ، ولأن المعامل لا يشترط فيه القيام بالمعمل على وجه الحقيقة بل يكفي فيه الإسناد . وهذا تفسير علمي منهجي من ناحية تفهيم النحاة للمعنى للمجهول .

لكن ، ثمة تفسير آخر مؤداه أن صيغة (انفعل) صيغة للبناء للمجهول في بعض الساميات التي تنتمي العربية إليها ، وعليه يكون مرفوعها نائب فاعل ، وتكون بتحوّلها من (فعل) إلى (انفعل) قد فُتت على البناء للمجهول ، وقد يند هذا التفسير للمعنى انطاهر من قولنا .

- انكسر الزجاج .

إد يعادل هي شكله قولنا

- كسر الزجاج .

وهما هي الحالتين أو الشكليين محوّلان عن فاعل محذوف من غير تقدير ، والأصل هو

- كَسَرَ زَيْدٌ الزَّجَاجَ .

حذِفَ الفاعل (زيد) وحلَّ للمفعول مكانه ، فأخذ حكمه الإعرابي وحُرِيَ تعديلُ عَمَى صِبط العمل للمبني للمعلوم ، فتحوّل للبناء إلى المجهول .

وهذا تفسير علميّ ليس يبعيد عن الصواب .

وهذا يعني أنّ القول بالصواب أو الخطأ يعني أن يكون سبباً ، فليس ثمة خطأ في أن يكون التفسير خطأ ، كما ليس ثمة خطأ في أن يكون التفسير صواباً ، لكنّ الخطأ أن يكون التفسير مُصادرةً للرأي أو احتكاماً للاعتباط ، فمن أعظم هبّ التجربة التاريخية للنحو العربيّ أنّه يظهر مساحةً واسعةً من الاختلاف في الرأي ، فلكلّ مجتهد نصيب .

هوامش الفصل الثالث

- (١) انظر: عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص ١٩٢
- (٢) انظر: محمود سليمان ياقوت، منهج البحث اللغوي، ص ١٠٠.
- (٣) انظر المرجع نفسه، ص ١٠٠
- (٤) صباح صائغ العداوي، المعلومات والمعاني المعلوماتية، ج ١، ص ٢٣١
- (٥) انظر: القهطي، إنباء الرواة، ج ١، ص ٢٤٨، ج ٢، ١٤٩.
- (٦) انظر: جون ليونز، اللغة واللغويات، ص ٣٢٩.
- (٧) انظر: رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، ص ٢٢.
- (٨) شرح التصريف، ص ٢١١-٢١٢.
- (٩) رسالة الاشتقاق، ص ٢٠.
- (١٠) انصف، ص ١٨٢
- (١١) انظر المصدر نفسه، ص ٢٥٠-٢٥١.
- (١٢) انظر: شرح المراح في التصريف، ص ١١٥
- (١٣) انظر: مقدمة في دراسة الكلام، ص ١٣٤
- (١٤) شرح الرصعي على الكافية، ج ٢، ص ٨٣-٨٤
- (١٥) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٨٣.
- (١٦) انظر في الشبه كتابنا: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص ١٥٢-١٥٧، ١٥٩-١٦٦.
- (١٧) يبدو هذا المسلك قريباً من قول بعض اللسانيين المحدثين بالتوزيع والخاصية
- انظر: نهاد الخوس، نظرية النحو العربي في ضوء منهج النظر اللغوي الحديث، ص ٤٦-٤٨-٤٨-٥٠
- (١٨) انظر: الرصعي الأسترلابادي، شرح الرصعي على الكافية، ج ٣، ص ١١٧-١١٨
- (١٩) انظر السيوطي، صبح الهوامع، ج ٣، ص ٨٧.
- (٢٠) انظر: اللغة العربية والحاسوب، ص ٦٣.
- (٢١) انظر: تمكيري، الباب في علل البناء والإعراب، ج ٢، ص ٢٠-٢١
- (٢٢) انظر: اللغة العربية والحاسوب، ص ٦٤
- (٢٣) انظر ما ذكره أبو علي الفارسي في كتابه: المسائل الصكرية، ص ٧١-٧٢.
- (٢٤) انظر انصهر نفسه، ص ٧٦-٧٧.
- (٢٥) أشير بهذا التعبير إلى مقية الكلمات التي دخلت فيها أَل التعريف على الفعل شدوداً أي انقصيدة التي ذكرها اليفدادي في الخزانة. انظر ج ١، ص ٣٨-٣٩.

- (٢٦) انظر : ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ٦٨٩ .
- (٢٧) الكتاب ، ج ٣ ، ص ٣١٥-٣١٦ .
- (٢٨) انظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج ٨ ، ص ١٤٣ . وابن هشام ، مغني اللبيب ، ج ٢ ، ص ٩٧ . وقد
عدّ ثبات الود من التقلص باقتراض (أن) حكم (ما) للصدرية بدليل إجراء المعطوف عليها
على أصل القاعدة
- (٢٩) شرح الملوكي في التصريف ، ص ٣٣ . وانظر به ، ص ٣٣-٣٥ .
- (٣٠) انظر في الأصل التاريخي ، والتركيب كتابنا نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، ص ١٠٢-
١٠٨ .
- (٣١) انظر في الاختصاص في العمل كتابنا نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ،
ص ١٥٧-١٥٥ .
- (٣٢) انظر في التعليل وطبيعته وأهميته وأثاره كتابنا نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء
والمحدثين .
- (٣٣) انظر رأي أبي علي الفارسي في كتابه : لسائل المسكرات ، ص ٦٥ .
- (٣٤) مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ٤٢١ .
- (٣٥) انظر في هذه الحالات وغيرها المظان الأمية :
- خالد بن عبد الله الأزهرى ، شرح التصريح على التوضيح ، ج ١ ، ص ٢٠٩-٢١٢ .
 - السيوطي ، معجم الهوامع ، ج ١ ، ص ٣٢٧-٣٢٩ .
 - الخصري ، حاشية الخصري على شرح ابن عجل ، مج ١ ، ص ١٢٩-١٤٠ .
- (٣٦) الصعوبة الصغرى في شرح الدرة الألفية ، ج ١ ، ص ٧٩٠ .
- (٣٧) انظر : السيوطي ، معجم الهوامع ، ج ١ ، ص ٣٢٦-٣٢٧ . والخصري ، حاشية الخصري على شرح
ابن عجل ، ج ١ ، ص ١٣٧ .
- (٣٨) الفاكهي ، شرح كتاب الحدود في النحو ، ص ٢١٤-٢١٥ .
- (٣٩) شرح الكافية الشافية ، ج ١ ، ص ٢٩٤ .
- (٤٠) انظر
- المكودي ، شرح المكودي ، ص ١٠٥ ، وقد ذكر أنّ النيلة في المصول المطلق كثيرة .
 - خالد بن عبد الله الأزهرى ، شرح التصريح على التوضيح ، مج ١ ، ص ٤٩٣ .
 - الخصري ، حاشية الخصري على شرح ابن عجل ، ج ١ ، ص ٢٧٧ .
- (٤١) النحو الوافي ، ج ٢ ، ص ٢١٣ .
- (٤٢) انظر خالد بن عبد الله الأزهرى ، شرح التصريح على التوضيح ، مج ١ ، ص ٤٩٥-٤٩٦ .
- (٤٣) انظر كتبه : معاني النحو ، ج ٢ ، ص ١٦٢-١٦٣ .
- (٤٤) أوضح المسالك ، ج ١ ، ص ١٨٤ .
- (٤٥) شروح التصريح على التوضيح ، مج ١ ، ص ١٩١-١٩٢ .

- (٤٦) شرح ابن عقيل ، ج ١ ، ص ١٩٠ .
- (٤٧) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، ج ١ ، ص ١٢٤ .
- (٤٨) انظر : الرضي الأستراباذي ، شرح الرضي على الكافية ، ج ١ ، ص ٢٧٦ .
- (٤٩) انظر رأي الرضي الأستراباذي ، وابن فلاح الرضي في - شرح الرضي على الكافية ، ج ١ ، ص ٢٧٦-٢٨٢ .
- المضي في النحو ، ج ٢ ، ص ٣٥٦-٣٦٢ .
- (٥٠) انظر هذه الحالات في كتب النحو المبسطة ، منها مع الهوامع ، ج ١ ، ص ٤٩٤-٤٩٦ .
- (٥١) الباب في مثل الياء والإعراب ، ج ١ ، ص ٢٨٥ .
- (٥٢) انظر تحقيق العكبري في هذه المسألة إذا اترح مصطلح النائب عن الحال المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٨٦ .
- (٥٣) شرح التصريح على التوضيح ، مج ٢ ، ص ١١٧-١١٨ .
- (٥٤) انظر : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ١١٤-١١٥ .
- (٥٥) انظر : الإصناف في مسائل الخلاف ، ج ١ ، ص ٧٨-٧٩ .
- (٥٦) انظر الجسطة في كتاب سيبويه ، ص ١٦٦ بحث ندوة النحو والصرف في جامعة دمشق ، ص ٢١١ .
- وانظر كتابنا نظرية التماثل في النحو العربي بين القدماء والحديثين ، ص ١٤٦-١٥٢ .

الخاتمة .. خط النهاية الأول

بهذا الاسمال المنهجى من الاستعراء إلى التحليل ثم التفسير نرجو أن نكون قد وفقت في تقديم البرهان على ما يتبع به النحو العربى من درجة عالية من درجة التفكير العلمى في مادته الأولية ، وقواعده التحديدية ، ونظرياته التفسيرية .

وقد حرصت في هذا البرهان أن أكون أميناً في النقل دقيقاً في الشرح والتحليل ، علمياً في الطرح والتفسير ، موضوعياً في دراسة نحو العربية ، مقتدياً بهج سادة العربية .

وهذه الخاتمة بهاية أولى لمشروع التفكير العلمى في النحو العربى ؛ ذلك أن كثيراً من معاصر هذا المشروع دعت الضرورة العلمية إلى اقتضاب البحث فيها لكي تكون هذه التفاصيل معالم في طريق دارسى العربية من الباحثين الجدد الذين يحملون أمل ردهار الدراسة اللغوية ، كما أن تقوم التفكير العلمى في النحو العربى وتقييمه في إطار ثوابت الدرس اللغوى النحوى الحديث قد يكون التكملة المهيئة لهذا المشروع . إن يشتر الله تعالى لذلك السبل

والموضوعية العلمية تظهر أن النحو العربى لم ينصح نضوجاً تاماً ولا سيما في جوابه التحليلية والتفسيرية ، فهو صرح عالٍ شامخ من المهيمنة العلمية في القاعدة والتفصيل ولكن علاء غبار الزمن وظهر أثر نقص بعض أدوات الدرس الحديثة هنا وهناك ، فأصبح بحاجة إلى رجع نظر في شيء يسير من بيانه لكي يبقى قوياً عالياً متيناً ؛ ذلك أنه قد تأسس تأسس على المهيمنة العلمية السليمة في الاستعراء والتحليل والتفسير ، ولو توافرت لأسلحتها النحلة أدوات الدرس الحديثة لما كان النحو هو بحاجة إلى رجع نظر أو عود تدبر وتفكر ، ولكن هذا سنة الحياة ، أن يكمل اللاحق عمل السابق ، والعصل كل الفضل للمتفتم ، والحمد لله دائماً .

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- ١- إبراهيم السامرائي، العمل : زمانه وأبنته ، مؤسسه الرساله ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٣م
- ٢- إبراهيم السامرائي ، النحو العربي نقد وبناء ، دار البيقارق ودار عمّار ، عمّان ، ط١ ، ١٩٩٧م
- ٣- اس الأثير ، صياء الدين نصرالله بن محمد (ت٦٣٧هـ / ١٢٣٩م) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، المكتبة العصرية ، بيروت ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ١٩٩٠م .
- ٤- أحمد محمد قدور ، مدخل إلى عهده اللغة العربية ، دار الفكر ، دمشق ، ط٢ ، ١٩٩٩
- ٥- إدوارد سابير ، اللغة : مقدّمة في دراسة الكلام ، ترجمة : المصطفى عاشور ، الدار العربية للكتاب ، تونس ، ١٩٩٥م .
- ٦- الأزهري ، محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ / ٩٨٠م) تهذيب اللغة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر ، ١٩٦٤م .
- ٧- إسماعيل أحمد حمادة ، ظاهرة التناوب بين اللغة العربية واللغات السامية ، در حبي ، عمّان ، ط٢ ، ١٩٩٣م .
- ٨- إميل بديع يعقوب ، المعجم المفضل في شواهد اللغة العربية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٦م
- ٩- إن سوب لي ، المصائل السحوية في اللغة العربية ، رسالة دكتوراة ، الجامعة الأردنية ، الأردن ، ١٩٩٨م .
- ١٠- أنور الجدي ، أخطاء المنهج العربي الوافد في العقائد والتاريخ والخصارة واللغة ولأدب والاجتماع ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ط١ ، ١٩٧٤م .
- ١١- أبو البركات الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ / ١١٨١م) أسرار العربية ، دراسة وتحقيق : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٧م .
- ١٢- أبو البركات الأساري ، عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ / ١١٨١م) الإصناف في مسائل الخلاف ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، ملا تاريخ نشر .

- ١٣- أبو البركات الأنباري، عبدالرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ / ١١٨١م) الإعراب في
حدود الإعراب ولوح الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعد الأفغاني، دار الفكر،
بيروت، ط ٢، ١٩٧١م.
- ١٤- أبو البركات الأنباري، عبدالرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ / ١١٨١م) مرحة الألباء في
طبقات الأدياء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الرقاء، ط ٣، ١٩٨٥م.
- ١٥- البعدادي، عبدالقادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ / ١٦٨٢م) حراة الأدب ولب لباب لسان
العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط ٢، ١٩٧٩م.
- ١٦- أبو بكر الأنباري، محمد بن القاسم (ت ٣٢٨هـ / ٩٣٩م) إصباح الوقف والابتداء في
كتاب الله عز وجل، تحقيق: محيي الدين عبدالرحمن رمضان، مجمع اللغة
العربية، دمشق، ط ١، ١٩٧١م.
- ١٧- أبو بكر الأنباري، محمد بن القاسم (ت ٣٢٨هـ / ٩٣٩م) شرح القصائد السبع الطول
الجاهليّات، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط ٤، ١٩٨٠م.
- ١٨- بول موي، المنطق وفلسفة العلوم، ترجمة: فؤاد زكريا، دار نهضة مصر، القاهرة، بلا
تاريخ نشر.
- ١٩- تاريخ العلوم العام - العلم القديم والوسيط، مجموعة مؤلفين بإشراف: ربيه تالون،
المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط ١، ١٩٨٨م.
- ٢٠- تميم حسان، الأصول. دراسة إيشيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار الشؤون
الثقافية، بغداد، ١٩٨٨م.
- ٢١- التهاوي، محمد علي بن علي (ت ١١٩١هـ / ١٧٧٧م) كشاف اصطلاحات الفنون،
وضع حواشي: أحمد حسن بح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.
- ٢٢- تيرينس مور، وكريستين كارلج، فهم اللغة: نحو علم لغة لما بعد مرحلة
تشومسكي، ترجمة: حامد حسين الحجاج، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط ١،
١٩٩٨م.
- ٢٣- التمايني، عمر بن ثابت (ت ٤٤٢هـ / ١٠٥٠م) شرح التصريف، تحقيق: إبراهيم بن
سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٩٩٩م.
- ٢٤- جعفر عانة، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، دار الفكر، عمان، ط ١،
١٩٨٤م.

- ٢٥- ابن حنّ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ / ١٠٠١م) الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط ٤، ١٩٩٠م.
- ٢٦- ابن حنّ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ / ١٠٠١م) المصنف شرح تصريف التارخي، تحقيق: محمد عبدالمعادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.
- ٢٧- جواد علي، المصطلح في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٢، ١٩٧٦م.
- ٢٨- جوريف شاخت وكليمورد يوزورث، تراث الإسلام، ترجمة: محمد وهب السمهوري ورملائه، ضمن سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ط ٢، ١٩٩٨م.
- ٢٩- جون ليور، اللغة والمفردات، ترجمة: محمد العسائي، مؤسسة رلي، عمان، ط ١، ١٩٩١م.
- ٣٠- جون ليور، مدخل إلى اللغة واللسانيات، ترجمة: حمزة بن قبالا الريسي، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، ع ١٤، مج ١٤، ١٩٨٧م.
- ٣١- ابن أبي - حديد، عمر الدين عبد الحميد المدائني (٦٥٦هـ / ١٢٥٨م) شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو العصل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط ١، ١٩٥٩م.
- ٣٢- حسن حميس الملح، تاريخ النحو العربي شعراً، دالية أبي حيّان الرباطي، مجلة تراث، الإمارات العربية المتحدة، ع ١٤، ٢٠٠٠م.
- ٣٣- حسن حميس الملح، التمكن الرياضي في نظرية النحو العربي، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، ٢٠٠١م.
- ٣٤- حسن حميس الملح، المثال النحوي في كتاب صيبويه بين الدلالة الاجتماعية والقاعدة النحوية، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات العربية المتحدة، العدد رقم ٢٠، ٢٠٠١م.
- ٣٥- حسن حميس الملح، منهج النحو التعليمي عند ابن فلاح اليميني، دراسة في كتابه اليميني في النحو، مجلة البيان، جامعة آل البيت، العدد ٢، ٢٠٠١م.
- ٣٦- حسن حميس الملح، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمان، ط ١، ٢٠٠١م.
- ٣٧- حسن حميس الملح، نظرية السعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، ط ١، ٢٠٠٠م.

- ٣٨- حلمي خليل ، من تاريخ النحو العربي : دراسة ونصوص ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٢م .
- ٣٩- حمزة بن قبال المريني ، التحبير للعوي : مظاهر وأسبابه ، مجلة جلدور ، النادي الأدبي الثقافي ، جدة ، العدد الخامس ، ٢٠٠١م
- ٤٠- حمزة بن قبال المريني ، مراجعات لسانية ، ضمن سلسلة كتاب الرياض ، مؤسسة الرحمة ، الرياض ، العدد ٧٥ ، ٢٠٠٠م .
- ٤١- أبو حيان الفرماطي ، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ / ١٣٤٤م) تفسير البحر المحيط ، دراسة وتحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٣م
- ٤٢- الخبيرة اليميني ، علي بن سليمان (ت ٥٩٩هـ / ١٢٠٢م) كشف المشكل في النحو ، تحقيق هادي عطية مطر ، وزارة الأوقاف ، بغداد ، ١٩٨٤م .
- ٤٣- خالد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ / ١٤٩٩م) شرح التصريح على التوضيح ، تحقيق . محمد ياسر عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٠م
- ٤٤- الخصري ، محمد الشافعي (ت ١٢٨٨هـ / ١٨٧١م) ، حاشية الخصري على شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك ، ضبط وشكيل ونصحيح : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٥م .
- ٤٥- الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ / ١٠٧٠م) تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، دراسة وتحقيق : مصطفى عبدالمقادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٧م
- ٤٦- خليل إبراهيم السامرائي ، حروف الجر وتعلقها ، مجلة الأحمدية ، العدد ٧ ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠١م
- ٤٧- خليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ / ٧٩١م) ، الحمل في النحو ، وهو مسود للخليل ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، دار الفكر ، دمشق ، ط ٥ ، ١٩٩٥م
- ٤٨- الدسوقي ، مصطفى محمد عرفة (ت ١٢٣٠هـ / ١٨١٤م) حاشية الدسوقي على معني اللبيب عن كتب الأعاريب ، وضع حواشيه عبد السلام محمد أمين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٠م

- ٤٩- الدهسي، محمد بن أحمد (ب ٧٤٨هـ / ١٣٧٤م) سير أعلام السلاء، تحقيق - شعب الأناؤوط ورمالاته، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م.
- ٥٠- أبي الرمع، عبد الله بن أحمد (ب ٦٨٨هـ / ١٢٨٩م) البسيط في شرح جمل الرجّاحي، تحقيق: عياد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٨٦م.
- ٥١- رحاء، وحيد دويدري، البحث العلمي - أساسياته النظرية وعمارسته العملية، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.
- ٥٢- رحيم حبر أحمد الحساوي، المناظرات اللغوية والأدبية في الحصار العربية الإسلامية، دار أسامة، عمان، ط ١، ١٩٩٩م.
- ٥٣- الرصني، الأسترايادي، محمد بن الحسن (ت ٦٨٨هـ / ١٢٨٩م) شرح الرصني على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حس عمر، منشورات مؤسسة الصادق، طهران، طبعة مصورة عن طبعة جامعة قاريوس، ليبيا، ١٩٧٨م.
- ٥٤- رمري منير بعلبكي، الوحدة الداخلية في كتاب ميبويه، ضمن كتاب: بحوث عربية مهداة إلى الدكتور محمود السمر، تحرير: حسين عطوان ومحمد إبراهيم خور، دار المناهج، عمان، ط ١، ١٩٩٦م.
- ٥٥- روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإحراء، ترجمة: تمام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨م.
- ٥٦- الربيدي، محمد بن الحسن (ت ٣٧٩هـ / ٩٨٩م) طبقات الحوئين والنغوين، تحقيق: محمد أبو الفصل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط ٢، ١٩٨٤م.
- ٥٧- الزخّاجي، عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧هـ / ٩٤٨م) الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مارن المبارك، دار الفانس، بيروت، ط ٣، ١٩٧٩م.
- ٥٨- الرجّاحي، عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧هـ / ٩٤٨م) الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، بيروت، ط ١، ١٩٨٤م.
- ٥٩- الرخّاجي، عبد الرحمن بن إسحاق (ب ٣٣٧هـ / ٩٤٨م) مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، وزارة الإرشاد، الكويت، ١٩٦٢م.
- ٦٠- الرمّحشري، حار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ / ١١٤٣م) تفسير الكشاف عن حقائق التبريل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٧م.

- ٦١- أبو رمد الأنصاري ، سعيد بن أوس (ب ٢١٥هـ / ٨٣٠م) بولدر أبي رمد (السودر في اللغة) تعليق سعيد الخوري ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ١٨٩٤م .
- ٦٢- سامي عابدين ، الاتجاهات الأدبية في قصر المأمون ، دار العلوم الحديثة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٢م .
- ٦٣- السخاوي ، علي بن محمد (ت ٦٤٣هـ / ١٢٤٥م) سفر السعادة وسفير الإفاضة ، تحقيق : الدالي ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٥م .
- ٦٤- ابن السراج ، محمد بن سهل (ت ٣١٦هـ / ٩٢٨م) الأصول في النحو ، تحقيق عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٦م .
- ٦٥- ابن السراج ، محمد بن السري (ت ٣١٦هـ / ٩٢٨م) رسالة الاشتقاق ، تحقيق محمد علي الدرويش ومصطفى الحدي ، بلا تاريخ نشر .
- ٦٦- ابن سعد ، أبو عبدالله محمد (ت ٢٣٠هـ / ٨٤٤م) الطبقات الكبرى ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٨٥م .
- ٦٧- سعيد جاسم الزبيدي ، العباس في النحو العربي : نشأته وتطوره ، دار الشروق ، عمان ، ط١ ، ١٩٩٧م .
- ٦٨- سعيد جاسم الزبيدي ، مصطلحات ليست كوفية ، دار أمامة للشر ، عمان ، ط١ ، ١٩٩٨م .
- ٦٩- ابن سلام ، أبو عبدالله محمد الجهمي (ت ٢٣٣هـ / ٩٤٧م) طبقات فحول الشعراء ، القاهرة ، دار المعارف .
- ٧٠- سيويه ، عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ / ٧٩٦م) الكتاب ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩١م .
- ٧١- السيد حسن الصدر ، تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام ، مؤسسة الأعلمي ، طهران ، نسخة دار الرائد ، بيروت ، ١٩٨١م .
- ٧٢- سيد قطب ، في ظلال القرآن ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط٧ ، ١٩٧١م .
- ٧٣- السيد هاشم محمد ، أبو الأسود الدؤلي ، المجمع العالمي لأهل البيت ، إيران ، ط١ ، ١٩٩٥م .
- ٧٤- السيرافي ، الحسن بن عبدالله (ت ٣٦٨هـ / ٩٧٨م) أحبار النحويين المصريين

ومراتهم وأخذ بعضهم عن بعض ، تحقيق : محمد إبراهيم البيا ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٥ م .

٧٥- السيوطي ، جلال الدين (ت ٩١١هـ / ١٥٠٥م) الأحبار المروية في سبب وضع العرب ، ضمن كتاب : رسائل في لعمقه واللغة ، تحقيق : عبدالله الحسوري ، دار العرب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٢ م .

٧٦- السيوطي ، جلال الدين (ت ٩١١هـ / ١٥٠٥م) بنية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق : محمد أبو العصل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، بلا تاريخ نشر

٧٧- السيوطي ، جلال الدين (ت ٩١١هـ / ١٥٠٥م) معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨ م .

٧٨- صباح صالح العداعي ، المعلومات والمفاهيم للعلومانية ، جامعة الكويت ، الكويت ، ط ١ ، الجزء الأول ، ١٩٩٩ م

٧٩- الطبري ، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ / ٩٢٢م) تاريخ الرسل والملوك (تاريخ الطبري) تحقيق : محمد أبو العصل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩ م

٨٠- الطوسي ، سليمان بن عبد القوي (ت ٧١٦هـ / ١٣١٦م) الصعقة العنيفة في الرد على منكري العربية ، دراسة وتحقيق : محمد بن خالد العاضل ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط ١ ، ١٩٩٧ م .

٨١- أبو الطيب الحلبي ، عبد الواحد بن علي (ت ٣٥١هـ / ٩٦٢م) مراتب النحويين ، تحقيق : محمد أبو العصل إبراهيم ، مكتبة نهضة مصر ، مصر ، ١٩٥٤ م .

٨٢- عامر سليمان ، التراث اللغوي ، ضمن كتاب : حصار العراق ، دار الحرية ، بغداد ، الجزء الأول ، ١٩٨٥ م .

٨٣- عباس حسن ، النحو الوافي ، دار المعارف ، مصر ، ط ٥ ، بلا تاريخ نشر .

٨٤- عبد الحكيم راضي ، نظرية اللغة في النقد العربي ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ١٩٨٠ م

٨٥- عبد الحليم منتصر ، تاريخ العلم ودور العلماء العرب في تقدمه ، دار المعارف ، مصر ، ط ٤ ، ١٩٧١ م .

٨٦- عبد الحميد الشلقاني ، الأعراب الرواة ، منشورات المشاة العامة ، ليبيا ، ط ٢ ، ١٩٨٢ م

- ٨٧- عبدالرحمن بدوي، مباحث البحث العلمي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط ٢، ١٩٦٨م.
- ٨٨- عبدالرحمن الحاج صالح، الحملة في كتاب صيبويه، ضمن أعمال ندوة النحو والصرف، جامعة دمشق، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، دمشق، ١٩٩٤م.
- ٨٩- عبدالرحمن الحاج صالح، المدرسة التحليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ضمن كتاب: تقدم اللسانيات في الأفطار العربية، دار العرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩١م.
- ٩٠- عبدالسلام المسدي، التعمير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، ط ١، ١٩٨١م.
- ٩١- عبدالعال سلم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٩٣م.
- ٩٢- عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ / ١٠٧٨م) دلائل الإعجاز، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٤م.
- ٩٣- عبدالله بن حمد الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣م.
- ٩٤- عبدالنعم بليغ، صياغة النظم: عرض للمنهج العلمي ودوره في تقدم البشر، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، ١٩٩٤م.
- ٩٥- عز الدين مجدوب، الموال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، دار محمد علي الحامي، تونس، ط ١، ١٩٩٨م.
- ٩٦- ابن عساكر، علي بن الحسن (ت ٥٧١هـ / ١١٧٥م) تاريخ مدينة دمشق، دراسة وتحقيق: محب الدين عمر خزامه العمري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.
- ٩٧- عصام نور الدين، تاريخ النحو - المدخل - النشأة والتأسيس، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط ١، ١٩٩٥م.
- ٩٨- ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ / ١٢٧٠م) شرح جمل الزجاجي، وضع همامه، هوار الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.
- ٩٩- ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله (ت ٧٦٩هـ / ١٣٦٧م) شرح ابن عميل، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار العلوم الحديثة، بيروت، بلا تاريخ نشر.

- ١٠٠- العكري، عبدالله بن الحسين (ت ٦١٦هـ / ١٢١٩م) التبيين عن مذاهب النحويين المصريين والأثوقيين، تحقيق ودراسة: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العسكان، الرياض، ط١، ٢٠٠٠م.
- ١٠١- العكري، عبدالله بن الحسين (ت ٦١٦هـ / ١٢١٩م) اللباب في غلل النناء والإعراب، تحقيق: عازي مختار طليعات وعبدالإله بهان، دار الفكر المعاصر ودار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
- ١٠٢- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٣م.
- ١٠٣- علي أبو المكارم، تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري، القاهرة الحديثة للطباعة، القاهرة، ط١، ١٩٧١م.
- ١٠٤- علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٧٥م.
- ١٠٥- علي سامي الشار، مناهج البحث عند معكزي الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي، دار النهضة العربية، بيروت، ط٣، ١٩٨٤م.
- ١٠٦- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ / ٩٨٧م) المسائل الخليليات، تحقيق: حسن هندأوي، دار الفلم ودار للمارة، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- ١٠٧- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ / ٩٨٧م) المسائل العسكرية، تحقيق: إسماعيل أحمد عمارة، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ط١، ١٩٨١م.
- ١٠٨- علي النجدي ناصف، سيرة الإمام السجدة، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ١٩٧٩م.
- ١٠٩- العوتبي، سلمة بن مسلم (ت أول القرن الخامس الهجري) كتاب الإبانة في اللغة العربية، تحقيق: عبدالكريم خليفة ونصرت عبدالرحمن وصلاح جواكر ومحمد حسن عواد وجاسر أبو صفية، وزارة التراث القومي، مسقط، ط١، ١٩٩٩م.
- ١١٠- عوض حمد الفوري، المصطلح النحوي شأنه وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، جامعة الرياض، الرياض، ط١، ١٩٨١م.
- ١١١- العسّي، محمود بن أحمد (ت ٨٠٥هـ / ١٤٠٢م) شرح للراح في التصريف، تحقيق: عبدالسار جواد، مطبعة الرشيد، بغداد، ١٩٩٠م.
- ١١٢- العرناطي، محمد بن عاصم (ت ٨٥٧هـ / ١٤٥٣م) جنة الرضا في التسليم لما فتر الله وصفي، تحقيق: صلاح جواكر، دار البشير، عمان، ط١، ١٩٨٩م.

- ١١٣- المرالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت ٥٠٥هـ / ١١١١م) معيار العلم في من
النطق، تحقيق: سليمان دبا، دار المعارف، مصر، ١٩٦١م.
- ١١٤- الصاربي، محمد بن محمد بن طرخان (ت ٣٣٩هـ / ٩٥٠م) كتاب الحروف
تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ط١، ١٩٧٠م.
- ١١٥- ابن فارس، أحمد (ت ٣٩٥هـ / ١٠٠٤م) الصحاح في معاني اللغة وسنن العرب في
كلامها، المكتبة العلمية، القاهرة، ١٩١٠م.
- ١١٦- فاضل صالح السامرائي، معاني البحر، دار الفكر، عمان، ط١، ٢٠٠٠م.
- ١١٧- فاضل عبد الواحد علي، العلوم الإنسانية في حضارة العراق القديم، مجلة صدى
التاريخ، اتحاد المؤرخين العرب، بغداد، ع٧، ص٤، ٢٠٠١م.
- ١١٨- العاكهي، عبدالله بن أحمد (ت ٩٧٢هـ / ١٥٦٧م) شرح كتاب الحدود في البحر،
تحقيق: للتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، مصر، ١٩٩٣م.
- ١١٩- العمراء، يحيى بن رباب (ت ٢٠٧هـ / ٨٢٢م) معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف
لجاني ومحمد علي النجار، دار السرور، بلا تاريخ نشر.
- ١٢٠- ابن صلاح اليمسي، نقي الدين منصور (ت ٦٨٠هـ / ١٢٨١م) المغني في البحر،
تحقيق: عبدالرزاق أسعد السعدي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٩م.
- ١٢١- فؤاد زكريا، التفكير العلمي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٧٨م.
- ١٢٢- فوزي حس الشايب، محاضرات في اللسانيات، وزارة الثقافة، عمان، ط١،
١٩٩٩م.
- ١٢٣- القاسم بن سلام، أبو عبيد الهروي (ت ٢٢٤هـ / ٨٣٨م) لغات القبائل الواردة في
القرآن الكريم، تحقيق: عبد الحميد السيد طلب، جامعة الكويت، الكويت، ط١،
١٩٨٤م.
- ١٢٤- القاضي المصلي، للفصل بن محمد (ت ٤٤٢هـ / ١٠٥٠م) تاريخ العلماء النحويين
من البصريين والكوفيين وغيرهم، تحقيق: عبدالفتاح محمد الحلو، دار عمر للطباعة
والنشر، مصر، ط٢، ١٩٩٢م.
- ١٢٥- ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ / ٨٩٩م) الشعر والشعراء أو طبقات
الشعراء، تحقيق: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.
- ١٢٦- قراعات في فلسفة العلوم، لمجموعة مؤلفين، تحرير: ياروخ برودي، ترجمه: نجيب
الخصاوي، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.

- ١٢٧- القفطى ، علي بن يوسف (ت ٦٢٤هـ / ١٢٢٦م) إنباء الرواة على أنباء النحلة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٦م .
- ١٢٨- ابن كثير ، عماد الدين إسماعيل (ت ٧٧٤هـ / ١٣٧٢م) تفسير ابن كثير ، المختصر ، اختصره وحققه : محمد علي الصابوني ، دار القرآن الكريم ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٧٩م .
- ١٢٩- كمال إبراهيم ، واضع النحو الأول ، مجلة البلاغ ، العراق ، (٨٤ ، ٩ ، ١٠) ، ١٩٦٧م .
- ١٣٠- كمال بشر ، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم ، دار غريب ، القاهرة ، ١٩٩٩م .
- ١٣١- كيس فيرمستينغ ، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي ، ترجمة : محمود كناكري ، وزارة الثقافة ، عمان ، ط ١ ، ٢٠٠٠م .
- ١٣٢- الكيشي ، محمد بن أحمد القرشي (ت ٦٩٥هـ / ١٢٩٥م) الإرشاد إلى علم الإعراب ، تحقيق : عبدالله علي الحسيني البركاني ومحسن سالم العميري ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٩٨٩م .
- ١٣٣- ماريوباي ، أسس علم اللغة ، ترجمة : أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٨٣م .
- ١٣٤- مازن الوعر ، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لنشومسكي ، مكتبة لبنان ، بيروت ، سلسلة لغويات ، ط ١ ، ١٩٩٩م .
- ١٣٥- ماكس بيروتز ، ضرورة العلم : دراسات في العلم والعلماء ، ترجمة : وائل أناسي وبسام معصراني ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، العدد رقم ٢٤٥ ، ١٩٩٩م .
- ١٣٦- ابن مالك ، محمد بن عبدالله (ت ٦٧٢هـ / ١٢٧٣م) شرح الكافية الشافية ، تحقيق : علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٠م .
- ١٣٧- المبرد ، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ / ٨٩٨م) المقتضب ، تحقيق : محمد عبدالحالقي عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، بلا تاريخ نشر .
- ١٣٨- مجدي إبراهيم يوسف ، الجهود اللغوية لابن السراج : دراسة تحليلية ، دار الكتاب المصري واللبناني ، بيروت ، ٢٠٠٠م .
- ١٣٩- محمد إبراهيم عبادة ، عصور الاحتجاج في النحو العربي ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠م .

- ١٤٠- محمد حسن عبدالعزيز، مدخل إلى علم اللغة، مكتبة الشباب، مصر، ١٩٩٢م.
- ١٤١- محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.
- ١٤٢- محمد خليفة النناع، التطوُّر اللغوي، منشورات جامعة قارون، ليبيا، ط١، ١٩٩٧م.
- ١٤٣- محمد خير الحلواني، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، دار القلم العربي، حلب، ١٩٧٤م.
- ١٤٤- محمد خير الحلواني، المغني الجديد في علم الصرف، دار الشرق العربي، بيروت، ط٥، ١٩٩٩م.
- ١٤٥- محمد خير الحلواني، المفصل في تاريخ النحو العربي، قبل سيبويه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٧٩م.
- ١٤٦- محمد رضا المظفر، المنطق، انتشارات دار الفخري، إيران، ط١، ٢٠٠٠م.
- ١٤٧- محمد زيان صمر، البحث العلمي: مناهجه وتقنياته، دار الشروق، جدة، ط٤، ١٩٩٣م.
- ١٤٨- محمد سالم محيسن، تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أصاليب القرآن، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- ١٤٩- محمد السعيد زغلول، موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف، عالم التراث، بيروت، ط١، ١٩٨٩م.
- ١٥٠- محمد عبيدات ومحمد أبو نصار، وعقلة مبيضين، منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل للنشر، عمان، ط٢، ١٩٩٩م.
- ١٥١- محمد عيد، الرواية والاستشهاد باللغة، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٦م.
- ١٥٢- محمد محمد طاهر الحافاني، عناصر العلوم، دار أنوار الهدى، قم، ط١، ١٩٩٧م.
- ١٥٣- محمد المنجي الصبيادي، التحريم وتنسيقه في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٥، ١٩٩٣م.
- ١٥٤- محمد يوسف حبلى، من أسس علم اللغة، دار الثقافة العربية، القاهرة، ط١، ١٩٩٤م.
- ١٥٥- محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠م.

١٥٦- محمود سليمان باقوت ، منهج البحث اللغوي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ م .

١٥٧- محمود فجال ، الإصباح في شرح الاقتراح ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٨٩ م . وهو شرح لكتاب الاقتراح للسيوطي .

١٥٨- المرادي ، الحسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ / ١٣٠٨م) الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق : فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٢ م

١٥٩- مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ / ٨٧٤م) صحيح مسلم بشرح النووي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، بلا تاريخ نشر .

١٦٠- المكودي ، عبدالرحمن بن علي (ت ٨٠٧هـ / ١٤٠٤م) شرح المكودي على ألفية في علمي الصرف والنحو ، تحقيق : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٦ م .

١٦١- مهدي الخزومي ، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط ٢ ، ١٩٥٨ م .

١٦٢- الموسوعة العربية العالمية ، مجموعة مؤلفين ، ترجمة مؤسسة أعمال الموسوعة ، الرياض ، ط ١ ، ١٩٩٦ م .

١٦٣- الميداني ، أحمد بن محمد (ت ٥١٨هـ / ١١٢٤م) مجمع الأمثال ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار القلم ، بيروت ، بلا تاريخ نشر .

١٦٤- النابغة الذبياني ، زياد بن معاوية (ت ١٨ ق هـ / ٦٠٤م) ديوانه ، جمعه وشرحه وكملة : محمد الطاهر بن عاشور ، الشركة الوطنية ، تونس ، ١٩٧٦ م .

١٦٥- ناصر الدين الأسد ، مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية ، دار الجيل ، بيروت ، ط ٧ ، ١٩٨٨ م .

١٦٦- نبيل علي ، اللغة العربية والحاسوب ، دار تعريب ، ط ١ ، ١٩٨٨ م .

١٦٧- نهاد الموسى ، العربية : نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٠ م .

١٦٨- نهاد الموسى ، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، دار البشير ، عمان ، ط ٢ ، ١٩٨٧ م .

- ١٦٩- النيلي ، إبراهيم بن الحسين (ت ق ٥٧هـ) للصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية ، تحقيق : محسن بن سالم العميري ، جامعة أمّ القرى ، مكة المكرمة ، ١٩٩٨م .
- ١٧٠- ابن هشام ، عبدالله بن يوسف (ت ١٧٦١هـ / ١٣٥٩م) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ، ط ٥ ، ١٩٧٩م .
- ١٧١- ابن هشام ، عبدالله بن يوسف (ت ١٧٦١هـ / ١٣٥٩م) شرح شذور الذهب ، تحقيق : بركات يوسف هيود ، دار الفكر ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩٨م .
- ١٧٢- ابن هشام ، عبدالله بن يوسف (ت ١٧٦١هـ / ١٣٥٩م) مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، وضع حواشيه : حسن حمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨م .
- ١٧٣- ابن ولّاد ، أحمد بن محمد (ت ٣٣٢هـ / ٩٤٣م) الانتصار لسبويه على المبرد ، دراسة وتحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٦م .
- ١٧٤- ابن يعيش ، يعيش بن عليّ الخليلي (ت ٦٤٦هـ / ١٢٤٨م) شرح المفصل ، نشر عالم الكتب ، بيروت ، بلا تاريخ نشر .
- ١٧٥- ابن يعيش ، يعيش بن عليّ (ت ٦٤٦هـ / ١٢٤٨م) شرح الملوكي في التصريف ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، دار الأوزاعي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٨م .
- ١٧٦- منى طريف الخولي ، فلسفة العلم في القرن العشرين : الأصول - الحصاد - الآفاق المستقبلية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد رقم ٢٦٤ ، ٢٠٠٠م .

